

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

وضع قواعد الاستثمار الدولي: حصر المنجزات،
والتحديات القائمة، والطريق إلى الأمام

سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار
الدولية لأغراض التنمية



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

وضع قواعد الاستثمار الدولي: حصر المنجزات،
والتحديات القائمة، والطريق إلى الأمام

سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار
الدولية لأغراض التنمية



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠٠٨

ملاحظة

يقوم الأونكتاد بدور المنسق لشؤون الاستثمار والتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة مستنداً إلى ٣٠ عاماً من الخبرة في هذين المجالين. وهو يعمل من خلال شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع على تعزيز فهم القضايا الأساسية، وخاصة المسائل المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. كما تساعد شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع البلدان النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه وعلى بناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية الدولية. وينصبُّ التركيز على الأخذ بنهج متكامل لسياسات الاستثمار وبناء القدرات التكنولوجية وتنمية المشاريع.

ومصطلح "بلد" حسبما هو مُستخدَم في هذه الدراسة، يشير أيضاً، حسب الاقتضاء، إلى أقاليم أو مناطق؛ وليس في التسميات المُستخدَمة في هذه الدراسة ولا في طريقة عرض مادتها ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. يُضاف إلى ذلك أن تسمية مجموعات البلدان ليست إلا لأغراض تيسير العمل الإحصائي أو التحليلي، ولا تنطوي بالضرورة على أي حكم بشأن المرحلة التي بلغها بلد بعينه أو منطقة بعينها في عملية التنمية.

وقد استُخدمت في الجداول الرموز التالية:

تدل النقطتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة؛

حُذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر البيانات المتعلقة بأي عنصر من عناصر الصف؛

وتدل الشرطة (-) على أن البند يساوي صفراً أو على أن قيمته زهيدة؛

ويدل الفراغ في الجدول على عدم انطباق البند؛

وتدل الشرطة المائلة (/) بين التواريخ الممثلة لسنوات، مثل ١٩٩٥/١٩٩٤، على سنة مالية؛

ويعني استخدام الوصلة (-) بين التواريخ الممثلة لسنوات، مثل ١٩٩٤-١٩٩٥، أن المدة مشمولة بأكملها، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء؛

سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التسمية

ويُقصد بلفظة "الدولار" دولار الولايات المتحدة، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛ وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغير إلى معدلات سنوية مركبة، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛ والتفاصيل والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع لدواعي التقريب؛ ويجوز اقتباس المواد الواردة في هذه الدراسة بحرية شريطة الإشارة إلى ذلك على الوجه المناسب.

UNCTAD/ITE/IIT/2007/3

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع: A.08.II.D.1
ISBN A.978-92-1-611022-2
ISSN 1819-6535

حقوق التأليف للأمم المتحدة، ٢٠٠٨
جميع الحقوق محفوظة
طبع في سويسرا

تمهيد

تقوم أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بتنفيذ برنامج يُعنى بترتيبات الاستثمار الدولية. ويرمي هذا البرنامج إلى مساعدة البلدان النامية على المشاركة بأقصى فعالية ممكنة في وضع قواعد الاستثمار الدولي. ويتضمن البرنامج أنشطة بحث وتطوير للسياسات العامة، بما في ذلك إعداد سلسلة من دراسات القضايا؛ وبناء قدرات الموارد البشرية وبناء المؤسسات، بطرق تشمل تنظيم حلقات دراسية وطنية وندوات إقليمية ودورات تدريبية؛ ودعم بناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي.

وهذه الورقة جزء من سلسلة دراسات بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية. وهي تستند إلى سلسلة منشورات الأونكتاد المتعلقة بالقضايا المطروحة في إطار اتفاقات الاستثمار الدولية وتتوسع فيها. وهذه السلسلة الجديدة، شأنها شأن السلسلة السابقة، موجهة إلى المسؤولين الحكوميين، والمسؤولين التنفيذيين في الشركات، وممثلي المنظمات غير الحكومية، وموظفي الوكالات الدولية، والباحثين.

وتهدف هذه السلسلة إلى إتاحة تحليل متوازن للقضايا التي قد تنشأ في سياق النهج الدولية المستخدمة في وضع قواعد الاستثمار وتأثيرها في التنمية. والغرض منها هو الإسهام في تحقيق فهم أفضل للقضايا التقنية الصعبة وتفاعلها، والأفكار المبتكرة التي يمكن أن تساهم في تعزيز البُعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية.

ويتولى إعداد هذه السلسلة فريق يرأسه جيمس زان. ويضم الفريق بيكيلبي أماري، وأنا جوبان - بریت، وحامد القاضي، ويواكيم كارل، وماري - استيل ري، ويورغ فيبر. أما أعضاء لجنة المراجعة فهم مارك كانتور، وجون كلاين، وبيتر موشلينسكي، وأنطونيو بارا، وباتريك روبنسون، وكارل سوفان، وبيير سوفي، وم. سورناراجاه، وكينيث فانديفيلدي.

وتستند هذه الورقة إلى مخطوطة أعدها كينيث فانديفيلدي واستفادت من التعليقات التي أبدت أثناء اجتماع مخصص للخبراء بشأن "وضع قواعد الاستثمار الدولي: الاتجاهات، والقضايا الناشئة، والآثار" عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٧، وأثناء اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي للأونكتاد بشأن "الآثار الإنمائية المترتبة على وضع قواعد الاستثمار الدولي" في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقد عُقد كلا الاجتماعين في جنيف. ووردت تعليقات إضافية من

جون كلاين وباتريك روبنسون وكريستوف شروير. وقام حامد القاضي ويواكيم كارل ويورغ فيبر بوضع الصيغة النهائية للدراسة.

وتقدم هذه الورقة تقييماً مناسباً للتوقيت للحالة الراهنة في مجال وضع سياسات الاستثمار الدولي، مع شروع الأونكتاد في تنفيذ ولايته المحددة في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية الناشئة عن اتفاق أكر (الفقرة ١٥١).

سوباتشاي بانيتشباكدي

الأمين العام للأونكتاد

جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

المحتويات

٧	تمهيد
١	موجز تنفيذي
٥	مقدمة
٧	أولاً - تاريخ العالم الراهن لاتفاقات الاستثمار الدولية
٧	ألف - المرحلة الأولى: ١٩٤٥ - ١٩٨٩
١٠	باء - المرحلة الثانية: من ١٩٨٩ حتى الوقت الحاضر
١٥	ثانياً - عالم اتفاقات الاستثمار الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين .
١٥	ألف - تطور عالم اتفاقات الاستثمار الدولية
١٥	١- التوسع المستمر لعالم اتفاقات الاستثمار الدولية
١٥	(أ) معاهدات الاستثمار الثنائية
١٩	(ب) معاهدات الازدواج الضريبي
٢٠	(ج) اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية
٢٠	٢- اتساع نطاق عالم اتفاقات الاستثمار الدولية وتزايد تعقيدها وتنوعها وأوجه تفاعلها
٢٠	(أ) نطاق اتفاقات الاستثمار الدولية
٢٢	(ب) تعقيد اتفاقات الاستثمار الدولية
٢٣	(ج) تنوع اتفاقات الاستثمار الدولية
٢٤	(د) أوجه التفاعل داخل عالم اتفاقات الاستثمار الدولية
٢٤	٣- المنازعات بين المستثمرين والدول
٢٧	٤- الدور المتزايد للبلدان النامية
٢٩	٥- بوادر ارتداد على اتفاقات الاستثمار الدولية
٣١	باء - السمات الرئيسية لعالم اتفاقات الاستثمار الدولية الحالي

المحتويات (تابع)

ثالثاً - التحديات المطروحة في إدارة عالم اتفاقات الاستثمار الدولية	
القائمة	٣٧
ألف - التحديات المتعلقة بالقدرة	٣٧
باء - التحديات المتعلقة بالمحتوى	٣٩
١- تعزيز تماسك السياسات	٤٠
(أ) الأبعاد المختلفة لتماسك السياسات	٤٠
(ب) أهمية تماسك السياسات	٤٧
(ج) أوجه العلاج الممكنة	٤٩
٢- الموازنة بين المصالح الخاصة والعامة ومسألة المرونة التنظيمية	٥١
(أ) التغييرات في صيغة المعاهدات القائمة	٥٣
(ب) المسؤولية الاجتماعية للشركات	٥٦
(ج) الآثار	٥٧
٣- تعزيز البُعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية	٥٨
(أ) البُعد الإنمائي في الممارسة الحالية لاتفاقات الاستثمار الدولية	٥٨
(ب) الخيارات المتاحة لتعزيز البُعد الإنمائي في اتفاقات الاستثمار الدولية المقبلة	٥٩
(ج) الأنواع المختلفة لاتفاقات الاستثمار الدولية	٦٠
(د) السبل البديلة لحل المنازعات	٦١
رابعاً - آفاق المستقبل	٦٥
المراجع	٦٧
منشورات مختارة للأونكتاد بشأن الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر	٦٧
استبيان	٨٣

المحتويات (تابع)

الإطارات

- الإطار ١ - عدم التماسك بين اتفاقات الاستثمار الدولية ٤٣

الأشكال

- الشكل ١ - الزيادة في رؤوس أموال اتفاقات الاستثمار الدولية والاستثمار
الأجنبي المباشر (١٩٦٠-٢٠٠٧) ١٦
- الشكل ٢ - التوزيع الإقليمي لاتفاقات الاستثمار الدولية (نهاية ٢٠٠٧) ... ١٦
- الشكل ٣ - عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة حسب الفترة
(١٩٦٠-٢٠٠٧) ١٧
- الشكل ٤ - عدد معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها "الاقتصادات
العشرة الأولى"، (حتى نهاية عام ٢٠٠٧) ١٨
- الشكل ٥ - عدد معاهدات الازدواج الضريبي المبرمة حسب الفترة،
١٩٦٠-٢٠٠٧ ١٩
- الشكل ٦ - نمو اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية، ١٩٦٠-٢٠٠٧ ... ٢١
- الشكل ٧ - قضايا التحكيم المعروفة المتعلقة بمعاهدات الاستثمار، العدد
التراكمي والقضايا المرفوعة حديثاً، ١٩٨٩-٢٠٠٧ ٢٥

الجدول

- الجدول ١ - اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة حسب المناطق (حتى
نهاية ٢٠٠٧) ٢٧

موجز تنفيذي

لهذه الورقة أهداف ثلاثة. فهي تستعرض ٦٠ سنة من وضع قواعد الاستثمار الدولي وتحدد الاتجاهات الرئيسية في الممارسة الحالية في مجال المعاهدات، كما تقف على الخصائص الأساسية لاتفاقات الاستثمار الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين. واستناداً إلى هذا التحليل، يصف الجزء الثالث التحديات الرئيسية التي يواجهها واضعو السياسات والمتفاوضون على اتفاقات الاستثمار الدولية والناشئة عن النظام الحالي لهذه الاتفاقات، ويقدم عدداً من الاقتراحات بشأن كيفية التصدي لها. ويتضمن الجزء الرابع عرضاً موجزاً للتوقعات المتعلقة بتطور عالم اتفاقات الاستثمار الدولية.

الاتجاهات في مجال وضع قواعد الاستثمار الدولي

ما فتئت الشبكة العالمية لاتفاقات الاستثمار الدولي تتسع سريعاً. فقد أبرمت في المتوسط أكثر من ثلاث معاهدات كل أسبوع على مر السنوات القليلة الماضية. وبينما كان عدد اتفاقات الاستثمار الدولية أقل من ٤٠٠ ٣ معاهدة منذ عقد مضي، تجاوز عددها في نهاية عام ٢٠٠٧، ٥٥٠٠ معاهدة. ومن التطورات الهامة التي حدثت مؤخراً الزيادة الكبيرة في عدد اتفاقات التجارة الحرة أو المعاهدات الأخرى المتعلقة بالتعاون الاقتصادي التي تتضمن أحكاماً خاصة بالاستثمار تكمل أو تحل محل معاهدات الاستثمار الثنائية "التقليدية".

وما برح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يزداد تجزؤاً وتعقيداً وتنوعاً. فهو يتكون من آلاف الاتفاقات الفردية التي تفتقر إلى الحد الأدنى من التنسيق. وهو نظام متعدد الطبقات، أي أنه مؤلف من معاهدات استثمار مبرمة على مستويات مختلفة - ثنائية ودون إقليمية وإقليمية وأقاليمية وقطاعية ومحدودة الأطراف ومتعددة الأطراف - وهي مستويات قد تتداخل فيما بينها. كما أن عالم اتفاقات الاستثمار الدولية متعدد الوجوه، بمعنى أنه لا يقتصر على قضايا الاستثمار في حد ذاتها بل يمكن أن يشمل أيضاً مسائل ذات صلة مثل التجارة والخدمات والملكية الفكرية والسياسات الصناعية وقضايا العمالة وحركة العاملين والشواغل البيئية وغيرها. ويبدو النظام متجانساً في صلبه ولكنه يزداد تنوعاً في أطرافه، بمعنى أنه إذا كان يوجد عدد كبير من السمات المشتركة بين العناصر الرئيسية لحماية الاستثمار فإن القضايا الأخرى المتصلة بهذه الاتفاقات تتسم بدرجة كبيرة من التنوع. وأخيراً، يتسم عالم اتفاقات الاستثمار الدولية بالدينامية والابتكار، سواءً على صعيد تطور الأحكام الموضوعية للمعاهدات أو على صعيد تسوية المنازعات (UNCTAD 2007a).

وإحدى السمات الأخرى لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية هو الاتجاه المستمر نحو زيادة التحكيم في مجال الاستثمار. ففي عام ٢٠٠٧، زاد عدد القضايا المعروفة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ما لا يقل عن ٣٥ قضية، بحيث أصبح العدد الإجمالي للقضايا المعروفة الخاصة بمعاهدات ٢٩٠ قضية في نهاية عام ٢٠٠٧. وإذا كان التحكيم الدولي وسيلة هامة إلى تعزيز سيادة القانون وزيادة الاستقرار القانوني فإن عدداً من قرارات التحكيم المتضاربة أثار أيضاً جوانب جديدة من اللاتيقين فيما يخص تفسير أحكام الاستثمار الأساسية. وأدت هذه الشواغل إلى تنقيح عدد من معاهدات الاستثمار الثنائية النموذجية (UNCTAD 2007b).

وأخيراً، ما برحت البلدان النامية تضطلع بدور متزايد الأهمية في وضع قواعد الاستثمار الدولي. وبعض البلدان النامية، مثل الصين ومصر، هي من بين أكثر البلدان توقيعاً على معاهدات الاستثمار الثنائية في العالم أجمع. كما يتزايد التعاون بين بلدان الجنوب في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، مع تزايد عدد البلدان النامية التي أصبحت مصدراً للاستثمار في الخارج (UNCTAD 2005a). وقد يكون لهذا الدور الجديد تأثير في مركزها التفاوضي في المفاوضات المقبلة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية.

الفرص والتحديات القائمة في وضع معاهدات الاستثمار

إن تطور عالم اتفاقات الاستثمار الدولية إلى نظام معقد ومتنوع بصفة متزايدة يتيح فرصاً ويطرح تحديات على حد سواء. فمن جهة أولى، يوجد أمام البلدان اليوم عددٌ من الخيارات أكثر من أي وقت مضى لإبرام اتفاق الاستثمار الدولي من النوع الذي يناسب أهدافها الإنمائية على خير وجه، ولصياغة أحكام تعاهدية فردية تفي بتلك الأهداف. ومن جهة أخرى، قد تواجه البلدان، وبخاصة البلدان النامية منها، مزيداً من الصعوبات للتعامل مع مزيج من اتفاقات الاستثمار الدولية يتسم بتزايد التعقيد وقلة الشفافية.

وتبرز بوجه خاص ثلاثة تحديات: يتمثل التحدي الأول في مسألة تماسك السياسات. فمع تنامي عدد اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة وتزايد تعقيدها، بات من الصعب أكثر فأكثر على البلدان، وبخاصة البلدان النامية منها، الحفاظ على تماسك شبكتها من اتفاقات الاستثمار الدولية وتلافي أوجه عدم الاتساق الرئيسية على أقل تقدير. ثانياً، قد يؤدي تكثيف شبكة المعاهدات إلى زيادة احتمالات فقدان البلدان مرونتها التنظيمية في التعامل مع الاستثمار

الأجنبي، وقد يطرح أسئلة جديدة تتعلق بإيجاد التوازن المناسب بين المصالح الخاصة والعامّة في اتفاقات الاستثمار الدولية. ورداً على ذلك، شرعت بعض البلدان في توضيح اللغة المستخدمة في أحكام بعينها من اتفاقات الاستثمار الدولية، وفي إدراج المزيد من شروط الاستثناء تلبية لشواغل عامة معينة، مثل الأمن الوطني أو الصحة أو البيئة، وعدلت إجراءات تسوية المنازعات. وبالإضافة إلى ذلك، تزداد قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات أهمية في سياق وضع قواعد الاستثمار الدولي. كما أن إمكانية إعادة التوازن بين المصالح الخاصة والعامّة قد تثير مشكلة فيما يتعلق بالدور الجديد الذي تضطلع به الاقتصادات الناشئة بوصفها بلداناً مصدرة لرؤوس الأموال. ونتيجة لذلك، قد ترغب هذه البلدان في تعزيز حماية مستثمريها في الخارج. وعلى العكس من ذلك، عمدت عدة بلدان في السنوات الأخيرة إلى إعادة تقييم سياساتها الرامية إلى تحرير الاستثمار وفرضت قيوداً جديدة. وقد يكون لهذه التغييرات السياسية أيضاً تأثير في المفاوضات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية. ثالثاً، هناك مسألة كيفية جعل إطار اتفاقات الاستثمار الدولية المتغير أكثر ملاءمة لأغراض التنمية. وتشمل المسائل قيد المناقشة زيادة التركيز على تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية، وتحديد أنواع اتفاقات الاستثمار الدولية التي يمكن أن تعزز الأهداف الإنمائية على خير وجه، وزيادة اللجوء إلى الوساطة والتوفيق كحلين بديلين للتحكيم في مجال الاستثمار.

ونتيجة لهذه التحديات الهائلة المتعلقة بالمحتوى، يحتمل أن تتعرض البلدان النامية التي تفتقر إلى القدرة على المشاركة الكاملة في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية المتغير للتهميش والاستبعاد من وضع قواعد الاستثمار الدولي مستقبلاً. ولهذا توجد حاجة إلى مواصلة الحوار السياسي وبناء القدرات. ويضطلع الأونكتاد بدور هام في هذا الميدان من خلال ما يقوم به من بحث وتحليل في مجال السياسات، وما يقدمه من مساعدة تقنية وخدمات استشارية، وما يحتفظ به من قواعد بيانات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ويمكن أن تساهم هذه الأنشطة المختلفة مساهمة قيمة في إيجاد نظام لاتفاقات الاستثمار الدولية أكثر شفافية واتساقاً ومراعاة للتنمية.

التوقعات

يُعزى جانب كبير من التحديات القائمة إلى أوجه القصور المتأصلة في عالم اتفاقات الاستثمار الدولية. وما دامت هذه الاتفاقات متجزئة إلى حد بعيد فإن الاحتمالات ضعيفة لتحقيق درجة أكبر كثيراً من التجانس والشفافية والاعتراف بشواغل التنمية المشروعة. ومن

سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية

المحتمل أن يتردى النظام في نهاية المطاف إلى مزيج غير شفاف بصفة متزايدة من القواعد المتضاربة التي تجد البلدان صعوبة متزايدة في التعامل معها، وبخاصة البلدان النامية المعوقة قدراتها. ولا سبيل إلى معالجة أوجه القصور هذه بفعالية إلا إذا تطور النظام نفسه. لذلك يظل وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار مهمة غير منجزة. ولا يوجد في الوقت الحاضر سوى احتمال ضعيف لتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال.

ومن شأن بذل جهد جماعي أن يسهم إسهاماً كبيراً في جعل النظام الحالي لقواعد الاستثمار الدولية أكثر فعالية وكفاءة وأدعى للنمو والتنمية. وسيسمح ذلك بزيادة وضوح واستقرار علاقات الاستثمار بصفة تدريجية، وتحسين اتساق القواعد، وسيكون بمثابة مرجع رئيسي لوضع قواعد الاستثمار الدولي على جميع المستويات، وسيكفل مشاركة جميع البلدان في هذه العملية بصورة متكافئة بصرف النظر عن مستوى تنميتها.

مقدمة

ما برح عالم اتفاقات الاستثمار الدولية ينمو عدداً وتعقيداً. وقد شمل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية جميع المناطق منذ أمد بعيد، حتى إن كل بلد في العالم يكاد يكون اليوم طرفاً في اتفاق واحد على الأقل من اتفاقات الاستثمار الدولية، والغالبية الساحقة من البلدان أطراف في عدة اتفاقات منها. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، تجاوز عدد اتفاقات الاستثمار الدولية ٥٥٠٠ اتفاق، وزاد عدد معاهدات الاستثمار الثنائية على ٢٦٠٠ معاهدة، وعدد معاهدات تلافي الازدواج الضريبي على ٢٧٠٠ معاهدة، وبلغ عدد اتفاقات التجارة الحرة وغيرها من الاتفاقات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي التي تتضمن أحكاماً بشأن الاستثمار (يُشار إليها فيما يلي باسم "اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية") ٢٥٤ اتفاقاً (UNCTAD 2008a, 2007b). ويعكس هذا النشاط المحموم في وضع المعاهدات عزم البلدان النامية على إعطاء الاستثمار الأجنبي مستوى آخر من الاستقرار والشفافية يضاف إلى ما توفره أصلاً التشريعات المحلية. وعلى هذا النحو، يكمل هذا النشاط الاتجاه العام المستمر نحو تحرير الاستثمار في معظم بلدان العالم.

وإذا كان التنوع والتعقيد المتزايدان لاتفاقات الاستثمار الدولية يتيحان فرصاً جديدة للبلدان في وضع المعاهدات واستخدام اتفاقات الاستثمار الدولية كأدوات للسعي نحو تحقيق أهدافها الإنمائية، فإنهما يطرحان أيضاً تحديات لا سابق لها فيما يخص التفاوض على الاتفاق "الصحيح"، والتنفيذ السليم للالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقات، والحفاظ على تماسك نظام هذه الاتفاقات وشفافيته. وتزداد احتمالات عدم التماسك بين اتفاقات الاستثمار الدولية كثيراً في البلدان النامية التي تملك خبرة أقل في شؤون هذه الاتفاقات، ويكثر فيها تغيير السياسات، وتشغل مركزاً تفاوضياً ضعيفاً. كما أن البلدان النامية التي تتصرف من تلقاء نفسها قد تجد صعوبة في ضمان مراعاة البعد الإنمائي على النحو المناسب في اتفاقات الاستثمار الدولية وفي الاحتفاظ بمرونة تنظيمية كافية لتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذه الخلفية، تقيم هذه الدراسة ما آل إليه وضع قواعد الاستثمار الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عندما بُدلت الجهود الأولى لوضع ضوابط دولية في هذه المجال. وتتناول هذه الدراسة الفرص والتحديات التي يطرحها النظام الحالي لاتفاقات الاستثمار الدولية بالنسبة للبلدان، ولا سيما البلدان النامية منها، وتقترح سبلاً ممكنة لمعالجة هذه التحديات، بالاستناد إلى الدروس المستفادة من تجارب الماضي.

أولاً - تاريخ العالم الراهن لاتفاقات الاستثمار الدولية

إن وضع القواعد الدولية في مجال الاستثمار الأجنبي خلال السنوات الستين الماضية حدث على مرحلتين. المرحلة الأولى بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي عندما أهدأ الاتحاد السوفياتي السابق وبدأت حركة عالمية نحو التحرير الاقتصادي. أما المرحلة الثانية فبدأت في أواخر عقد الثمانينات وهي مستمرة إلى يومنا هذا. وفهم جذور النظام الحالي لاتفاقات الاستثمار الدولية وتطوره أمر حاسم الأهمية من أجل تقييم التحديات التي يطرحها النظام أمام البلدان، ولا سيما البلدان النامية منها، وكذلك الطرق الممكنة لمعالجتها معالجة فعالة.

ألف - المرحلة الأولى: ١٩٤٥ - ١٩٨٩

اتسمت المرحلة الأولى من وضع قواعد الاستثمار الدولية بخلاف عميق داخل المجتمع الدولي بشأن مدى حماية القانون الدولي العربي للاستثمار الأجنبي من أي معاملة ضارة صادرة عن الدولة المضيفة. وخوفاً من الهيمنة الاقتصادية، عمدت البلدان النامية في بعض الحالات إلى نزع ملكية الاستثمار الأجنبي، وحاولت إغلاق اقتصاداتها دون المشاركة الأجنبية، واعتمدت سياسات لإبدال الواردات تركز على إنشاء مؤسسات خاضعة لسيطرة محلية. وحاجت البلدان المتقدمة، وبخاصة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، بأن القانون الدولي العربي يُنشئ معياراً دولياً أدنى للمعاملة يحق للمستثمرين الأجانب الاستفادة منه في إقليم البلد المضيف. وذكّر أن هذا المعيار يشمل بوجه خاص دفع قيمة سوقية عادلة عن نزع ملكية الاستثمار الأجنبي، وهو معيار يشار إليه في كثير من الأحيان بتعبير التعويض "السريع والوافي والفعال". وأنكرت البلدان النامية والاشتراكية أن القانون الدولي العربي يُنشئ معياراً دولياً أدنى لمعاملة الاستثمار الأجنبي وذكرت أن المستثمر الأجنبي تحق له الاستفادة، على الأكثر، من نفس المعاملة التي توفرها حكومة البلد المضيف للاستثمارات التي يقوم بها مواطنوها.

وكانت المحاولة الأولى لوضع إطار متعدد الأطراف لحماية الاستثمار هي التفاوض على ميثاق هافانا المقترح في عام ١٩٤٨، والذي كان الغرض منه إنشاء منظمة دولية للتجارة. وعلى الرغم من أن الميثاق كان سيطبق بالدرجة الأولى على الشؤون التجارية فإن الولايات المتحدة اقترحت صيغة لتوفير جوانب معينة من الحماية للاستثمار الأجنبي. وإذا رُفضت الصيغة بسبب الخلافات المذكورة أعلاه والمتعلقة بالمعيار الدولي الأدنى، فقد الميثاق دعم الولايات المتحدة وتعذر اعتماده في نهاية المطاف. أما الجزء المتعلق بالتجارة منه فقد دخل

معظمه حيز النفاذ بوصفه الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة (الغات). وأحرز قدر أكبر من النجاح من خلال صكوك إقليمية أو محدودة الأطراف، إذ أمكن الاتفاق بين بلدان تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية أو تتمتع بنفس مستوى التنمية الاقتصادية. وانطلق التكامل الأشمل في عام ١٩٥٧ مع إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تطورت لاحقاً إلى الاتحاد الأوروبي؛ وتوجد أمثلة عديدة أخرى على مثل هذه الصكوك، منها اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية لعام ١٩٥٧، واتفاق كرتاخينا لإنشاء سوق مشتركة في منطقة الأندلس لعام ١٩٦٩، واتفاق إنشاء سوق الكاريبي المشتركة لعام ١٩٧٣. وفي بعض الحالات، وقّعت البلدان اتفاقات تحرير لم تتناول في البداية قضايا الاستثمار ولكنها تناولتها لاحقاً. ومن الأمثلة على ذلك الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ورابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة، وكلتاهما يرجع تاريخ إنشائهما إلى عام ١٩٦٠.

وتدل هذه الأمثلة على أن أولى الاتفاقات المحدودة الأطراف غالباً ما كانت تُعقد بين بلدان تنتمي إلى المنطقة نفسها ولها المستوى نفسه من التنمية الاقتصادية. ولما كان وضع القواعد الدولية يحدث بين بلدان تنتمي إلى مناطق مختلفة أو لها مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية، فإن ذلك يتم على الأرجح عن طريق مفاوضات ثنائية. فعلى سبيل المثال، شرعت الولايات المتحدة في عام ١٩٤٥ في التفاوض على مجموعة من معاهدات الصداقة والتجارة والملاحة التي كانت تُعنى بالدرجة الأولى بشؤون التجارة ولكنها تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية الملكية، مثل ضمان المعاملة العادلة والمنصفة، والحماية وفقاً للقانون الدولي العرفي، والتعويض السريع والوافي والفعال عن نزع الملكية. وقد صيغت تلك الأحكام لتشمل حماية الملكية بوجه عام وليس حماية الاستثمار في حد ذاته. وخلال السنوات العشرين التالية، أبرمت الولايات المتحدة مثل هذه الاتفاقات مع بلدان متقدمة وبلدان نامية على حد سواء.

وفي عام ١٩٥٩، أبرمت ألمانيا مع باكستان أول معاهدات ثنائية تتناول حصراً حماية الاستثمار. وواصلت ألمانيا التفاوض على المزيد من معاهدات الاستثمار الثنائية هذه وما لبثت أن حذت حذوها دول أوروبية أخرى. وأبرم كل من إيطاليا وبلجيكا والدايمرك والسويد وسويسرا وفرنسا ولكسمبرغ والنرويج وهولندا أولى معاهدات الاستثمار الثنائية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٦.

واشتركت معاهدات الاستثمار الثنائية هذه بعدة سمات. أولاً، أبرمت هذه المعاهدات، كما يُستدل من اسمها، بين بلدين فقط. ثانياً، كان هذان البلدان عادةً بلداناً متقدماً وبلدناً نامياً. ثالثاً، تناولت معاهدات الاستثمار الثنائية حصراً تشجيع الاستثمار وحمايته، وإن

كانت عادة تشجّع الاستثمار بحمايته فقط. وهذا يعني أن هذه المعاهدات لم تنص إلا في حالات متفرقة على أحكام موجّهة إلى تشجيع الاستثمار من دون حمايته. وكان ذلك قائماً على الافتراض القائل بأن المعاهدة ستحمي الاستثمار الوافد من البلد المتقدم في إقليم البلد النامي، وبالتالي ستجذب مزيداً من الاستثمارات من البلد المتقدم إلى البلد النامي.

ورغم أن معاهدات الاستثمار الثنائية التي وُقِّعت بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٩ لم يتجاوز عددها ٧٢ معاهدة، فإن تلك الفترة كانت مهمة لإرساء الشكل الأساسي الذي ستخذه الغالبية العظمى من معاهدات الاستثمار الثنائية في السنوات الأربعين التالية. وكان هذا النموذج يشمل ضمانات المعاملة الوطنية ومعاملة الاستثمار على أساس الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة العادلة والمنصفة، والمعاملة وفقاً للقانون الدولي العرفي، وضمان التعويض السريع والوافي والفعال عن نزع الملكية، والحق في حرية تحويل المدفوعات المتصلة بالاستثمار، وأحكاماً لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وفيما بين الدول.

وسعت البلدان المتقدمة أيضاً إلى إبرام اتفاقات إقليمية أو متعددة الأطراف لتعزيز حماية الاستثمار ولكن النتائج كانت متفاوتة. وفي عام ١٩٦٥، فتح البنك الدولي باب التوقيع على اتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية الناشئة بين الدول ورعايا الدول الأخرى. وأنشئ بموجب هذه الاتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يتولى إدارة تحكيم المنازعات بين المستثمرين والدول، وسرعان ما صارت هذه الآلية مشتركة في معاهدات الاستثمار الثنائية. وفي عام ١٩٦٧، أعدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مشروع اتفاقية بشأن حماية الملكية الأجنبية. ولم يُفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية قط، ولكنها أدت دوراً في تعزيز التجانس بين البلدان المتقدمة في الحماية التي تكفلها معاهدات الاستثمار الثنائية التي تُبرمها.

وسعت البلدان النامية أيضاً إلى تحقيق هدفها المتمثل في إنشاء التزامات ملزمة للمستثمرين وضمان الاستقلال التنظيمي المحلي باعتماده قراراً للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ يدعو إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد. وكان ذلك يشمل الحق في نزع ملكية الاستثمار الأجنبي رهناً بالقانون الوطني وحده. ودفع هذا التطور ومعه موجات إضافية من حالات نزع الملكية في السبعينات من القرن الماضي، مزيداً من البلدان المتقدمة إلى إطلاق مبادرات لإبرام معاهدات استثمار ثنائية. ووضع كل من المملكة المتحدة والنمسا والولايات المتحدة واليابان برامج لمعاهدات الاستثمار الثنائية في أواسط السبعينات. واتسم ظهور برنامج الولايات

المتحدة لمعاهدات الاستثمار الثنائية بأهمية خاصة لأن هذه المعاهدات تضمّنت، بالإضافة إلى أحكام حماية الملكية التي تنص عليها عادة معاهدات الاستثمار الثنائية الأوروبية، حقاً في المعاملة الوطنية وفي معاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يخص تأسيس الاستثمار، رهنًا باستثناءات منصوص عليها في مرفق.

ومع تزايد عدد البلدان المبرمة لمعاهدات استثمار ثنائية تسارعت وتيرة المفاوضات قليلاً. ففي السبعينات من القرن الماضي، أبرمت ١٦٦ معاهدة استثمار ثنائية، أي بمعدل ١,٣ معاهدة في الشهر. وبعبارة أخرى تضاعفت الوتيرة عما كانت عليه في العقد السابق. وتسارعت الوتيرة أكثر في عقد الثمانينات، إذ أبرمت ٣٨٦ معاهدة استثمار ثنائية، أي بمعدل ٣ معاهدات في الشهر. إلا أن هذا الرقم مزلزل بعض الشيء، ذلك أن أغلبية هذه الاتفاقات أبرمت في نهاية العقد، عندما دخل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية المرحلة الثانية من حقبة ما بعد الحرب.

وفي مطلع عقد الثمانينات، جرت محاولة أخرى لوضع قواعد استثمار متعددة الأطراف. وحاول مشروع الأمم المتحدة لمدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية تقديم مبادئ توجيهية للشركات عبر الوطنية لكي تساهم في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية للبلدان التي تعمل فيها. وحاولت المدونة أيضاً تيسير التعاون مع البلدان وفيما بينها بشأن القضايا المتصلة بالشركات عبر الوطنية، وتذليل الصعوبات الناشئة عن الطابع الدولي لهذه الشركات وما ينشأ عنه من تنوع في القوانين والثقافات. بيد أن المفاوضات باءت بالفشل لأن البلدان لم تتفق على وجوب إخضاع المستثمرين الأجانب لالتزامات متعددة الأطراف ولا على نطاق هذه الالتزامات وطبيعتها.

باء - المرحلة الثانية: من ١٩٨٩ حتى الوقت الحاضر

في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وقعت سلسلة من الأحداث السياسية والاقتصادية أدت إلى تغيير جوهري في بيئة التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية. وكانت النتيجة بداية مرحلة ثانية في تطور نظام اتفاقات الاستثمار الدولية في حقبة ما بعد الحرب.

وبعد أزمة الديون السيادية التي حدثت في الثمانينات فتر حماس المصارف التجارية على إقراض البلدان النامية. وأمام المعونة المحدودة التي كانت تقدمها المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المصادر الرسمية، سلّمت البلدان النامية بصفة متزايدة بأن أيسر مصادر رأس المال المتاحة لتلبية احتياجاتها الإنمائية هو الاستثمار الأجنبي. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم

وعود التكنولوجيا والتدريب والدراية العملية والوصول إلى الأسواق، وهو لذلك وسيلة جذابة نسبياً لتوسيع قاعدة رأس المال.

وفي الوقت نفسه، كانت التنمية الاقتصادية السريعة لعدة بلدان في شرق آسيا اتبعت سياسات نمو قائمة على الصادرات، خلافاً لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية التي اتبعت في حالات عديدة سياسات إبدال الواردات، دليلاً على الدور القيم الذي يمكن أن تؤديه المشاركة في اقتصاد السوق العالمي في التنمية الاقتصادية. وفي نهاية عقد الثمانينات، بدأت بلدان في شرق أوروبا أو بلدان كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفياتي السابق عملية انتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

وكان الأثر الصافي لمثل هذه الاتجاهات أن عدداً كبيراً من البلدان النامية أخذ، في أواخر عقد الثمانينات، يفتح اقتصاده لقوى السوق ويسعى إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وتبين من استقصاء أجراه الأونكتاد لـ ٨٩٥ تغييراً وطنياً في سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨ أن ٩٤ في المائة من هذه التغييرات كان يُقصد بها توفير مناخ مغرٍ للاستثمار لا منفر له. وكان أحد السبل الأخرى التي اتبعتها البلدان النامية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي إبرام اتفاقات استثمار دولية، وبخاصة معاهدات استثمار ثنائية، لتوفير مناخ استثماري مستقر وشفاف في بلدانها؛ وقد عمدت إلى هذا السبيل أملاً في أن يعزز ثقة المستثمرين ويسهم في زيادة تدفقات الاستثمار. وأفضى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المتفاوض عليها. وبينما بلغ عدد معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمت في السنوات الثلاثين من عام ١٩٥٩ إلى ١٩٨٩ أقل من ٤٠٠ معاهدة، وقّع في السنوات الـ ١٥ التالية حوالي ٢٠٠٠ معاهدة.

وانعكس توافق الآراء الجديد أيضاً في إبرام ثلاثة اتفاقات متعددة الأطراف أثناء جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية تضمنت قضايا متصلة بالاستثمار. وأنشأ الاتفاق العام بشأن التجارة والخدمات الذي عقد في إطار منظمة التجارة العالمية آلية لتحرير الاستثمار في قطاع الخدمات. ويحظر الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة فرض شروط أداء معينة على الاستثمار الأجنبي تتنافى مع المعاملة الوطنية أو مع التزامات القيود الكمية للغات. أما الاتفاق المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيلزم الدول الأعضاء باعتماد أوجه حماية معينة للملكية الفكرية من التعديلات.

وأذنت اتفاقات جولة أوروغواي بتغييرين. الأول هو الاعتراف المتزايد بالترابط بين التجارة والاستثمار. فلم يعد يُنظر إلى التجارة والاستثمار بوصفهما وسيلتين بديلتين للحصول على الموارد أو لخدمة الأسواق، وإنما بوصفهما وسيلتين متكاملتين، مع حدوث جانب كبير من التجارة العالمية بين شركات تابعة. وعلى هذا النحو، اعتمدت قواعد الاستثمار الدولية بصفة متزايدة في إطار اتفاقات ثنائية وإقليمية وأقليمية ومحدودة الأطراف تتناول معاملات التجارة والاستثمار وتسهل لتسييرها. وتشمل هذه الاتفاقات، بالإضافة إلى ما تتضمنه من مجموعة متغيرة من أحكام تحرير التجارة وتشجيعها، التزامات لتحرير و/أو حماية و/أو تشجيع تدفقات الاستثمار بين الأطراف.

وكما يُستدل مما تقدم، كان التغيير الثاني هو ظهور التحرير كبعد رئيسي في عدد من اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي غضون بضعة سنوات، أضفت كندا واليابان إلى ما أبرمته من معاهدات استثمار ثنائية التزامات للتحرير مشابهة للالتزامات الواردة في معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها الولايات المتحدة. وظهرت التزامات التحرير أيضاً، على سبيل المثال، في الاتفاق الإطاري المتعلق بمنطقة الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واتفاق التجارة الحرة بين بنما وسنغافورة (٢٠٠٦)، واتفاق الشراكة الاقتصادية بين تايلند ونيوزيلندا (٢٠٠٥).

وانعكس الاتجاهان أيضاً في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المبرم في عام ١٩٩٢ بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة. ويُعنى هذا الاتفاق بالدرجة الأولى بالتجارة، ولكنه يتضمن أيضاً فصلاً موسعاً بشأن الاستثمار يشمل أحكاماً للتحرير والحماية مشابهة للأحكام الواردة في معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها الولايات المتحدة، وإن كانت أوسع نطاقاً وتفصيلاً في بعض النواحي.

وشهدت نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي إبرام مزيد من اتفاقات الاستثمار على المستوى المحدود الأطراف وكذلك على المستويين الإقليمي والقطاعي. وفي عام ١٩٨٧، اعتمدت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات. وفي عام ١٩٩٤، أبرمت معاهدة ميثاق الطاقة بين نحو ٥٠ بلداً، من بينها جميع بلدان أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق، فضلاً عن أستراليا ومنغوليا واليابان^(١). وتتضمن هذه المعاهدة أحكاماً تتعلق بحماية الاستثمار وتحريره، وإن كان تطبيقها مقصوراً على الاستثمار في قطاع الطاقة.

بيد أن الجهود المبذولة في عقد التسعينات على المستوى المتعدد الأطراف لم يكن جميعها ناجحاً. ففي منتصف التسعينات، أطلقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار يتضمن أحكاماً تتعلق بتحرير الاستثمار وحمائته (UNCTAD 1999a). وكان يراد بهذا الاتفاق أن يكون اتفاقاً صارماً تعتمد عليه أولاً بلدان المنظمة، ثم يفتح باب التوقيع عليه أمام البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. وفشلت المفاوضات لأسباب ليس أقلها أن البلدان المشاركة كانت توفر أصلاً مستويات مرتفعة بما فيه الكفاية من الحماية والانفتاح. بموجب قوانينها الداخلية بحيث إن هذا الاتفاق لم يكن يوفر لها من الفوائد ما يبرر مواصلة التفاوض. وبالإضافة إلى ذلك، أثار الاتفاق في نهاية المطاف معارضة قوية من منظمات غير حكومية شتى كانت تخشى أن يمنع الدول من اعتماد معايير عالية في مجالي العمل والبيئة. أما البلدان النامية فكانت تخشى فرض الأمر الواقع ورفضت فكرة هذا الاتفاق الذي استبعدت من التفاوض عليه. كما أنها لم توافق على معايير حماية المستثمرين والتحرير العالية المنصوص عليها في مشروع الاتفاق.

وبدأت منظمة التجارة العالمية منذ مؤتمر سنغافورة الوزاري الذي عقد في عام ١٩٩٦ عملية تحليل ونقاش بشأن العلاقة بين التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي وآثار هذه العلاقة على النمو والتنمية الاقتصاديين. وفي المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة (قطر) في عام ٢٠٠١، أُنقذ على بدء التفاوض على اتفاق بشأن الاستثمار بعد المؤتمر الوزاري الخامس الذي كان مقرراً عقده في كانكون (المكسيك) في عام ٢٠٠٣ على أساس قرار يتخذ بتوافق واضح في الآراء في تلك الدورة بشأن طرائق التفاوض. إلا أنه تعذر التوصل إلى توافق الآراء هذا بسبب تضارب المصالح في المفاوضات في مجال الاستثمار وفي مجالات أخرى، ولذلك تقرر في آب/أغسطس ٢٠٠٤ وقف العمل على هذه المسألة في إطار جدول أعمال الدوحة.

ومع بداية القرن الجديد، أخذت عدة بلدان تتفاوض على اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة مماثلة لاتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة في ثلاثة جوانب هامة. أولاً، شملت هذه الاتفاقات فصلاً موسعاً بشأن الاستثمار يتضمن أحكاماً مماثلة للأحكام الواردة في معاهدات الاستثمار الثنائية. وكان الأمر كما لو كانت معاهدة استثمار ثنائية قد أدمجت ضمن اتفاق للتجارة الحرة. ثانياً، أبرمت هذه الاتفاقات في كثير من الأحيان بين بلد متقدم وبلد نامٍ. وذهبت هذه الاتفاقات إلى أبعد مما ذهب إليه اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة من حيث إنها كثيراً ما أبرمت بين بلدان لم تكن تنتمي إلى المنطقة نفسها. ثالثاً، تضمن اتفاق أمريكا

الشمالية للتجارة الحرة عدداً من الأحكام الأكثر تفصيلاً من الأحكام الواردة عادة في معاهدات الاستثمار الثنائية، وبخاصة فيما يتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ووجدت هذه الأحكام المفصلة سبيلها إلى اتفاقات التجارة الحرة التي أبرمت بعد عام ٢٠٠٠، وبخاصة الاتفاقات التي كانت الولايات المتحدة طرفاً فيها.

وأوجدت هذه الاتفاقات نوعاً جديداً من اتفاقات الاستثمار الدولية يشمل عناصر خاصة بالتجارة والاستثمار في آن واحد. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه المعاهدات، في كثير من الأحيان، عناصر أخرى كما سيرد بيانه أدناه. كما تتضمن هذه الاتفاقات عادة أحكاماً أكثر تحديداً وتعقيداً وتفصيلاً. وما برح عدد هذه الاتفاقات يزداد سريعاً.

الحاشية

(١) إلا أن معاهدة ميثاق الطاقة لم يصدق عليها كل من الاتحاد الروسي وأستراليا وآيسلندا وبيلاروس والنرويج.

ثانياً - عالم اتفاقات الاستثمار الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين

ألف - تطور عالم اتفاقات الاستثمار الدولية

١ - التوسع المستمر لعالم اتفاقات الاستثمار الدولية

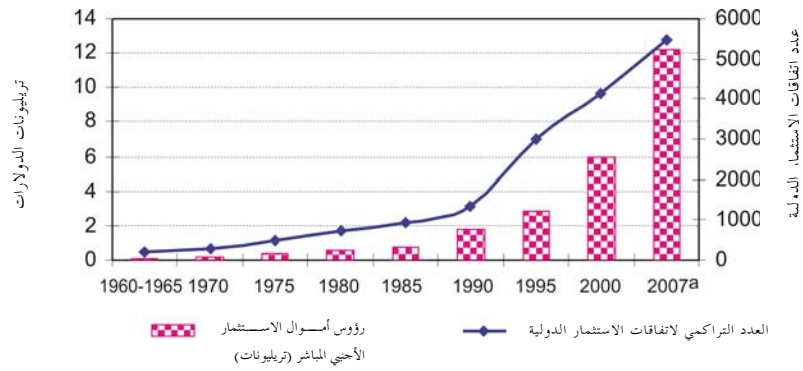
بموازاة النمو المطرد للاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الأخيرة، ما برح عالم اتفاقات الاستثمار الدولية ينمو حجماً وتعقيداً. وإذا كانت الزيادة في عدد المعاهدات متواضعة نسبياً في الفترة الممتدة منذ إبرام معاهدة الاستثمار الثنائية الأولى في عام ١٩٥٩ حتى منتصف عقد التسعينات، فإن شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية توسعت سريعاً بعد ذلك. وحتى منتصف عقد التسعينات، أبرم معظم اتفاقات الاستثمار الدولية في شكل معاهدات استثمار ثنائية، بيد أن السنوات القليلة الماضية شهدت تركيزاً أقوى على اتفاقات التجارة الحرة وعلى معاهدات أخرى تتعلق بالتعاون الاقتصادي وتتضمن أحكاماً خاصة بالاستثمار (الشكل ١).

وقامت البلدان المتقدمة بدور رئيسي في عالم اتفاقات الاستثمار الدولية منذ البداية (الشكل ٢). بيد أن الفترة الأخيرة شهدت تحولاً في الزخم نحو ترايد دور البلدان النامية (انظر أدناه). ومن بين البلدان النامية، تضطلع منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأنشط دور، وتتخلف عنها بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وهذا النمط مشترك بين جميع اتفاقات الاستثمار الدولية.

(أ) معاهدات الاستثمار الثنائية

تجاوز العدد الإجمالي لمعاهدات الاستثمار الثنائية ٢٦٠٠ معاهدة في نهاية عام ٢٠٠٧ (الشكل ٣). وإذا كانت معاهدات الاستثمار الثنائية لا تزال أكثر أنواع اتفاقات الاستثمار الدولية انتشاراً - إذ تمثل نحو ٤٧ في المائة من جميع اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة - فإن عدد هذه المعاهدات المبرمة سنوياً أخذ يتراجع منذ عام ٢٠٠١. وقد حدثت الزيادة الكبرى في العدد السنوي لمعاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة في عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث أبرم في المتوسط ١٤٧ معاهدة كل سنة.

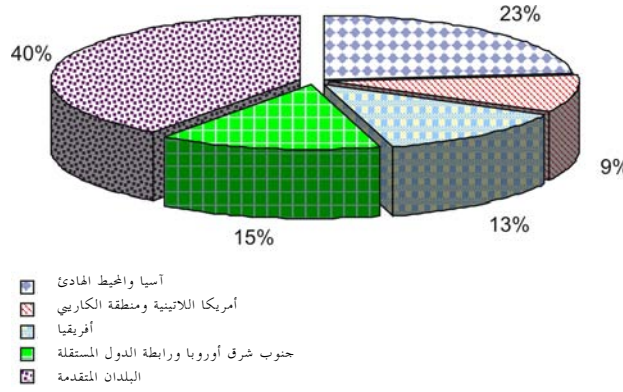
الشكل ١- الزيادة في رؤوس أموال اتفاقات الاستثمار الدولية
والاستثمار الأجنبي المباشر (١٩٦٠-٢٠٠٧)



المصدر: الأونكتاد.

(أ) ينطبق الرقم الخاص برؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر على عام ٢٠٠٦.

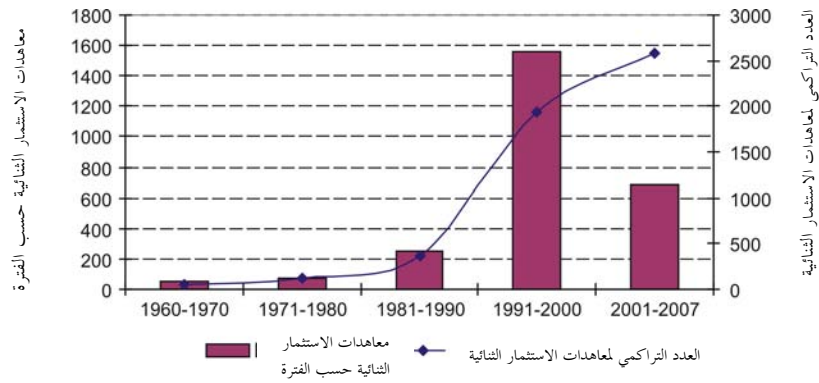
الشكل ٢- التوزيع الإقليمي لاتفاقات الاستثمار الدولية (نهاية ٢٠٠٧)



المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: تعكس الأرقام الواردة أعلاه حساباً متعدداً (على سبيل المثال، أدرجت معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة بين بلدان من آسيا وأفريقيا في القائمة المتعلقة بكتلة المنطقتين).

الشكل ٣- عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة
حسب الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٧)

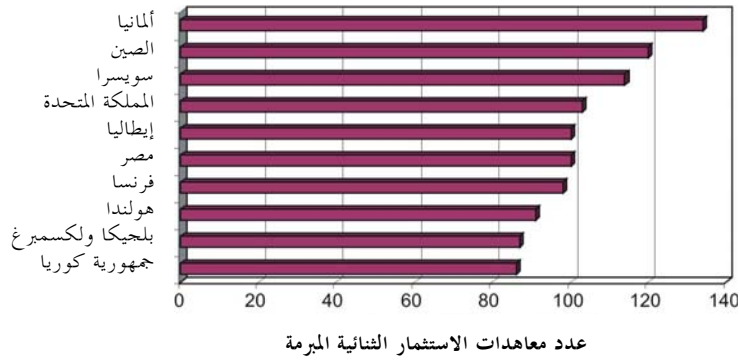


المصدر: الأونكتاد (www.unctad.org/ia).

وكان أكثر البلدان نشاطاً في إبرام معاهدات استثمار ثنائية ألمانيا تليها الصين وسويسرا (الشكل ٤).

والبلدان المتقدمة هي العنصر المهيمن في معاهدات الاستثمار الثنائية، إذ إنها طرف في ٦٠ في المائة من مجموع هذه المعاهدات. إلا أن حصتها أخذت تتراجع بسبب تزايد إقبال البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية على إبرام هذه المعاهدات. وتستأثر المجموعتان الأخيرتان اليوم بنسبة ٧٦ في المائة و ٢٦ في المائة، على التوالي، من عالم معاهدات الاستثمار الثنائية. ومن بين البلدان النامية، أبرمت آسيا والمحيط الهادئ حتى نهاية عام ٢٠٠٧ ما يزيد على ١٠٥٠ معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية، تليها أفريقيا (أكثر من ٦٩٠ معاهدة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أكثر من ٤٨٥ معاهدة) (UNCTAD forthcoming a).

الشكل ٤ - عدد معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها
"الاقتصادات العشرة الأولى"، حتى نهاية عام ٢٠٠٧



المصدر: الأونكتاد (www.unctad.org/ia)

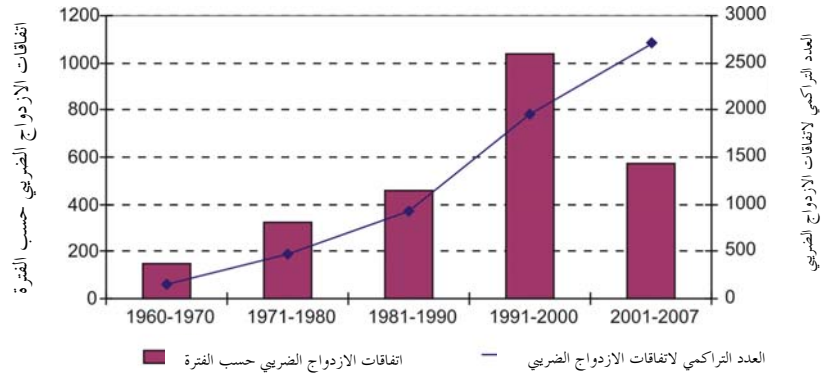
وما أن يبدأ نفاذ معاهدات الاستثمار الثنائية حتى تؤدي دورها المقصود بوصفها صكوكاً ملزمة قانوناً لتشجيع الاستثمار الأجنبي وحمايته. ووفقاً للمعلومات الواردة في قاعدة بيانات الأونكتاد (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، بدأ نفاذ نحو ٧٦ في المائة من جميع معاهدات الاستثمار الثنائية. وقد تزايد هذا المعدل بصورة ثابتة تقريباً مع تقدم عمر الاتفاقات (UNCTAD 2006a).

ومن التطورات الحديثة العهد إعادة التفاوض على معاهدات استثمار ثنائية قائمة. فبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، أعادت البلدان التفاوض على ما مجموعه ١٢٠ معاهدة استثمار ثنائية. وأحد الأسباب الرئيسية لهذه الجهود هو رغبة الأطراف المتعاقدة في تحديث معاهدات "قديمة" بتضمينها معايير حماية "حديثه"، مثل المعايير المتصلة بالمعاملة الوطنية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. إلا أن نية الأطراف المتعاقدة، في بعض الحالات، هي توضيح أحكام المعاهدة وإعادة تقييم التوازن الفعلي بين المصالح الخاصة والعامة في اتفاقات الاستثمار الدولية. وكانت أكثر البلدان نشاطاً في إعادة التفاوض على معاهدات الاستثمار الثنائية ألمانيا (١٣)، والصين (١٢)، والمغرب (١٢)، ومصر (١١)، وبلجيكا - لكسمبرغ (٩).

(ب) معاهدات الازدواج الضريبي

تجاوز العدد الإجمالي لمعاهدات الازدواج الضريبي ٢٧٠٠ معاهدة في نهاية عام ٢٠٠٧ (الشكل ٥)^(١). ويُظهر التوزيع الإقليمي لمعاهدات الازدواج الضريبي (حسب مجموعة البلدان) أن ٣٨ في المائة من جميع هذه المعاهدات أبرم بين بلدٍ نامٍ وبلدٍ متقدم، بينما أبرم ١٦ في المائة منها بين بلدين ناميين. وحصة معاهدات الازدواج الضريبي المبرمة بين بلدين متقدمين (٢٤ في المائة) هي أعلى كثيراً مما عليه في حالة معاهدات الاستثمار الثنائية، وهو أمر يمكن عزوه إلى أن مسألة الازدواج الضريبي تطرح في هذه البلدان تديداً أكبر من الخطر السياسي. وبلدان آسيا والمحيط الهادئ هي أكثر البلدان نشاطاً في هذا المجال، إذ إنهما أبرمت ١٠١٣ معاهدة من معاهدات الاستثمار الضريبي حتى نهاية عام ٢٠٠٧، تليها أفريقيا (٤٥٩)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٣١٩). وعلى الصعيد الوطني، وقّع أكبر عددٍ من المعاهدات كل من الولايات المتحدة (١٥٣)، والمملكة المتحدة (١٥١)، وفرنسا (١٣٣). ومن بين البلدان النامية، احتلت الصدارة في نهاية عام ٢٠٠٧ الصين (٩٩)، وجمهورية كوريا (٨١)، والهند (٧٩).

الشكل ٥- عدد معاهدات الازدواج الضريبي المبرمة حسب الفترة، ١٩٦٠ - ٢٠٠٧



المصدر: الأونكتاد (www.unctad.org/iia).

(ج) اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية

كان أحد التطورات الجديدة الهامة التي حدثت في سياق وضع قواعد الاستثمار الدولي في السنوات الأخيرة وضع قواعد الاستثمار كجزء من اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية. فحتى نهاية عام ٢٠٠٧، كان قد أبرم ٢٥٤ اتفاقاً من هذه الاتفاقات تشمل ٦٣ بلداً (الشكل ٦)^(٢). وإذا كان العدد الإجمالي لاتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية لا يزال صغيراً مقارنةً بعدد معاهدات الاستثمار الثنائية (أقل من ١٠ في المائة) فإنه تضاعف تقريباً على مدى السنوات الخمس الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، كان التفاوض جارياً في نهاية عام ٢٠٠٧ على ما لا يقل عن ٧٥ اتفاقاً تشمل ١١٠ بلداً. وهذا يوحي بأن زيادة أكبر في عدد هذه المعاهدات ستحدث في المستقبل.

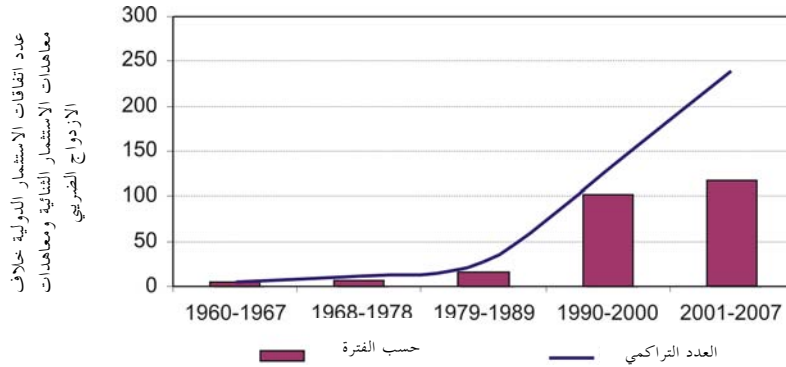
ويمكن أن تنشئ اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية التزامات ملزمة للأطراف المتعاقدة بشأن دخول الاستثمار الأجنبي وحمايته (UNCTAD 2006b). ونطاق التزامات الحماية الواردة في هذه الاتفاقات مماثل لذلك الذي نجده في معاهدات الاستثمار الثنائية. ومن الأمثلة الحديثة على هذه الاتفاقات اتفاق الشراكة الاقتصادية المبرم بين اليابان وتايلند (٢٠٠٧) واتفاق التجارة الحرة المبرم بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا (٢٠٠٧). غير أن بعض الاتفاقات يقتصر على تحديد إطار للتعاون بين الأطراف المتعاقدة. وكثيراً ما يتخذ هذا التعاون شكل إنشاء إطار مؤسسي لمتابعة مسائل الاستثمار وتحديد الأطر الزمنية لإطلاق مفاوضات مستقبلية بشأن تحرير الاستثمار و/أو حمايته. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار المبرم في عام ٢٠٠٦ بين الولايات المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢- اتساع نطاق عالم اتفاقات الاستثمار الدولية وتزايد تعقيدها وتنوعها وأوجه تفاعلها

(أ) نطاق اتفاقات الاستثمار الدولية

لا تزال معاهدات الاستثمار الثنائية التقليدية التي تركز على حماية الاستثمار الأجنبي تهيمن عددياً على نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. ويصدق هذا بوجه خاص على حالة معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة بين بلدان الجنوب. إلا أن عدداً متزايداً من معاهدات الاستثمار الثنائية يتضمن أحكاماً أكثر تفصيلاً لحماية الاستثمار، كما يتضمن التزامات بتحرير الاستثمار (UNCTAD 2007c).

الشكل ٦- نمو اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية، ١٩٦٠-٢٠٠٧



المصدر: الأونكتاد.

وبالإضافة إلى ذلك، تصاغ أحكام الاستثمار بصفة متزايدة كجزء من اتفاقات تشمل طائفة أوسع من المسائل، يُذكر منها بوجه خاص التجارة في السلع والخدمات، ولكن أيضاً حقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، والمشتريات الحكومية، والدخول المؤقت لرجال ونساء الأعمال، والشفافية، والبيئة، وحقوق العمل. وتفضل البلدان بصفة متزايدة التصدي لقضايا حماية الاستثمار التقليدية وقضايا تحرير الاستثمار الأحدث عهداً في سياق هذه الاتفاقات الأوسع نطاقاً التي لا تشكل فيها أحكام الاستثمار سوى جزء من إطار أوسع للتكامل الاقتصادي. ولئن كانت معاهدات الاستثمار الثنائية لا تزال أكثر عدداً من اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية فإن هذه الاتفاقات الأخيرة تشغل في عالم اتفاقات الاستثمار الدولية مكانة أبرز بكثير مما كانت عليه قبل عقد خلا. ونتيجة لذلك، يتخذ نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بصفة متزايدة طابعاً متعدد الوجوه وأكثر تعقيداً (انظر الفرع ثالثاً - باء - ١ أدناه).

وتتسم اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية التي أبرمتها مؤخراً بلدان مثل أستراليا وسنغافورة وشيلي والولايات المتحدة واليابان بطابع شامل ومفضل إلى حد بعيد. وعليه، لم يعد التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية محصوراً في خبراء الاستثمار، إذ بات من الممكن أن يتطلب مجموعة من الخبرات أوسع كثيراً مما كان يتطلب في الماضي. وقد يطرح هذا الأمر تحدياً صعباً للبلدان النامية التي لا تستطيع أن تخصص سوى موارد محدودة للتفاوض على المعاهدات وتنفيذ الالتزامات (انظر الفرع ثالثاً - ألف أدناه).

إلا أن اتفاقات الاستثمار الدولية الأخيرة لم يتبع جميعها اتجاه توسيع النطاق. فقد أبرمت مؤخراً اتفاقات ظلت ذات تغطية ضيقة نسبياً لقضايا الاستثمار. وتقتصر هذه المعاهدات على إنشاء إطار للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار. والتعاون المنصوص عليه يرمي عادة إلى تهيئة شروط مواتية لتشجيع الاستثمار، وبخاصة عن طريق تبادل المعلومات. ومن المسائل الشائعة أيضاً في هذه الاتفاقات إنشاء لجان استشارية (أو ترتيبات مؤسسية مشابهة) بين الأطراف لمتابعة تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، ومناقشة ودراسة العقبات المحتملة أمام وصول التجارة إلى الأسواق، وتأسيس الاستثمار.

(ب) تعقيد اتفاقات الاستثمار الدولية

ما برحت قواعد الاستثمار الدولي تزداد صعوبة من حيث محتواها. ولعل هذه الظاهرة تعكس الجهود المبذولة لمعالجة عدد أكبر من أبعاد المعاملات مما كان يحدث في الاتفاقات الأخرى. وقد سبقت الإشارة إلى أن اتفاقات الاستثمار الدولية أصبحت بصفة متزايدة ذات طابع متعدد الوجوه ولم تعد مقصورة على مسائل الاستثمار في حد ذاتها.

وقد يكون التعقيد المتزايد ناتجاً عن الرغبة في تعريف الالتزامات بمزيد من التحديد وبالتالي توضيح نطاقها وانطباقها. ومن الأمثلة على ذلك أحكام حديثة العهد توضح معنى عبارة "المعاملة العادلة والمنصفة" ومفهوم "نزاع الملكية غير المباشر"، وهي مسائل يناقشها الفرع الجزئي التالي. وقد يكون أثر التوضيح تضيق نطاق الحكم أكثر مما يكون لولا ذلك. وعليه، قد يكون الحكم الأكثر تعقيداً أقل صرامة. ومن ناحية أخرى، قد يكون التعقيد المتزايد ناتجاً عن الرغبة في فرض التزامات أكثر صرامة. فعلى سبيل المثال، أصبحت بعض الأحكام المتعلقة بشروط الأداء أكثر تعقيداً مع سعي البلدان لتوسيع نطاق الأحكام (UNCTAD 2006c).

وقد يشاهد التعقيد المتزايد لاتفاقات الاستثمار الدولية أيضاً في أحكامها الإجرائية. فعلى سبيل المثال، أدخلت بعض اتفاقات الاستثمار الدولية الأخيرة تحديثات هامة على إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وتناولت مسائل من قبيل فتح جلسات الاستماع للجمهور، وإتاحة المذكرات لعموم الجمهور، والسماح لأشخاص غير الخصوم بتقديم مذكرات، وإمكان النظر في المسائل الأولية قبل المسائل الأخرى، وإمكان عرض مطالبات متصلة ببعضها على محكمة واحدة من أجل تسويتها. وفي حال عدم وجود صيغة محددة في اتفاق الاستثمار الدولي يترك حسم هذه المسائل للمحكمة. وترمي الأطراف من

خلال التصدي لهذه المسائل في اتفاق الاستثمار الدولي إلى ضمان تسويتها بسبل تدعم مصالحها، مثل تشجيع اختصار الإجراءات القضائية وتعزيز الشرعية الظاهرة للعملية. كما أن التصدي لهذه المسائل في اتفاقات الاستثمار الدولية يدعم الشفافية والقابلية للتنبؤ بإشعار الأطراف المتنازعة مسبقاً بكيفية تسوية بعض المسائل الإجرائية.

وتزايد تعقيد اتفاقات الاستثمار الدولية وتنوعها إنما يتيح خيارات جديدة، ولكنه يطرح أيضاً تحديات لا سابق لها أمام البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ويتيح تنوع المعاهدات المتزايدة فرصة لاختيار نهج لتشجيع تدفقات الاستثمار الدولية تعكس على نحو أفضل الظروف الخاصة للبلدان مهما اختلفت مستويات تنميتها الاقتصادية والمناطق التي تنتمي إليها. وفي الوقت نفسه، كلما تكاثرت عدد المسائل التي يتناولها اتفاق الاستثمار الدولي وتشعب التعامل معها تفصيلاً ازداد الاتفاق تعقيداً وازدادت احتمالات التداخل وعدم الاتساق (انظر الفرع ثالثاً - باء - ١ أدناه).

(ج) تنوع اتفاقات الاستثمار الدولية

أدى اتساع نطاق وزيادة تعقيد اتفاقات الاستثمار الدولية مجتمعة إلى زيادة تنوع المعاهدات. وكان من نتائج ذلك أن هيكل هذه الاتفاقات أصبح أكثر تنوعاً بكثير.

وفي المرحلة الأولى من حقبة ما بعد الحرب، كانت اتفاقات الاستثمار الدولية تتألف في غالبيتها من اتفاقات تحرير متعددة الأطراف أبرمت بين بلدان تنتمي إلى المنطقة نفسها وتتمتع بمستوى التنمية الاقتصادية نفسه ومن معاهدات استثمار ثنائية معقودة بين بلد متقدم وبلد نام. أما اليوم فقد تكون الاتفاقات متعددة الأطراف أو محدودة الأطراف أو إقليمية أو أقاليمية أو ثنائية. وبصرف النظر عن مستوى التفاوض على هذه الاتفاقات فإنها قد تشمل تحرير الاستثمار أو حمايته أو تشجيعه أو تنظيمه. وقد تشمل بلداناً تنتمي إلى المستوى نفسه من التنمية الاقتصادية أو إلى مستويات مختلفة منها. وقد لا تتناول سوى مسائل قليلة أو تنوحي تكاملاً اقتصادياً شاملاً. وقد تكون بسيطة أو بالغة التعقيد. ولذلك بات من الصعب الحديث عن وجود اتفاق استثمار دولي "نموذجي".

(د) أوجه التفاعل داخل عالم اتفاقات الاستثمار الدولية

مع تنامي عدد اتفاقات الاستثمار الدولية تتزايد الفرص التي يحتمل أن تواجه فيهافرادى الأطراف المتعاقدة التزامات متداخلة واردة في اتفاقات مختلفة. فقد يجد أحد البلدان نفسه ملزماً بأحكام استثمار معقودة مع الشريك التعاهدي نفسه على مستوى ثنائي أو إقليمي أو قطاعي أو متعدد الأطراف. فعلى سبيل المثال، قد تكون لبلد عضو في الاتحاد الأوروبي التزامات متصلة بالاستثمار إزاء أعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدات استثمار ثنائية أو معاهدة الاتحاد الأوروبي أو معاهدة ميثاق الطاقة أو بموجب اتفاقات صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية. ومع تسارع وتيرة إبرام اتفاقات للتجارة الحرة تتضمن أحكاماً خاصة بالاستثمار، ستتداخل هذه الاتفاقات بصفة متزايدة مع معاهدات الاستثمار الثنائية. وبالتالي ستظهر ظروف ينطبق فيها أكثر من اتفاق استثمار دولي على معاملة محددة تتعلق باستثمار محدد. ويثير هذا مسألة الاتساق بين المعاهدات المتداخلة (انظر الفرع ثالثاً - باء - ١ أدناه).

كما يؤدي شرط الدولة الأولى بالرعاية المدرج في جميع اتفاقات الاستثمار الدولية تقريباً إلى أوجه تفاعل بين المعاهدات. وأثر هذه المادة التعاهدية، بحكم تعريفها، هو النص على أحكام أكثر موثاة من اتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى المنطبقة في سياق الاتفاق المتضمن لبند الدولة الأولى بالرعاية (UNCTAD 1999b). ومع اتساع عالم اتفاقات الاستثمار الدولية تظهر أيضاً فرص أكثر لحدوث مثل أوجه التفاعل هذه. إلا أن نتيجة هذا التفاعل كانت أن أصبح تحديد القاعدة الواجبة التطبيق في نهاية الأمر أكثر صعوبة في ضوء بعض قرارات التحكيم المتناقضة الصادرة مؤخراً (انظر الفرع ثالثاً - باء - ١ أدناه).

٣- المنازعات بين المستثمرين والدول

كان من التطورات الهامة الأخرى الزيادة الهائلة في عدد المنازعات بين المستثمرين والدول في السنوات الأخيرة. ففي نهاية عام ٢٠٠٧، بلغ عدد الحالات المعروفة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بالاستناد إلى معاهدات استثمار ٢٩٠ حالة (الشكل ٧)^(٣). ومن مجموع ٢٩٠ قضية، رُفعت ١٨٢ قضية إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وعُرضت معظم القضايا الأخرى للتحكيم بموجب قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (٨٠) وبموجب قواعد تحكيم غرفة تجارة ستكهولم (١٤).

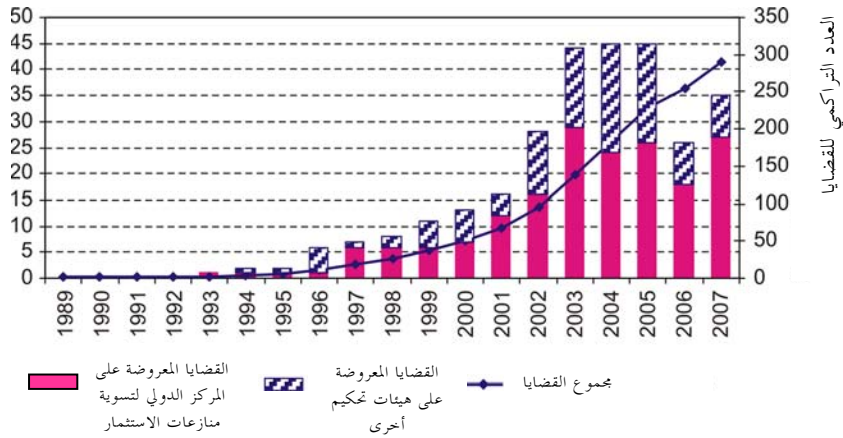
وحتى نيسان/أبريل ١٩٩٨، لم تعرض على محفل التحكيم الأكثر استخداماً فيما يتعلق بمعاهدات الاستثمار الثنائية - وهو المركز الدولي لتسوية منازعات

الاستثمار - سوى ١٤ قضية ولم يصدر سوى حكمين وتسويتين. إلا أنه منذ أواخر عقد التسعينات زاد عدد القضايا زيادة هائلة وبلغ ذروة سنوية في عام ٢٠٠٥.

ويمكن عزو الزيادة في عدد القضايا إلى عدة عوامل. أولاً، تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى زيادة فرص المنازعات، وزيادة فرص المنازعات بالاقتران مع زيادة عدد اتفاقات الاستثمار الدولية من المرجح أن تؤدي إلى زيادة عدد القضايا. ثانياً، مع تزايد عدد اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة، يزداد احتمال أن تتضمن المنازعات بين المستثمرين والدول ادعاءات بانتهاك حكم تعاهدي. وقد يكون تزايد شفافية التحكيم (كما هو الحال في اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة) عاملاً في إدراج هذه الوسيلة القانونية لتسوية المنازعات (UNCTAD 2005b).

وكانت معظم الحالات المعروفة (٣٩ في المائة) تتعلق بقطاع الخدمات (بما في ذلك توزيع الكهرباء، والاتصالات، وخدمات الدين، وخدمات المياه، وإدارة النفايات)، وكان ٢٤ في المائة منها يتعلق بأنشطة التعدين والتنقيب عن النفط والغاز، وكان ٣١ في المائة يتعلق بقطاع الصناعة التحويلية. أما القطاعات المعنية بالنسبة المتبقية البالغة ٦ في المائة فلا تزال غير معروفة.

الشكل ٧- قضايا التحكيم المعروفة المتعلقة بمعاهدات الاستثمار، العدد التراكمي والقضايا المرفوعة حديثاً، ١٩٨٩-٢٠٠٧



المصدر: الأونكتاد (www.unctad.org/iiia).

واجهت ٧٣ حكومة على الأقل - ٤٤ حكومة من حكومات البلدان النامية، و ١٥ حكومة من حكومات البلدان المتقدمة، و ١٤ حكومة من حكومات بلدان جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة - قضايا تحكيم بموجب معاهدات الاستثمار، واحتلت الأرجنتين صدارة القائمة (٤٦ قضية)، تليها المكسيك (١٨)، والجمهورية التشيكية (١٤) (UNCTAD 2008b).

وتشمل المنازعات مجمل أنشطة الاستثمار وجميع أنواعه، بما في ذلك عقود الخصخصة والامتيازات الحكومية. وتناولت المنازعات أحكاماً أساسية، مثل الأحكام المتعلقة بالمعاملة العادلة والمنصفة، وعدم التمييز، ونزع الملكية، ونطاق الاتفاقات، وتعريف "الاستثمار".

ويمكن اعتبار الارتفاع في عدد منازعات الاستثمار الناشئة عن اتفاقات الاستثمار الدولية تعبيراً عن سيادة القانون وبالتالي مؤشراً على أن اتفاقات الاستثمار الدولية تساهم في تهيئة مناخ موات للاستثمار في البلدان المضيفة. وقد ساعدت الأحكام الصادرة في قضايا التحكيم بين المستثمرين والدول، في كثير من الأحيان، في توضيح معنى أحكام تعاهدية بعينها، على نحو زاد من شفافية نظام اتفاقات الاستثمار الدولية من خلال إرساء مجموعة كبيرة من السوابق القضائية. إلا أنه صدرت بعض الأحكام المتضاربة التي أسهمت في ظهور حالات من عدم التيقن. وظهرت أيضاً مخاوف من تكاليف التحكيم التي يمكن أن تكون باهظة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المقيدة مالياً. وأدت إمكانية تعدد الدعاوى التي تتناول نفس المجموعة من الأحداث إلى زيادة هذه المخاوف (UNCTAD 2005b, 2003a).

وقد تترتب على عملية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تبعات مالية ضخمة. فالمطالبات والأحكام تنطوي أحياناً على مبالغ كبيرة تصل في بعض الحالات إلى مئات الملايين من الدولارات. كما أن تكلفة الدفاع الناجح ضد إحدى المطالبات يمكن أن يكون كبيراً أيضاً.

وأدت هذه المخاوف إلى اتخاذ بعض الخطوات في إصلاح نظام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وكذلك إلى تنقيح عدد من معاهدات الاستثمار الثنائية النموذجية (UNCTAD 2007a). وتتضمن التنقيحات الأخيرة تحديثات هامة ترمي إلى زيادة إمكانية التنبؤ والشفافية والاتساق في العملية.

٤- الدور المتزايد للبلدان النامية

في نهاية عام ٢٠٠٧، كانت البلدان النامية طرفاً في أكثر من ٢٠٠٠ معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية، وفي أكثر من ١٦٠٠ معاهدة من معاهدات الازدواج الضريبي، وفي نحو ٢٠٠ اتفاق من اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية. وتوجد الآن ثلاثة بلدان نامية (جمهورية كوريا والصين ومصر) في عداد الدول العشر الأكثر توجيهاً على معاهدات الاستثمار الثنائية في العالم قاطبة. (الشكل ٣). إلا أنه توجد استثناءات: فأقل البلدان نمواً التي تستضيف أقل من ١ في المائة من رؤوس الأموال العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة قد أبرمت أكثر من ٤٠٠ معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية وما يقرب من ٢٠٠ معاهدة من معاهدات الازدواج الضريبي ونحو ٤٠ اتفاق من اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية (الجدول ١).

الجدول ١- اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة حسب المناطق (حتى نهاية ٢٠٠٧)

اتفاقات استثمار دولية أخرى		معاهدات الازدواج الضريبي		معاهدات الاستثمار الثنائية		المنطقة
العدد التراكمي	٢٠٠٧	العدد التراكمي	٢٠٠٧	العدد التراكمي	٢٠٠٧	
١٠٤	٦	١٠١٣	٢٣	١٠٦٨	٣٣	آسيا والمحيط الهادئ
٧٣	٤	٣١٩	٥	٤٨٥	٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣٨	٢	٤٥٩	١١	٦٩٦	١١	أفريقيا
٣٧	-	٦١٨	٢٨	٥٨١	١١	بلدان جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة
١٥٧	١٠	٢٠١٢	٥١	١٦٥٢	٢٥	البلدان المتقدمة
٢١٣	١٢	١٦٤٩	٣٦	١٩٨٢	٣٩	البلدان النامية
٩٤	٣	٤٤٢	٨	٦٩٢	١٣	فيما بين بلدان الجنوب
٤١ ^(أ)	٢	١٩٥	٦	٤٣٩	٥	أقل البلدان نمواً

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: تعكس الأرقام الواردة أعلاه حساباً متعدداً (على سبيل المثال، أدرجت معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة بين بلدان من آسيا وأفريقيا في القائمة المتعلقة بكلتا المنطقتين). ولذلك فإن صافي المجموع لكل فئة من اتفاقات الاستثمار الدولية هو أقل من مجموع الأرقام الواردة أعلاه.

(أ) يتضمن هذا العدد اتفاقات أبرمتها مجموعات إقليمية فيها عضو أو أكثر من أقل البلدان نمواً.

سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية

وإلى جانب هذه الاتجاهات العامة، يتطور دور البلدان النامية في وضع قواعد الاستثمار الدولي في سبيلين هامين على الأقل.

أولاً، حدث زيادة كبيرة في عدد اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة بين بلدان نامية. فعلى سبيل المثال، أبرم حتى نهاية عام ٢٠٠٧ ما يزيد على ٦٩٠ معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية بين بلدان نامية، ما يمثل نحو ٢٧ في المائة من مجموع معاهدات الاستثمار الثنائية. وكان يوجد بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ أكثر من ٩٠ اتفاق من اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية المعقودة بين بلدان من الجنوب^(٤) ويعني نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الآتي من الجنوب أن عدداً من البلدان النامية أصبح مضيفاً للاستثمارات ومنشأً لها.

ثانياً، قامت عدة اقتصادات ناشئة (مثل الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند) باستثمار أموال كبيرة في الخارج خلال السنوات القليلة الماضية. ويؤذن هذا بدء مرحلة جديدة في العولمة، يتوقف فيها عدد متزايد من البلدان النامية عن استيراد رؤوس الأموال ليؤدي دوراً أقوى بكثير في الاقتصاد العالمي. وتستأثر صناديق الثروة السيادية بجزء كبير من هذا الاستثمار الخارج. ويقصد جانب هام من الاستثمار الخارج بلداناً نامية أخرى، تنتمي إلى المنطقة نفسها في كثير من الأحيان. وقد تترتب على الوضع المتغير لهذه البلدان آثار في مركزها التفاوضي حيال اتفاقات الاستثمار الدولية. ومع اضطلاع الأسواق الناشئة بدور متزايد الأهمية بوصفها مصدراً لرؤوس الأموال، فمن المرجح أن يتزايد دعمها لوضع قواعد دولية وكذلك نفوذها في عملية وضع القواعد في حد ذاتها. ومن نتائج العولمة الاقتصادية تشظي كتليتي البلدان المتقدمة والبلدان النامية المتجانستين سابقاً إلى مجموعات تحمل آراء متعارضة تماماً بشأن قانون الاستثمار الدولي. فالبلدان النامية التي سبق أن وافقت على مفضل على ضوابط الاستثمار الدولية بوصفها الثمن الواجب دفعه لاجتذاب الاستثمار الأجنبي سترغب بصفة متزايدة في حماية استثماراتها الخاصة بنظام اتفاقات الاستثمار الدولية. بيد أن الفوارق الثقافية والإقليمية قد تُنتج طائفة أكثر تنوعاً من الآراء بشأن ما ينبغي أن يتضمنه اتفاق لتشجيع وحماية الاستثمار.

وبات هذا التنوع المتزايد في الآراء واضحاً. ففي الوقت الذي ترى فيه بعض الاقتصادات الناشئة نفسها، بصفة متزايدة، بلداناً مصدرة لرؤوس الأموال ومستوردة لها

في آن واحد، أخذت بعض البلدان المتقدمة، ولا سيما كندا والولايات المتحدة، بعد إبرام اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، تعتبر نفسها مستوردة لرؤوس الأموال ومصدرة لها وحاولت بمزيد من التأييد تحديد نطاق التزاماتها بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية.

ولما غدت الاقتصادات الناشئة مصدراً متزايد الأهمية للاستثمار الخارج فإنها تحتاج إلى تقييم الآثار التي يمكن أن تترتب على دورها المزدوج بوصفها مضيفاً للاستثمار ومنشأً له، بالنسبة لمركزها التفاوضي. وقد تحد الالتزامات الناشئة عن اتفاقات الاستثمار الدولية التي تسعى للحصول عليها لحماية استثماراتها الخارجة من قدرتها على تنظيم الاستثمار الداخل. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي الأحكام التعاقدية من قبيل الاستثناءات الخاصة بتدابير حماية الصحة أو السلامة أو البيئة أو الأمن الوطني - وإن كانت هذه التدابير مرغوباً فيها للحفاظ على قدرتها التنظيمية - إلى تقليص نطاق الحماية التي يحصل عليها مستثمروها في الخارج.

ومن النتائج المحتملة لهذا التطور التقارب المتزايد في الآراء بين الاقتصادات الناشئة وبعض البلدان المتقدمة، إذ ترى الاقتصادات الناشئة نفسها بصفة متزايدة بلداناً مصدرة لرؤوس الأموال وتسعى لحماية مصالحها. وقد يعزز هذا بدوره التماس توافق الآراء لدعم المبادئ الأساسية لحماية الاستثمار. ولكنه قد يؤدي في الوقت نفسه أيضاً إلى زيادة تنوع الآراء بين البلدان النامية التي ستفرق مصالحها أكثر فأكثر بوصفها بلداناً مستوردة لرؤوس الأموال.

٥- بوادر ارتداد على اتفاقات الاستثمار الدولية

يعني النمو المستمر لعالم اتفاقات الاستثمار الدولية أن معظم البلدان لا تزال تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حاسم الأهمية لتنميتها الاقتصادية ولذلك فهي حريصة على تهيئة وإدامة مناخ مواتٍ للاستثمار من أجل اجتذاب المستثمرين الأجانب. ومن ناحية أخرى، أخذت تظهر مؤخراً في عدة بلدان مواقف أكثر انتقاداً للاستثمار الأجنبي، وهذا أمرٌ قد يكون له تأثير في وضع قواعد الاستثمار الدولي مستقبلاً.

وقد يعكس انتقاد الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى حدٍ ما، تطوراً طبيعياً في عملية وضع السياسات. فالفترة من أواخر ثمانينات القرن الماضي إلى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين كانت فترة شهدت توافقاً قوياً في الآراء حول قيمة الاستثمار الأجنبي. وقد برز توافق الآراء هذا بعد خيبة الأمل التي أصابت بلداناً عديدة

كانت تأخذ بالاقتصاد الموجه وتنتهج سياسات اقتصادية منكفئة على الذات، على نحو دفعها إلى التماس نصيب أكبر من المشاركة في اقتصاد السوق العالمي. ومثلما يحدث مع أي تغيير في السياسة، يقيم بعد فترة مدى نجاح السياسة، فإذا جاءت النتائج دون التوقعات فإنه يعاد النظر في المبادئ الأساسية للسياسة وتعدّل في بعض الحالات.

ومن الانتقادات التي يكثر إبدائها في هذا السياق أن اتفاقات الاستثمار الدولية ليس لها تأثير كافٍ في اجتذاب الاستثمار الأجنبي وفي ضمان إسهام المستثمرين الأجانب إسهاماً إيجابياً في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف. وحمل ذلك بعض البلدان على وقف إبرام معاهدات الاستثمار الثنائية كلياً. ومن ناحية أخرى، أكدت بعض الدراسات التحريبية التي أجريت مؤخراً أن اتفاقات الاستثمار الدولية لها بوجه عام أثر إيجابي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي⁽⁵⁾. إلا أن غالبية الآراء تُجمع على أن اتفاقات الاستثمار الدولية ليست سوى عامل واحد في هبة مناخ مواتٍ للاستثمار وأنها قد تؤدي في بعض البلدان النامية دوراً كبيراً من بعضها الآخر.

وأسهمت عوامل أخرى أيضاً في إيجاد موقفٍ أكثر انتقاداً للاستثمار الأجنبي المباشر ولاتفاقات الاستثمار الدولية. فقد أظهر العدد المتنامي لمنازعات الاستثمار أن اتفاقات الاستثمار الدولية يمكن أن تكون لها تكلفة مالية مباشرة بالنسبة للبلدان المضيفة. وبرزت أيضاً في بعض البلدان شواغل تتعلق بالأمن الوطني، ما أثار شبهات جديدة حول الاستثمار الأجنبي، ولا سيما الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المملوكة للدولة وصناديق الثروة السيادية - التي تتسم في كثير من الأحيان بقوتها المالية. واقترح التدقيق عن كثب في مثل هذه الاستثمارات نظراً لاحتمال خضوع أجزاء حيوية من الاقتصاد المحلي لسيطرة بلدان أجنبية يمكن أن تستخدم استثماراتها لأغراض السياسة الخارجية. وفي عدد من البلدان، وُجّهت نداءات لإعادة النظر في عقود الامتياز القائمة التي يرى البعض أنها محايية أكثر من اللازم. للمستثمرين الأجانب. وفي بعض الحالات، تحطت البلدان مرحلتها لإعادة التفاوض على العقود مع المستثمرين الأجانب أو إلغائها إلى النظر في نزع ملكية الاستثمارات الأجنبية. وقد أبدت شواغل لا بشأن آثار الاستثمار الداخلي فحسب وإنما أيضاً بشأن آثار الاستثمار الخارج. ويتجلى هذا، على سبيل المثال، في رد الفعل السلبي في كثير من البلدان على توريد الإنتاج للخارج، الذي بدأ بقطاع الصناعة التحويلية، وبات الآن يشمل أيضاً قطاع الخدمات.

ومهما كانت الأسباب، يبدو أن الزخم الداعم لاتفاقات الاستثمار الدولية تباطأ في بعض الحالات على الأقل. وزاد نصيب تغييرات السياسة الوطنية الأقل مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة من ٢-٣ في المائة من جميع التدابير التنظيمية المتخذة في أواخر التسعينات من القرن الماضي إلى قرابة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ (UNCTAD 2007c). وليس من المستبعد أن تتطور هذه التوترات المتعددة الوجوه التي تمس الاستثمار الأجنبي المباشر، مقترنة بشواغل متزايدة بشأن البعد الاجتماعي للعولمة، إلى تراجع أوسع عن مسار التحرير يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً في وضع قواعد الاستثمار مستقبلاً. وأكدت هذا الشاغل استقصاءات عالمية أجراها الأونكتاد مؤخراً بشأن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وصنفت الشركات عبر الوطنية وحواراء الاستثمار الدولي الذين استقصيت آراؤهم الحمائية بوصفها التهديد الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في السنوات المقبلة. (UNCTAD 2007e).

وقد تؤذن هذه الاتجاهات ببدء مرحلة ثالثة في تاريخ وضع قواعد الاستثمار الدولي في حقبة ما بعد الحرب. فالمرحلة الأولى اتسمت بوجود كتلتين من البلدان متعارضتين تعارضاً حاداً وتحملان آراء متناقضة بشأن دور القانون الدولي في حماية الاستثمار الأجنبي، بينما اتسمت المرحلة الثانية بتوافق في الآراء كاد يكون عالمياً وأيد تطوير نظام لاتفاقات الاستثمار الدولية من أجل حماية الاستثمار الأجنبي. وقد تتسم المرحلة الثالثة بتنوع أكبر في الآراء التي قد تنفق على مسائل أساسية معينة وتختلف في غيرها. وعلى النحو المبين أدناه، أصبح محتوى اتفاقات الاستثمار الدولية خلال السنوات القليلة الماضية أكثر تنوعاً، مع سعي بعض الدول لتوضيح نطاق الأحكام التقليدية لحماية الاستثمار وإضافة أحكام جديدة بشأن الحماية والتحرير.

باء - السمات الرئيسية لعالم اتفاقات الاستثمار الدولية الحالي

أفضى تطور قواعد الاستثمار الدولي خلال العقود الماضية إلى ظهور مزيج معقد من آلاف الاتفاقات. ورغم ضخامة حجم هذا النظام وتنوع هجوه، فإنه يمكن تمييز عددٍ من سماته (UNCTAD 2007a).

فالنظام عالمي، بمعنى أن كل بلد تقريباً وقّع على معاهدة استثمار ثنائية واحدة على الأقل وأن معظم البلدان باتت أطرافاً في عددٍ من اتفاقات الاستثمار الدولية، إن لم يكن في كثير منها. ويعكس هذا المستوى المتميز من نشاط وضع المعاهدات استعداد

البلدان المعنية لتوفير طبقة إضافية من الحماية والاستقرار والقابلية للتنبؤ والشفافية تتجاوز الجهود الانفرادية المبذولة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهيكل الاتفاقات متجزئ. وهذا يعني أنه يتكون من آلاف الاتفاقات الفردية التي تفتقر إلى الحد الأدنى من التنسيق على نطاق النظام. وفي ظل عدم وجود قواعد عالمية للاستثمار، تواصل البلدان إبرام معاهدات الاستثمار على نحوٍ يدم عالم اتفاقات الاستثمار الدولية الحالي ويعززه.

وعالم اتفاقات الاستثمار الدولية متعدد الطبقات. إذ توجد اليوم اتفاقات استثمار دولية على المستوى الثنائي والإقليمي وداخل الإقليمي والأقاليمي والقطاعي والحدود الأطراف والمتعدد الأطراف، وقد يحدث تداخل بين اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة على مستويات مختلفة. فقد تكون لبلدين التزامات متبادلة منشأة بموجب اتفاقات مبرمة على مستويات مختلفة تنطبق في آن واحد على الاستثمار نفسه.

والنظام متعدد الوجوه. فاتفاقات الاستثمار الدولية لا تقتصر على أحكام خاصة بالاستثمار تحديداً، بل تتضمن أيضاً قواعد تتناول مسائل ذات صلة بالتجارة في السلع، أو التجارة في الخدمات، أو الملكية الفكرية، أو مسائل العمل، أو حماية البيئة. وقد يكون لهذه الأحكام الأخرى تأثير في تأسيس الاستثمار أو تشغيله. وعليه، قد تنشأ التزامات البلد المضيف فيما يخص الاستثمار من أوجه عديدة لاتفاق الاستثمار الدولي لا تتعلق بالاستثمار وحده حصراً وربما لا تكون قد صُممت لأغراض سياسة الاستثمار بالدرجة الأولى.

وخلاصة القول أن الاتفاقات تعكس في محتواها الرئيسي توافقاً كبيراً في الآراء. فالغالبية الساحقة من الاتفاقات تتضمن أحكاماً تتعلق بمعاملة الاستثمار وحمايته من قبيل المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للاستثمارات القائمة، والمعاملة العادلة والمنصفة، والتعويض عن نزع الملكية، والحق في حرية تحويل الأموال، وقبول تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وفيما بين الدول. إلا أن الصياغة الفعلية لهذه الأحكام تُظهر تنوعاً شديداً بل مدهشاً في بعض الأحيان. وتوجد أحكام أخرى مثل ضمانات المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يخص الحق في تأسيس الاستثمار وأوجه المنع التي تُفرض على متطلبات الأداء لا تظهر إلا في عدد قليل من الاتفاقات، وتختلف أحياناً اختلافاً كبيراً بين اتفاق وآخر.

ويتسم نظام اتفاقات الاستثمار الدولية أيضاً بالدينامية والابتكار. فعلى سبيل المثال، يتضمن عدد قليل ولكن متنم من اتفاقات الاستثمار الدولية تنقيحات للصيغة التي جاءت بها التزامات تعاهدية موضوعية شتى، مثل معنى تعبير "المعاملة العادلة والمنصفة" ومفهوم نزع الملكية غير المباشر. ومن التطورات الجديدة الأخرى أن بعض معاهدات الاستثمار الثنائية الحديثة العهد تركز تركيزاً أقوى على شواغل السياسة العامة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي من خلال إدراج شروط استثناء تشمل مثلاً الأمن الوطني والنظام العام، وحماية الصحة والبيئة، واحترام حقوق العمل الأساسية، والتنوع الثقافي، والتدابير التحوطية للخدمات المالية. ويجري أيضاً إدخال تحديثات هامة على إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمتها بعض البلدان بغية زيادة الشفافية واختصار الإجراءات القضائية وتحقيق نتائج سليمة ومتسقة.

وتُظهر هذه التطورات الجديدة، من ناحية أولى، أن وضع قواعد الاستثمار الدولي يتسم بالمرونة ويستجيب للتحديات الجديدة مثل الشواغل العامة الناشئة حديثاً تجاه الاستثمار الأجنبي. ومن ناحية أخرى، ليس مدهشاً أن تلمس فرادى البلدان، في عالم اتفاقات الاستثمار الدولية الشديد التجزؤ، حلولاً فردية في التصدي لتلك الشواغل، رغم ما يترتب على ذلك من آثار لا يُستهان بها بالنسبة لتماسك النظام إجمالاً.

كما أن معظم اتفاقات الاستثمار الدولية ليست عادةً سوى ترويجية بصفة غير مباشرة. وهذا يعني أنها تلمس اجتناب الاستثمار الأجنبي بمنحه الحماية بدلاً من أن تتخذ بلدان المنشأ والبلدان المضيفة تدابير محددة لتشجيع الاستثمار. بل إن اتفاقات الاستثمار الدولية تمنع في بعض الحالات الدول المضيفة من الاضطلاع بأنشطة معينة لتشجيع الاستثمار، مثل تقديم الحوافز. فقد يتنافى تقديم الحوافز لمستثمرين معينين مع التزامات الدولة الأولى بالرعاية أو مع أوجه المنع المفروضة على متطلبات الأداء والمقدمة في سياق الحوافز. وهذا يثير سؤالاً بشأن ما يمكن عمله أيضاً من أجل تعزيز الطابع الترويجي لاتفاقات الاستثمار الدولية (انظر الفرع ثالثاً - باء- ٣ أدناه).

وفي سياق مشابه، تنشئ اتفاقات الاستثمار الدولية أساساً التزامات سلبية. وهذا يعني أن الالتزامات المقطوعة هي في معظم الأحيان التزامات بالامتناع عن سلوك معين يضر بالاستثمار المعني. وتفرض الاتفاقات عادةً التزامات جديدة على الدول باتخاذ إجراءات. وتُستثنى من ذلك بعض تدابير بلد المنشأ، مثل الحوافز المالية

والضريبة، أو الترويج النشط لنقل التكنولوجيا. إلا أن مثل هذه الأحكام نادراً ما تُدرج في اتفاقات الاستثمار الدولية (UNCTAD 2001).

يُضاف إلى ذلك أن اتفاقات الاستثمار الدولية تقتصر على إنشاء حقوق للمستثمرين، وتسكت عن التزامهم. وهذا يعني أن البلدان المضيفة تواصل تنظيم الاستثمار الأجنبي من خلال تشريعها الداخلي وليس بفرض التزامات مباشرة على المستثمرين الأجانب في اتفاقات الاستثمار الدولية، فيما يتعلق مثلاً بالمسؤوليات الاجتماعية للشركات. وقد حاولت البلدان النامية لسنوات عديدة، دون جدوى، فرض مزيد من الالتزامات على المستثمرين الأجانب في اتفاقات الاستثمار الدولية. وتظل كيفية ضمان مساهمة الشركات بصورة وافية في التنمية تحدياً رئيسياً تواجهه بلدان نامية عديدة.

ومعظم اتفاقات الاستثمار الدولية ينشد توفير الحماية بالدرجة الأولى ولا ينشد التحرير إلا بدرجة معتدلة. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من الالتزامات غايتها حماية تدفقات الاستثمار بالحد من الحرية التنظيمية للدولة المضيفة. ونادراً ما كان التحرير غاية في الاتفاقات التي أبرمت أثناء نصف القرن الأول تقريباً من حقبة ما بعد الحرب. وإذا كان يوجد اتفاق استثمار "نموذجي" (وهو غير موجود بصفة متزايدة) فإنه ذلك الاتفاق الذي صيغ بعد بروز معاهدات الاستثمار الثنائية الأوروبية في الستينات من القرن الماضي. غير أن أموراً كثيرة تغيرت مع بدء نفاذ الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وأحدث اتفاقات التجارة الحرة، والاتفاق الإطاري المتعلق بمنطقة استثمار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومعاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها مؤخراً كندا والولايات المتحدة واليابان.

ولما كانت اتفاقات الاستثمار الدولية أدوات للحماية فإن معظمها لا يساهم إلا قليلاً في تحقيق الشفافية. والعديد من هذه الاتفاقات لا يساهم في تحقيق الشفافية إلا بقدر ما تكون أحكام الاتفاقات نفسها شفافة، لكنها لا تقتضي من البلدان المضيفة أن تجعل قوانينها الداخلية شفافة. ولا تنطبق هذه السمة دائماً على اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية، التي تتضمن بصفة متزايدة فصلاً بشأن التزامات الشفافية فيما يخص تبادل المعلومات أو حتى التزامات عامة بالشفافية في التعامل مع الاستثمار.

ومعظم اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة لا تتصدى على وجه التحديد لشواغل التنمية، وإن فعلت بصورة هامشية فقط. والغرض من اتفاقات الاستثمار

الدولية واضح من عنوانها: ذلك أن هذه الاتفاقات تُدعى معاهدات لتشجيع الاستثمار الأجنبي وحمايته - وليس معاهدات للتنمية الاقتصادية. ولا يظهر هذا الأمر إلا لاحقاً في الديباجة غير المُلزِمة قانوناً. ولذلك فالهدف الإنمائي لهذه المعاهدات هدف سياسي وليس موجهاً تحديداً للبلد النامي الشريك في المعاهدة وإنما هو موجّه للتنمية الاقتصادية لجميع الشركاء المتعاقدين أياً كان وضعهم. وبصرف النظر عن الصيغة الواردة في الديباجة، تسعى اتفاقات الاستثمار الدولية لتحقيق الهدف الإنمائي بطريقة غير مباشرة أساساً، أي عن طريق حماية الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف.

الحواشي

- (١) لا تعالج هذه الدراسة موضوع معاهدات الازدواج الضريبي بالتفصيل، لأن المسائل الضريبية تخرج عن نطاق موضوع تشجيع الاستثمار وحمايته. وللمزيد من المعلومات عن موضوع الضرائب في سياق اتفاقات الاستثمار الدولية، انظر (UNCTAD 2000).
- (٢) تظهر هذه الاتفاقات بمسميات شتى منها مثلاً اتفاقات التجارة الحرة، أو اتفاقات الشراكة الاقتصادية الأوثق، أو اتفاقات التكامل الاقتصادي الإقليمي، أو الاتفاقات الإطارية للتعاون الاقتصادي.
- (٣) لا يشمل هذا الرقم القضايا التي أشار أحد أطرافها إلى أنه ينوي تقديم طلب تحكيم ولكنه لم يشرع في إجراءات التحكيم بعد (إخطار بالنية)؛ فإذا قدمت هذه القضايا للتحكيم سيزيد عدد الحالات غير المبتوت فيها.
- (٤) من الأمثلة الحديثة على هذه الاتفاقات الاتفاقات التي أبرمتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإنشاء مناطق للتجارة الحرة والاستثمار مع الصين (٢٠٠٢) والهند (٢٠٠٣) وجمهورية كوريا (٢٠٠٥)، واتفاق التجارة الحرة المبرم بين بنما وسنغافورة (٢٠٠٦)، واتفاق التجارة الحرة المبرم بين باكستان والصين (٢٠٠٦).
- (٥) انظر مثلاً -Banga (2003); Neumayer and Spess (2005); Tobin and Rose- انظر من ناحية أخرى (2006) Gallagher and Birch.

ثالثاً - التحديات المطروحة في إدارة عالم اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة

حدد الفرع السابق عدداً من الاتجاهات في عالم اتفاقات الاستثمار الدولية، وعرض خصائصه الرئيسية من حيث تطورها على مدى العقود الماضية. ويستنتج من هذا التحليل أن النظام الحالي لاتفاقات الاستثمار الدولية ليس هيكلاً ساكناً للاتفاقات، بل إطاراً متحركاً ما فتئ يتطور. فمن جهة يسهم كل من التقدم الذي أحرزه نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وتوحيد المبادئ الأساسية لحماية الاستثمار في تهيئة مناخ واضح ومستقر للاستثمار. وإضافة إلى ذلك، يوفر تزايد تنوع اتفاقات الاستثمار الدولية وتعقيدها فيما يخص الجوانب الفردية لتعزيز الاستثمار وحمايته، خيارات للبلدان أكثر من أي وقت مضى، من حيث إبرام المعاهدات واستخدام اتفاقات الاستثمار الدولية كصكوك ترمي إلى دعم سياساتها الإنمائية. ومن جهة أخرى، يطرح هذا الجانب الأخير تحديات لم يسبق لها مثيل، وبوجه خاص أمام البلدان النامية، فيما يتعلق بالتفاوض على الاتفاق "الصحيح"، وتنفيذ الالتزامات المترتبة على اتفاقات الاستثمار الدولية تنفيذاً سليماً، والحفاظ على الشفافية والتماسك في خليط اتفاقات الاستثمار الدولية. ويمكن تصنيف هذه التحديات في فئتين، التحديات المتعلقة بالقدرة والتحديات المتعلقة بالمحتوى.

ألف - التحديات المتعلقة بالقدرة

إن سرعة وتيرة إبرام اتفاقات الاستثمار الدولية، وتزايد تعقيدها وتنوعها، وتفاعلها فيما بينها، إضافة إلى تنامي منازعات الاستثمار، تقتضي موارد بشرية كبيرة للمشاركة التامة والفعالة في مواصلة تطوير نظام اتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذه ورصده. ورغم أن التحديات المتعلقة بالقدرة يمكن أن تؤثر على كل بلد من البلدان، فإن لتأثيرها على البلدان النامية أهمية خاصة، وذلك لسببين (UNCTAD 2007f).

أولاً، لأن الموارد التي تمتلكها البلدان النامية أقل بوجه عام مما تمتلكه البلدان المتقدمة، وبالتالي، فإن التحديات المتعلقة بالقدرة تثقل كاهلها أكثر من غيرها. وبناء على ذلك، قد يجد الكثير من البلدان النامية أن مساهمتهم في تطور عالم اتفاقات الاستثمار الدولية ستتأثر سلباً من الناحية الكمية والنوعية. فمثلاً، قد يرى أحد البلدان النامية أنه يفتقر إلى الخبرة اللازمة للتفاوض بشأن الاتفاقات التي يرغب في التفاوض عليها. وكبديل لذلك، يمكن أن يختار هذا البلد الدخول في مفاوضات، وإن كانت لا تتوفر له المعرفة

اللازمة للحصول على امتيازات كان بإمكانه، لولا ذلك، الحصول عليها، أو دون أن يكون لديه فهم تام لجميع النتائج التي يحتمل أن تترتب على الاتفاق الذي يبرمه، أو دون أن تتوفر له القدرة على الوفاء بمقتضيات الاتفاق وفاء كاملاً بعد إبرامه.

ثانياً، نظراً إلى أن التحديات المتعلقة بالقدرة تؤثر بشكل أشد على البلدان النامية منها على البلدان المتقدمة، فإن البلدان المتقدمة قد تكون أقل مراعاة للحاجة إلى التصدي لها. وفي النهاية، قد يكون عبء التحديات المتعلقة بالقدرة أشد وطأة على البلدان النامية الأقل قدرة على توجيه نظام الاستثمار الدولي في الاتجاه الضروري للتصدي لتلك التحديات.

وتتفاقم المشاكل المتعلقة بالقدرة من جراء كثير من الاتجاهات السائدة في نظام الاستثمار الدولي الحالي وخصائص هذا النظام على النحو الذي ورد وصفه أعلاه⁽¹⁾. ولا يكمن الخطر في عدم تمكن البلدان النامية من المشاركة في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، لأن جميع البلدان تقريباً تشارك فيه بالفعل. بل يكمن بالأحرى في عجزها عن المشاركة فيه بفعالية، وفي إمكانية أن تؤدي الجهود التي تبذلها تلك البلدان للدخول في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، بدون موارد كافية، إلى تفويض الأهداف المتمثلة في تماسك السياسات، والموازنة السليمة بين المصالح الخاصة والعامة في مجال وضع قواعد الاستثمار، بدون موارد كافية، إلى، وفي ضمان أن تراعي اتفاقات الاستثمار الدولية البعد الإنمائي مراعاة كافية (انظر الفرع ثالثاً- باء أدناه).

وفي النهاية، قد يهدد افتقار البلدان إلى القدرة فعالية عالم اتفاقات الاستثمار الدولية برمته. فالنظام يفترض وجود مجموعة من البلدان تتعهد، عن وعي، بالتزامات تنشئ إطاراً مستقراً وشفافاً للاستثمار كل داخل إقليمه. وإذا كانت البلدان عاجزة عن فهم محتوى الاتفاقات التي وافقت على الدخول فيها، وعن تقييمها على نحو سليم بسبب تعقدها، فإنها تخاطر بالدخول في اتفاقات هي غير مستعدة للوفاء بمقتضياتها وفاء كاملاً. وهذا بدوره يقلل من أهمية هذه الاتفاقات.

وحتى لو كانت التحديات المتعلقة بالقدرة لا تقوض فعالية النظام، فإنها قد تشوه بنيته. فهي قد تؤثر، على سبيل المثال، في محتوى اتفاقات الاستثمار الدولية. وقد تعتمد البلدان التي تنقصها القدرة إلى مقاومة الدخول في اتفاقات أشد تعقيداً وأوسع نطاقاً. ويعتمد تحديد ما إذا كان هذا التطور إيجابياً أم سلبياً على الأهمية التي تعلقها

الأطراف المتعاقدة على الاتفاقات الأكثر تعقيداً. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يخلص عموماً، بصورة مستقلة عن هذا التقييم الفردي، إلى أن تحرير الاستثمار مسألة معقدة نسبياً. وبالتالي فقد يتعذر على البلدان التي تجد صعوبات في التفاوض على الاتفاقات المعقدة المشاركة في عملية تحرير الاستثمار.

وقد تهدد التحديات المتعلقة بالقدرة أيضاً عدالة عملية وضع قواعد الاستثمار الدولي. فالبلدان التي تفتقر إلى القدرة على المشاركة الكاملة قد تتعرض للتمييز والتخلف عن ركب التقدم المتواصل لعالم اتفاقات الاستثمار الدولية. وسيشكل ذلك امتهاً للمبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي للقرن الحادي والعشرين، ومن شأنه أيضاً أن يجعل حالة عدم الاستقرار متأصلة في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية.

وأحد السبل الهامة للتصدي للتحديات المتعلقة بالقدرة هو تعزيز موارد ومؤسسات البلدان النامية التي تسعى إلى المشاركة في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بقدر أكبر من الفعالية. وهناك عدة منظمات دولية، مثل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والأونكتاد، والبنك الدولي مهمتها مساعدة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على تعزيز قدراتها المحلية^(٢).

ومع أن مختلف هذه الأنشطة المضطلع بها في مجال البحوث المتعلقة بالسياسات والمساعدة التقنية كانت مفيدة للبلدان النامية، من حيث وضع قواعد الاستثمار الدولي، فإن السؤال المطروح هو ما نوع الجهود الإضافية التي يمكن بذلها لتحسين القدرات المحلية، وتعزيز السعي للتوصل إلى توافق أوسع في الآراء بين الجهات المتعددة الأطراف بشأن المسائل ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية (انظر الفرع رابعاً أدناه).

باء - التحديات المتعلقة بالمحتوى

تنشأ التحديات المتعلقة بالمحتوى عن الحاجة إلى ضمان أن تفي اتفاقات الاستثمار الدولية بمهدفها المتمثل في توفير إطار مستقر وشفاف ومتناسك للاستثمار، وأن تمنح في الوقت نفسه أيضاً سلطة تقديرية تنظيمية كافية للبلدان المضيفة لكي تستمر في سياساتها الإنمائية الاقتصادية.

وعلى النحو المشار إليه أعلاه، أصبحت عملية وضع قواعد الاستثمار الدولي أكثر تطلباً، لأن عالم اتفاقات الاستثمار الدولية يزداد تجزؤاً وتعددًا في الطبقات والأوجه، وهو ما

يبينه تزايد عدد الاتفاقات المتداخلة واتساع نطاقها واشتداد تعقيدها. وتوجد ثلاثة مساع تكتسي أهمية أساسية في التصدي للتحديات المتعلقة بالمحتوى. يكمن الأول في تعزيز تماسك السياسات، والثاني في الموازنة بين المصالح الخاصة والعامة في إطار اتفاقات الاستثمار الدولية، والثالث في تعزيز البعد الإنمائي لتلك الاتفاقات. وسيتناول بقية هذا الفرع كل تحد من هذه التحديات بمزيد من التفصيل.

١- تعزيز تماسك السياسات

(أ) الأبعاد المختلفة لتماسك السياسات

يمكن تمييز أبعاد مختلفة لتماسك السياسات (UNCTAD 2007a):

التماسك بين اتفاقات الاستثمار الدولية والسياسات الإنمائية الوطنية

أولاً، يعني تماسك السياسات أن اتفاقات الاستثمار الدولية التي يبرمها بلد من البلدان ينبغي أن تكون متسقة مع سياساته الاقتصادية والإنمائية المحلية. وينبغي أن تزيد التزامات اتفاقات الاستثمار الدولية احتمال تحقيق الأهداف الإنمائية الاقتصادية لبلد ما. وعلى الوجه الأمثل، ينبغي ألا تكون التزامات اتفاقات الاستثمار الدولية مفرطة للغاية في شموليتها، بمعنى أن نطاقها يتجاوز ما تقتضيه السياسات الأساسية، أو أن تكون محدودة للغاية في شموليتها، بمعنى أن نطاقها يضيق عما تقتضيه السياسات الأساسية.

وفي هذا الخصوص، قد تنطوي الممارسة الحديثة المتبعة في إطار اتفاقات الاستثمار الدولية التي تتيح خيارات أكبر للمتفاوضين على مزايا وعيوب على حد سواء. فهي تتيح للبلدان النامية فرصة للتماس حلول معينة لتلبية احتياجاتها الإنمائية الفردية. بيد أن زيادة تعقيد هذه الاتفاقات قد تضع أمام البلدان النامية تحديات أكبر لاستخدامها بصورة مثالية من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية. وعلى سبيل المثال، يكمن تعزيز قاعدة التكنولوجيا والمهارات والمعارف، بصفة متزايدة، في صلب الجهود الإنمائية التي يبذلها الكثير من البلدان. وقد يقتضي ذلك مزيجاً معقداً من السياسات يشتمل على مسائل التجارة والاستثمار والعمل والملكية الفكرية.

وقد تتعهد حكومات مركزية بالتزامات بموجب المعاهدات، لكنها تظل غير مدركة لمسألة عدم اتساقها مع بعض القوانين الإقليمية أو المحلية، في الوقت الذي قد تشّرع فيه حكومات إقليمية أو محلية دون أن تدرك أن المجالات التي كانت تقليدياً

ضمن سلطتها التنظيمية، أصبحت الآن موضع التزامات بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية. وتتفاقم هذه المشكلة في الحالات التي تكون فيها اتفاقات الاستثمار الدولية غير متسقة فيما بينها أو على المستوى الداخلي، كما هو مبين أدناه.

وهناك صعوبة أخرى يحتمل أن تنشأ لأن السياسات الإنمائية الوطنية ليست دوماً مدرجة بالكامل في القانون المحلي. وبالتالي، فإن مسألة عدم التماسك أوسع نطاقاً من مجرد عدم الاتساق بين التزامات قانونية محددة. وقد ينشأ ذلك أيضاً حيثما تتداخل الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية مع ما للبلد المضيف من سلطة تقديرية في اتخاذ قرارات في المستقبل من أجل دعم سياساتها الإنمائية الاقتصادية. وللتماسك بهذا المعنى بعد زمني. فهو لا يقتصر على الاتساق فيما يتعلق بالسياسات الراهنة، وإنما يشمل أيضاً الاتساق بين الاتفاقات القائمة وعملية وضع القواعد في المستقبل.

ويلزم معالجة مسألة التماسك فيما بين السياسات الإنمائية الوطنية والالتزامات بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية، ليس في مرحلة التعهد بالالتزامات اتفاقات الاستثمار الدولية فحسب، وإنما أيضاً في مرحلة تنفيذها، وهي مرحلة تدوم فيما يخص جميع الأغراض العملية طوال فترة سريان اتفاقات الاستثمار الدولية. وقد يقتضي تنفيذ اتفاق الاستثمار الدولي إجراء تغييرات رسمية في قوانين البلد المضيف، ويستلزم على الأقل مواصلة اتباع مسلك منسجم مع التزامات اتفاق الاستثمار الدولي على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي. ونتيجة لذلك، قد يُنظر إلى الحفاظ على التماسك في مرحلة التنفيذ على أنه عملية تقتضي المزيد من الموارد، وتطرح تحدياً أكبر أمام البلد من التنفيذ في مرحلة تعهد الالتزامات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، قد تُحفّ المشاكل في مرحلة التنفيذ بقدر ما يكون البلد المضيف قادراً على إجراء خيارات واعية ومدروسة جيداً عندما يتعهد بالالتزامات.

وقد تفرض جميع مصادر عدم الاتساق المحتمل هذه أعباء كبيرة على البلدان التي تسعى إلى وضع برنامج لاتفاقات الاستثمار الدولية متسق في حد ذاته، ومتسق مع السياسات التنظيمية الوطنية والإقليمية والمحلية. ويزداد العبء مع ارتفاع عدد اتفاقات الاستثمار الدولية وزيادة تعقيدها وتنوعها وتعدد طبقاتها وأوجهها.

التماسك داخل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية لكل بلد على حدة

ثانياً، تشور مسألة تماسك السياسات فيما يتعلق بشبكة اتفاقات الاستثمار الدولية التي يبرمها كل بلد على حدة (الإطار ١). ومن الضروري أن يتجنب

سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية

المتفاوضون على اتفاقات الاستثمار، قدر الإمكان، أوجه عدم الاتساق في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية في بلدانهم. وهذا الأمر غير ممكن دوماً لأنه لا تتوافر لأي بلد قدرة تفاوضية قوية تمكنه من فرض شروطه التعاقدية الخاصة على كل طرف من أطراف التفاوض. وقد ازدادت مسألة تماسك المعاهدات بروزاً، بسبب بعض التطورات الأخيرة في وضع قواعد الاستثمار الدولي، ولا سيما فيما يخص البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تتضمن فيه معظم معاهدات الاستثمار الثنائية حكماً مباشراً يتعلق بالمعاملة العادلة والمنصفة، فإن بعض الاتفاقات الأحدث عهداً تقدم المزيد من التفاصيل المتعلقة بمحتوى هذه المادة. وهو ما يطرح السؤال عما إذا كان المحتوى الموضوعي يختلف بين النوعين.

وقد تظهر أوجه عدم الاتساق فيما يتعلق بأي حكم تقريباً من أحكام اتفاقات الاستثمار الدولية. ومن المرجح أن ينشأ أحد مصادر عدم الاتساق، بوجه خاص عن وجود فاصل عام في عملية وضع قواعد الاستثمار، وهو حد فاصل بين اتفاقات الاستثمار الدولية التي تحمي الاستثمار المتوطن، وتلك التي تحرر أيضاً تدفقات الاستثمار. وبالتالي، وتبعاً لنموذج المعاهدة الذي تستند إليه مفاوضات اتفاقات الاستثمار الدولية، يمكن أن ينتهي المطاف بالبلدان النامية إلى خليط من الاتفاقات المختلفة، التي يحتوي بعضها على التزامات تتعلق بالتحريم بينما لا يحتوي البعض الآخر عليها. ولا يتوقف احتمال إنشاء شبكة غير متسقة من اتفاقات الاستثمار الدولية عند هذا الحد. فعلى الرغم من أن أحكام اتفاقات الاستثمار الدولية، كما هو موضح أعلاه، موحدة في نطاقها ومحتواها، فإنها تختلف اختلافاً كبيراً من حيث الجوانب الفردية لإبرام المعاهدة. وبناء على ذلك، من الشائع جداً أن تقوم البلدان، وبوجه خاص البلدان النامية، بإبرام اتفاقات تختلف من بلد لآخر فيما يتعلق بصيغة معينة في الحكم الأساسي الواحد نفسه لاتفاق الاستثمار الدولي.

ويتبين من مطالعة قاعدة بيانات الأونكتاد المتاحة مباشرة على الإنترنت، والتي تتضمن أكثر من ٢٠٠٠ معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية، أن عدم التماسك، في حالة العديد من البلدان هو القاعدة وليس الاستثناء^(٦). وفي حالات كثيرة، أبرم البلد الواحد نفسه معاهدات استثمار ثنائية تنطوي على اختلافات تتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بمسائل موضوعية، مثل التزامات ما قبل تأسيس الاستثمار، أو المعاملة الوطنية والاستثناءات منها، أو تغطية الشرط الشامل، أو متطلبات الأداء، أو تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

الإطار ١ - عدم التماسك بين اتفاقات الاستثمار الدولية

أدى توسع شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية إلى وجود حالات مختلفة لعدم التماسك المحتمل بين مختلف الاتفاقات، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- على الرغم من أن معظم معاهدات الاستثمار الثنائية تترك لتقدير البلد المضيف أن يقرر قبول الاستثمار الأجنبي أو عدم قبوله، فإن اتفاقات التجارة الحرة كثيراً ما تتضمن حقوق تأسيس للمستثمرين الأجانب.
- قد تؤثر الأساليب المختلفة لتحرير الاستثمار الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية في التماسك. فعلى سبيل المثال، قد تُحدد اتفاقات التكامل الاقتصادي الإقليمي (مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) عملية تحرير أولية على أساس نهج ينطلق من القمة إلى القاعدة بينما ينص الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على الوصول إلى الأسواق تدريجياً على أساس استراتيجية تنطلق من القاعدة. ونتيجة لذلك، قد تكون درجة التحرير غير واضحة فيما يخص نشاطاً اقتصادياً يغطيه كلا الاتفاقين في البلد المضيف نفسه.
- تتضمن معاهدة ميثاق الطاقة شرط استثناء يتعلق بحماية المصالح الأمنية الأساسية للأطراف المتعاقدة. وأكثرية معاهدات الاستثمار الثنائية لا تتضمن أحكاماً مماثلة.

وقد توجد أيضاً حالات من "عدم التماسك غير المقصود" بين المعاهدات التي يرمها بلد ما. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يدرج شرط الدولة الأولى بالرعاية في اتفاق الاستثمار الدولي الذي يحتوي عليه بعض الحقوق الإجرائية أو الموضوعية الواردة في اتفاقات استثمار دولية أخرى، دون أن تكون للطرف المتعاقد نية في ذلك. وقد زاد من حدة هذه المشكلة بعض التفسيرات المتناقضة الأخيرة لنطاق شرط الدولة الأولى بالرعاية التي تقدمها محاكم التحكيم^(١).

ومثال آخر على ذلك هو ما يُعرف بالشرط الشامل، الذي يوسع نطاق الحماية بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية ليشمل "أي التزام آخر" تلتزم به الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق باستثمار. ونتيجة لذلك، يمكن أن يشكل إخلال البلد المضيف بهذه الالتزامات الأخرى (مثل الالتزام الناجم عن عقد مع مستثمر أجنبي) انتهاكاً لأحكام اتفاق الاستثمار الدولي، ونتيجة لذلك تنطبق آلية تسوية المنازعات الواردة في هذا الاتفاق، وهي نتيجة قد لا يرغب الطرف المتعاقد في اتفاق الاستثمار الدولي الوصول إليها.

ويكون احتمال عدم التماسك كبيراً للغاية فيما يخص البلدان التي تفتقر إلى الخبرة والقدرة التفاوضية. وبوجه خاص، يكون عليها إجراء مفاوضات على أساس اتفاقات نموذجية مختلفة يعتمدها شركاء متفاوضون لديهم قدرة تفاوضية أقوى.

(١) انظر على سبيل المثال الحالات التالية: "مافيزيني" vs. The Kingdom of Spain، القضية رقم (ARB/97/7) المعروضة على المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار،

قرار بشأن الاختصاص، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛ القرار، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تنقيح القرار، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛ و"ساليبي" (Salini Costruttori S.p.A. and Italstrade S.p.A vs. Jordan)، القضية رقم (ARB/02/13) المعروضة على المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، قرار بشأن الاختصاص، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و"سيمتر" (Siemens vs. Argentina)، القضية رقم (ARB/02/8) المعروضة على المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، قرار بشأن الاختصاص، ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤؛ و"بالم" (Plama Consortium Limited vs. Bulgaria)، القضية رقم (ARB/03/24) المعروضة على المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، قرار بشأن الاختصاص، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥).
المصدر: الأونكتاد.

وقد يحدث عدم التماسك أيضاً داخل الاتفاق نفسه. والأمر كذلك بوجه خاص في حالة اتفاقات الاستثمار الدولية المتعددة الأوجه، بما في ذلك الفصول المتعلقة بتلك الأنماط المتنوعة من الترتيبات الاقتصادية كالتجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، والملكية الفكرية. وقد تفرض فصول مختلفة لاتفاقات الاستثمار الدولية التزامات مختلفة فيما يتعلق بالصفقة نفسها، ليس ذلك فحسب، بل إن الانتهاكات المرعومة للالتزامات الواردة في هذه الفصول المختلفة قد تدخل في اختصاص آليات مختلفة لحل المنازعات. فعلى سبيل المثال، تعرض انتهاكات أحكام الاستثمار بوجه عام على هيئة تحكيم بين المستثمرين والدول، في حين أن انتهاكات أحكام التجارة، بما في ذلك الانتهاكات التي يحتمل أن تتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، تعرض عموماً في إطار إجراء من إجراءات حل المنازعات بين الدول (UNCTAD 2003b). ونتيجة لذلك، من المحتمل أن تتعدد الإجراءات والنتائج غير المتسقة.

وقد بينت التجربة أن الحدود الفاصلة بين الاتفاقات يمكن أن تنجم حتى عن وسائل غير مقصودة. فقد تفضي صيغة معينة وُضعت لمراعاة شواغل أسلوبية أو لتحقيق غرض معين إلى نتائج غير متوقعة. فقد يبدو أحد التفاصيل دون أهمية تذكر وقت إبرام اتفاق الاستثمار الدولي، أو قد لا يعتبر مهماً إلا بالنسبة إلى مسألة معينة، فإذا هو يصبح في مرحلة لاحقة تفصيلاً حاسم الأهمية بالنسبة إلى مسألة لم تكن منظورة عندما أُدرج هذا التفصيل في اتفاق الاستثمار الدولي. وقد يجد بلد مضيف كان يعتقد أن اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمها متسقة فيما بينها أنها ليست كذلك.

وقد يثار التماسك أيضاً كنتيجة للتفاعلات بين أحكام اتفاقات الاستثمار الدولية بسبب تدخل الاتفاقات المبرمة بين الأطراف المتعاقدة نفسها. وفي بعض

الحالات، قد تنطبق الأحكام المتعددة الواردة في اتفاقات مختلفة على الصفقة نفسها، مع ما يؤدي إليه تعقيد التفاعل من نتائج غير متوقعة أو غير مؤكدة. فعلى سبيل المثال، قد تبرم الأطراف المتعاقدة لاحقاً معاهدة استثمار ثنائية محصورة في حماية الاستثمارات القائمة، واتفاقاً للتجارة الحرة يشمل منح المستثمر الأجنبي الحق في التأسيس. والأثر المضاعف الناشئ عن هذين الاتفاقين، هو أن أي مستثمر يمكنه المطالبة بحماية الاستثمار إذا كان يشمل الحق في التأسيس. بيد أنه عند التوقيع على معاهدة استثمار ثنائية، قد تشترط الأطراف المتعاقدة أن يظل منح حماية الاستثمار ضمن صلاحيتها في أن تقرر، في كل حالة على حدة، ما إذا كانت تقبل مستثمراً أجنبياً أو لا تقبله. وبالمثل، قد تتمثل نتيجة تداخل اتفاقات الاستثمار الدولية في سريان أحكام متعددة لحل المنازعات على النزاع نفسه، مما يضيف حالة من عدم التيقن على اختيار طريقة حل النزاع أو يفسح المجال لإمكانية تعدد الإجراءات وعدم اتساقها.

وفي بعض الحالات، قد يتمثل الأثر المضاعف لوجود حكمين في توسيع نطاق الالتزامات التعاقدية بما يتعدى الظروف المتوخاة عندما جرى التفاوض على أحد الحكمين بمفرده. ويحتمل الوصول إلى هذه النتيجة بوجه خاص بسبب إدراج أحكام معاملة الدولة الأولى بالرعاية في معظم اتفاقات الاستثمار الدولية، والتي تتيح للاستثمار الذي يخضع للحماية بموجب أحد الاتفاقات، المطالبة بالحماية التي تتيحها أحكام اتفاق آخر جرى التفاوض عليه في سياق مختلف.

بل قد تكون الأحكام الواردة في اتفاقات مختلفة متناقضة، ونتيجة لذلك فإن الحق أو الالتزام الذي يبدو للوهلة الأولى أنه موجود في حكم تعاهدي محدد يكون، بسبب حكم آخر، إما غير موجود أو يسري بطريقة مختلفة عما كان متوقفاً في البداية. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي قد تنص فيه معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية على كفالة التحويل غير المشروط للمدفوعات المتصلة باستثمار ما، فإن اتفاقاً آخر من اتفاقات الاستثمار الدولية يشمل الأطراف التعاقدية نفسها، قد ينص على حق البلد المضيف في فرض قيود مؤقتة على التحويلات في ظل ظروف معينة.

وينشأ أحد المصادر الأخرى المحتملة لعدم الاتساق عن التفسيرات المختلفة التي تعطيها محاكم التحكيم لنفس الأحكام الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية. وكثيراً ما تكون لغة هذه الاتفاقات واسعة النطاق، وقد تلزم الصمت فيما يتعلق

بتطبيقها في حالة ملموسة. وعلى المحكمة التي تواجه نزاعاً كهذا أن تعمل على حله. وقد صدرت عدة قرارات غير متسقة تتعلق بأحكام أساسية في اتفاقات الاستثمار الدولية، كتعريف الاستثمار، ومبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة العادلة والمنصفة، ونطاق تسوية المنازعات، وما يعرف "بالشرط الشامل"، ومسألة عمليات المصادرة التنظيمية (Schreuer 2006). وبالنظر إلى ارتفاع عدد المنازعات المتعلقة بالاستثمار، فمن المرجح أن يستمر صدور المزيد من القرارات غير المتسقة في السنوات المقبلة.

وأخيراً، لا تتعلق أوجه عدم الاتساق بالأحكام الموضوعية، وما تعطيه لها محاكم التحكيم من تفسيرات فحسب، وإنما أيضاً بالأحكام الإجرائية. وتختلف أنظمة التحكيم الدولية القائمة فيما بينها، مثل اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، أو قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسترال)، أو تلك التي تتبعها غرفة التجارة الدولية، وقواعد تحكيم غرفة تجارة ستوكهولم. وفي الوقت الذي تتيح فيه هذه الفروق للأطراف المتنازعة عدة خيارات إجرائية، هناك أيضاً احتمال ألا تكون جميعها على علم تام بكل الاختلافات القائمة وبآثارها على تسوية المنازعات. وإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تسهم هذه الاختلافات في عدم اتساق القرارات. وهو ما يطرح السؤال حول ما إذا كان ينبغي لاتفاقات الاستثمار الدولية أن تتضمن المزيد من الأحكام الإجرائية الخاصة بالتحكيم لتقليل من هذا الاحتمال (انظر الفرع الجزئي ج أدناه).

التماسك داخل عالم اتفاقات الاستثمار الدولية بوجه عام

لتماسك السياسات أيضاً بعد أوسع آخر. فعدم التماسك لا يوجد فقط في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية لفرادى البلدان فحسب، وإنما أيضاً فيما يتعلق بعالم اتفاقات الاستثمار الدولية بأكمله. ونتيجة لتجزؤ نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، تواصل البلدان التفاوض على الاتفاقات بصورة فردية. ولذلك ليس من المستغرب أن تكون نُهج هذه البلدان مختلفة في حالات كثيرة. وعلى الرغم من تحقيق درجة كبيرة من التشابه فيما يخص بعض العناصر الأساسية لحماية الاستثمار، فمن المحتمل أن يتحول النظام في نهاية المطاف إلى خليط من الأحكام التعاهدية الفردية المتباينة والمتناقضة الشفافية التي تواجه البلدان النامية المقيدة للقدرات صعوبات متزايدة في التعامل معها. ويتعارض هذا الخليط

من المعاهدات المتباينة مع مبادئ الوضوح والاستقرار والشفافية التي ينبغي أن تسري على علاقات الاستثمار الدولية. وي طرح ذلك سؤالاً يتعلق بما يمكن القيام به لتعزيز التوصل إلى درجة أكبر من توافق الآراء على الصعيد المتعدد الأطراف فيما يتعلق بمسائل اتفاقات الاستثمار الدولية. (انظر الفرع رابعاً أدناه).

(ب) أهمية تماسك السياسات

لماذا يتسم تماسك السياسات في عملية وضع قواعد الاستثمار الدولي بالأهمية؟ وماذا يهم إذا أبرم البلد ألف اتفاق استثمار دولياً مع البلد باء، وكان هذا الاتفاق مختلفاً عن المعاهدة التي يبرمها مع البلد جيم؟ فعلى سبيل المثال، إذا منح البلد ألف المستثمرين من البلد باء شرط المعاملة الوطنية، وحجبه عن المستثمرين من البلد جيم، عندئذ كل ما عليه أن يفعله هو أن يضمن حصول جميع المستثمرين من البلد باء على شرط المعاملة الوطنية، دون أن يلقي بالألحصول المستثمرين من البلد جيم أيضاً أو عدم حصولهم على شرط المعاملة الوطنية. ويسري التعليل نفسه على أي حكم آخر تقريباً من أحكام اتفاقات الاستثمار الدولية التي يوجد بشأنها بعض حالات عدم الاتساق في شبكة معاهدات الاستثمار لبلد ما.

يبد أن المسائل أكثر تعقيداً مما قد يبدو للوهلة الأولى:

- فأولاً هناك مسألة الوعي. لأن إقامة شبكة لاتفاقات الاستثمار الدولية كثيراً ما يستغرق سنوات عديدة، وقد لا تكون البلدان مدركة للمحتوى المحدد للمعاهدات التي أبرمتها منذ وقت طويل، ولأي حد قد تختلف عن الاتفاقات الأحدث. وقد لا تدرك ذلك إلا بعد فوات الأوان، أي عندما ينشب نزاع فيما يتعلق بعدم الاتساق في الالتزامات التي يُحتمل أن تكون قد قُدمت.
- ثانياً، تميل القوانين الوطنية إلى معاملة المستثمرين الأجانب على قدم المساواة فيما بينهم، بغض النظر عن جنسيتهم. فالقوانين المحلية المتعلقة بمجموعة متنوعة من المسائل مثل قانون الشركات، وقانون العقارات، والتشريعات البيئية تطبق عادة على المستثمرين عامةً، وبالتالي فإنها لا تميز بين التزامات اتفاقات الاستثمار الدولية التي قُدمت فيما يتعلق بمستثمرين من جنسية محددة. وبعبارة أخرى، قد لا تظهر الفروق في المعاملة الواردة

في اتفاقات استثمار دولية مختلفة في التشريعات المحلية الأساسية. فعلى سبيل المثال، إذا لم يسمح القانون الوطني بتحويلات رأس المال فيما يتعلق باستثمار ما إلا في ظل ظروف معينة، فقد يكون هذا الشرط متوافقاً مع بعض اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمها البلد لا معها كلها. وإضافة إلى ذلك، قد يجهل موظف الخدمة المدنية الذي يطبق هذه القوانين المحلية في إدارة محلية حتى وجود التزامات دولية تتعلق بالاستثمار المعني. وهناك احتمال أن يفضي ذلك كله إلى نزاع.

• ثالثاً، قد يطرح عدم التماسك في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية مشاكل فيما يتعلق بالسياسات الإنمائية لبلد ما (انظر أعلاه). فعلى سبيل المثال، إذا كان البلد يتبع أساساً سياسات تدخلية تشتمل على درجة كبيرة من التدخل التنظيمي في مسائل الاستثمار، فإن وجود اتفاق استثمار دولي وحيد يحظر هذا التدخل قد يكون كافياً لتقويض تلك السياسة العامة للبلد في هذا المجال.

• رابعاً، زادت التطورات الأخيرة في وضع قواعد الاستثمار إلى حد كبير من احتمال وجود أوجه لعدم الاتساق في المعاهدات. فوضع قواعد الاستثمار يتطور باتجاه العلاقات الثنائية والإقليمية، وهو ما يتناقض مع نهج منسق وجماعي. وإضافة إلى الحد الفاصل المعروف القائم بالفعل في عملية وضع قواعد الاستثمار، ما بين إدراج تحرير الاستثمار أم لا، أخذ يبرز للعيان الآن المزيد من الطرق المتباينة، وهي تتعلق بدرجة تحديد الأحكام التعاهدية الفردية؛ الحاجة المتوقعة إلى إدراج استثناءات وتحفظات في الاتفاق؛ ومسألة الجمع بين قضايا الاستثمار والتجارة في اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي هذا الصدد، من الجدير الإشارة أيضاً إلى عدم الاتساق في التفسيرات التي أعطتها بعض قرارات التحكيم، في السنوات الأخيرة، لأحكام معينة من اتفاقات الاستثمار الدولية.

وتواجه جميع البلدان في الوقت الراهن مهمة إدارة خليط متزايد التعقيد من اتفاقات الاستثمار الدولية. بيد أن البلدان النامية تتعرض أكثر من غيرها لهذا التحدي لعدد من الأسباب، هي:

- قد تواجه البلدان النامية، بسبب معوقات القدرة ونقص الخبرة، صعوبات أشد مما تواجهه البلدان المتقدمة في مجال وضع سياسات اقتصادية وإمائية متماسكة وبيان هذه السياسات على نحو سليم في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمتها. وكثيراً ما يعزى عدم تطور البنى التحتية القانونية على وجه التحديد إلى الافتقار إلى القدرة.
- وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى في الحالات التي توجد فيها سياسات، يقتضي ضمان التماسك بين السياسات الوطنية والالتزامات بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية التنسيق فيما بين مختلف الأجهزة الإدارية، كما يقتضي في بعض الأحيان التنسيق بين الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية أو المحلية. والبلدان النامية التي تواجه عجزاً في الخبراء ذوي المهارات العالية في المجالات القانونية والسياساتية ذات الصلة، قد لا تكون لديها القدرة الكافية على التنسيق اللازم.
- كما أن الاحتمالات كبيرة في أن تقوم البلدان النامية التي تطرأ على سياساتها تغييرات متكررة، وتتفاوض من مواقف ضعف، بإبرام اتفاقات استثمار دولية غير متسقة. وهذه البلدان، على عكس معظم البلدان المتقدمة، لا يتوافر لها في حالات كثيرة اتفاق نموذجي يمكن أن يشكل الأساس لمفاوضات اتفاقات الاستثمار الدولية ويؤثر على النتائج النهائية التي تخلص إليها.
- ويتيح الإطار التنظيمي المحلي الذي يتطور بسرعة في كثير من البلدان النامية المزيد من الفرص، حيث تكون هذه التشريعات أو فرادى التدابير متفقة مع بعض اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمها ذلك البلد، لكنها متعارضة مع بعضها الآخر.

(ج) أوجه العلاج الممكنة

ما الذي يمكن القيام به لمواصلة تعزيز تماسك السياسات في عملية وضع قواعد الاستثمار الدولي؟ من الناحية المثالية، ينبغي للبلدان أن تعتمد استراتيجية وقائية، وأن تسعى إلى تفادي أوجه عدم الاتساق في المقام الأول. ويمكن أن تفيد برامج المساعدة التقنية التي توفرها المنظمات الدولية للبلدان النامية في تبسيط شبكة اتفاقات الاستثمار

الدولية التي أبرمتها هذه البلدان، لتفادي أوجه عدم الاتساق منذ ظهورها، ولمعالجة ما هو قائم من عدم تماسك. وكذلك يمكن، بإجراء المزيد من البحوث في مجال السياسات، تسليط ضوء أكبر على مدى أهمية مسألة تماسك السياسات من زاوية التنمية، وعلى معرفة مجالات السياسات التي تأثرت أكثر من غيرها. بيد أن عملية تحقيق المواءمة من خلال مفاوضات تتناول كل اتفاق من اتفاقات الاستثمار الدولية على حدة عملية لها حدودها. وعلى نحو ما قيل سابقاً، يعتمد جدوى هذه الاستراتيجية ونجاحها اعتماداً كبيراً على القدرة التفاوضية التي يتمتع بها كل بلد على حدة. ولذلك فهي لا تشكل "علاجاً مناسباً للجميع"، وقد لا تكون استراتيجية واعدة للغاية بالنسبة إلى كثير من البلدان النامية.

وقد يخفف شرط الدولة الأولى بالرعاية، وهو سمة عادية في جميع اتفاقات الاستثمار الدولية تقريباً، من حدة آثار عدم الاتساق. فهذا الشرط يمنع البلد المضيف من معاملة استثمارات المستثمرين من جنسيات شتى معاملة مختلفة، ويمكن استخدامه بقصد تحويل الالتزامات التي تكون غير متسقة في البداية إلى التزامات متسقة. ولذلك، قد يكون من آثاره تحقيق المواءمة. غير أنه لكي يؤدي شرط الدولة الأولى بالرعاية دوره في تحقيق التكافؤ، يتعين التوصل إلى فهم مشترك للظروف التي ينطبق فيها، ولحجم الآثار التي قد تنشأ عنه. وفي ضوء بعض قرارات التحكيم المتناقضة الصادرة مؤخراً، فإن هذه المسائل أبعد من أن تكون واضحة⁽⁴⁾. وعلى العكس من ذلك، يوجد من الشكوك والتساؤلات الآن أكثر من أي وقت مضى فيما يتعلق بنطاق هذا المبدأ الأساسي في اتفاقات الاستثمار.

وقد أدت الجهود المبذولة لتعزيز التماسك في النظام الحالي لاتفاقات الاستثمار الدولية إلى إدخال تعديلات على آلية حل المنازعات بين المستثمرين والدول. وعلى المستوى الثنائي، أدخلت بعض البلدان صيغاً جديدة إلى معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية التي أبرمتها. وتلمس بعض هذه التغييرات تعزيز التماسك بين سياسات الاستثمار التي تنتهجها البلدان وتفسير اتفاقات الاستثمار الدولية، من خلال تحسين نوعية قرارات التحكيم بين المستثمرين والدول. فعلى سبيل المثال، يتيح تعديل أدخل مؤخراً على بعض اتفاقات الاستثمار الدولية للأطراف التعاهدية أن تصدر تفسيرات لأحكام هذه الاتفاقات، تصاغ على نحو مشترك، وتكون ملزمة لمحاكم التحكيم بين المستثمرين والدول. وكذلك يتيح نوع آخر من الأحكام للأطراف في اتفاقات

الاستثمار الدولية تقديم مذكرات إلى محاكم التحكيم بين المستثمرين والدول فيما يتعلق بالمنازعات التي لم يفصل فيها بعد. وقد تسعى اتفاقات الاستثمار الدولية إلى تعزيز تماسك السياسات من خلال إدراج أحكام تنص على توحيد الدعاوى ذات الصلة في إجراء وحيد، مما يجد من احتمال عدم اتساق القرارات. بل إن بعض اتفاقات الاستثمار الدولية تتضمن أحكاماً تنص على إنشاء آلية استئناف تتولى مراجعة القرارات، وإيجاد حل لأوجه عدم الاتساق فيما بينها (انظر على سبيل المثال معاهدة الاستثمار الثنائية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي (٢٠٠٥)، المرفق هاء).

وعُدلت أيضاً إجراءات المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بإمكانية قيام الأطراف الثالثة بتقديم مذكرات، وحقها في حضور جلسات الاستماع الشفوية، أو نوقشت تغييرات أخرى، من بينها إمكانية إدراج آلية استئناف في هذه الإجراءات^(٤). وكذلك، ينظر فيما إذا كان ينبغي إنشاء مرفق استشاري (مشابه للمركز الاستشاري القائم لمنظمة التجارة الدولية) لمساعدة البلدان في الخطوات الأولى أو حتى في الدفاع بأكمله عن الدعوى^(٥). واقترح أيضاً أن تصدر محاكم التحكيم قراراً أولاً قبل إصدار الحكم النهائي. وبموجب هذا الإجراء، تقدم محكمة التحكيم مسألة قانونية متنازع عليها إلى هيئة قضائية تُنشأ لهذا الغرض (Schreuer 2006, 2007). وبناء على ذلك، توجد أوجه تشابه بين هذا الاقتراح وإجراء الأحكام الأولية الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية. وفي سياق مماثل، يمكن إيلاء الاهتمام أيضاً لإنشاء هيئة قضائية دائمة للاستئناف^(٦).

وفيما يتعلق بأوجه عدم الاتساق بين اتفاقات الاستثمار الدولية المتداخلة التي تغطي الأطراف المتعاقدة نفسها، تنص المادة ٣٠(٣) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على أن تكون الأسبقية للأحكام المدرجة في أحدث اتفاق. ويكمن حل آخر في أن تحدّد في اتفاقات الاستثمار الدولية نفسها الأحكام التي لها الأسبقية في حال وجود أي نوع من عدم الاتساق. ويوجد أيضاً نهج آخر يتمثل في منح طرف معين الحق في تحديد الحكم الذي له الأسبقية في حال نشوب نزاع. وفي بعض الحالات، يؤجل إيجاد الحل لأوجه عدم الاتساق إلى اتفاق آخر تبرمه الأطراف في المستقبل.

ويمكن للحلول المشار إليها أعلاه أن تخفف بقدر معين فقط من مشكلة وجود أوجه عدم اتساق في اتفاقات الاستثمار الدولية. وذلك لأن عدم التماسك يشكل عيباً

ملازماً للنظام في عالم اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة. وما دام هذا العالم شديد التجزؤ، فإن الاحتمال ضعيف لتحقيق درجة عالية جداً من التجانس، سواء داخل عالم اتفاقات الاستثمار الدولية ككل، أو في إطار اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمتهافرادى البلدان، وبوجه خاص البلدان النامية. وبحكم التعريف، لا يمكن إصلاح هذا الخلل على نحو فعال إلا بإجراء تغييرات في النظام نفسه. ويمكن أن يزداد الاتساق بدرجة كبيرة كلما اتسع توافق الآراء على المستوى الدولي بشأن المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية. ولذلك فإن إيجاد السبل والوسائل اللازمة لتعزيز هذا التوافق في الآراء هو مسألة أساسية لزيادة تماسك السياسات (انظر الفرع رابعاً أدناه).

٢- الموازنة بين المصالح الخاصة والعمامة ومسألة المرونة التنظيمية

المسألة الأساسية، عند التفاوض بشأن أي اتفاق استثمار دولي، هي كيفية الموازنة بين حقوق ومصالح المستثمرين الأجانب من جهة، وحقوق ومصالح البلدان المضيفة من جهة أخرى، وهي في صميم المناقشة المتعلقة بوضع قواعد الاستثمار الدولي في المستقبل (UNCTAD 2007a). ولا غرابة في ذلك، لأن مصالح الشركات عبر الوطنية والدول المضيفة قد تكون متضاربة. فالشركات عبر الوطنية تتجه أساساً نحو تحقيق الربح. وفي مقابل ذلك، تكون الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن تحقيق المصلحة العامة، أي أن واجبها هو ضمان أن تعود المشاريع التجارية بالفائدة على المجتمع، أو على الأقل، ألا تضر به.

ومن الناحية القانونية، سيكون تضارب المصالح المحتمل بين حقوق المستثمرين والامتيازات الحكومية مسألة تتولاها علاقات الترابط بين اتفاقات الاستثمار الدولية والتشريعات المحلية للبلد المضيف. وفي حين تلتزم اتفاقات الاستثمار الدولية بحماية المصالح المشروعة للمستثمرين الأجانب، فإن القوانين الوطنية للبلد المضيف تضمن أن يبقى الاستثمار خاضعاً للسلطات التنظيمية للبلد المضيف وتحت رقابته. ولذلك، تبقى البلدان المضيفة حرة، رهناً باحترامها للالتزامات الدولية الناشئة عن اتفاقات الاستثمار الدولية، مثل مبدأ عدم التمييز ومعيار المعاملة العادلة والمنصفة والالتزام بالتعويض في حالة نزع الملكية، في إخضاع الشركات عبر الوطنية التي تعمل على أراضيها للأنظمة الاجتماعية والضريبية والبيئية، وغير ذلك من الأنظمة التي ترى أنها ضرورية لتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية.

وتُختزل جميع المناقشات المتعلقة بالفوائد والمخاطر التي يحتمل أن تنجم عن اتفاقات الاستثمار الدولية في مسألة أساسية هي معرفة ما إذا كان الترابط بين الحماية بموجب معاهدة دولية والأنظمة المحلية يحقق توازناً مناسباً بين حقوق المستثمرين والتزاماتهم. وتُطرح أمام المتفاوضين خيارات مختلفة للصياغة فيما يتعلق بأي حكم من أحكام اتفاقات الاستثمار الدولية، تتيح لهم اختيار درجة الحماية التي يرغبون توفيرها للمستثمرين الأجانب. فعلى سبيل المثال، يمكنهم الاتفاق على وضع تعريف واسع أو ضيق لتعبيري "المستثمر" و"الاستثمار"، أو الاختيار ما بين حظر شامل أو محدود للتمييز، أو إدراج منع بعض متطلبات الأداء أو عدم منعها، أو ضمان تحويلات رؤوس الأموال دون قيد أو السماح بها رهناً بتحفظات، أو إتاحة إمكانية التحكيم الدولي كلياً أو جزئياً.

وفي الآونة الأخيرة، اكتسبت مسألة كيفية الموازنة بين المصالح الخاصة والعامة في اتفاقات الاستثمار الدولية زحماً جديداً في إطار الاستجابة للزيادة الكبيرة في عدد المنازعات بين المستثمرين والدول. ونظراً إلى ارتفاع عدد المستثمرين الأجانب الذين يلجأون إلى التحكيم، فقد أصبحت الشواغل المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لاتفاقات الاستثمار الدولية على البلدان المضيفة أكثر وضوحاً. وذكّر بوجه خاص أن بعض أحكام اتفاقات الاستثمار الدولية مبهمه وغامضة، مما يزيد احتمال أن تفسرها محكمة للتحكيم بصورة واسعة للغاية، وأن اتفاقات الاستثمار الدولية لا تقدم حماية كافية للمصالح العامة. ولذلك، سيكون من الضروري التقليل من احتمال الإفراط في التحكيم القضائي المتعلق بالمعاهدات، بتوضيح معنى بعض أحكام اتفاقات الاستثمار الدولية. ويكمن نهج آخر من نهج التصدي للشواغل العامة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في التشديد على مسؤولية الشركات. وسيناقش كلا الجانبين فيما يلي.

ومسألة الموازنة بين المصالح الخاصة والعامة في اتفاقات الاستثمار الدولية مسألة دينامية أيضاً، بمعنى أن هذه المصالح قد تتغير مع الوقت، وتخلق الحاجة إلى إدخال المزيد من التعديلات في اتفاقات الاستثمار الدولية التي ستبرم في المستقبل. وما يشكل مثير قلق عام كبير اليوم، مثل الاعتبارات الأمنية الوطنية، قد لا يكتسي أهمية خاصة في الغد، وما يعتبر في الوقت الراهن مسألة غير ذات أهمية قد يسبب مشاكل غير متوقعة في المستقبل. ولذلك لا يوجد رد موحد وحاسم على هذه التحديات. وقد تكون للبلدان آراء مختلفة بشأن ماهية التوازن "الصحيح" بين الشواغل الخاصة والعامة، وقد

تكون لها أولويات متباينة فيما يتعلق بحماية مصالحها الخاصة، وقد تستخدم تقنيات قانونية مختلفة لإدراج مصالحها في اتفاقات الاستثمار الدولية.

(أ) التغييرات في صيغة المعاهدات القائمة

لم ير سوى عدد قليل من البلدان حتى الآن ضرورة التصدي لهذه الشواغل، من خلال إدخال تعديلات على اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمتها. وعلى نحو ما سيوضح أدناه، تتشابه هذه النُهُج من حيث إنها تلتزم الحفاظ على المرونة التنظيمية للدولة المضيفة، وبهذه الطريقة تتيح للدولة المضيفة استخدام أنظمتها المحلية لصون مصالحها العامة. ويلزم الإشارة إلى ثلاثة تطورات في هذا الصدد:

- قامت كندا والولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة معاهدات الاستثمار الثنائية النموذجية الخاصة بها لتوضيح أحكام فردية في معاهدات الاستثمار الثنائية. وللتصدي لأوجه التعقيد التقني في تنفيذ الفصل المتعلق بالاستثمار من اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وللمنازعات العديدة التي تنشأ بين المستثمرين والدول والتي يكون البلدان طرفين فيها، توضح هذه المعاهدات مضمون بعض الأحكام الأساسية بمزيد من التفصيل، وبوجه خاص مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة، وصلته بالمعايير الدولية الدنيا للمعاملة، ونطاق مفهوم نزع الملكية غير المباشر. وتظهر هذه التحديثات أيضاً في معاهدات الاستثمار الثنائية التي وقعت عليها مؤخراً اليابان وجمهورية كوريا. كما توضح بعض اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة حديثاً نطاق شرط الدولة الأولى بالرعاية، إذ تشير إلى أن هذا الحكم لا يشمل معاملة الاستثمار بوجه عام، بل يقتصر على بعض جوانبها فقط، مثل الجوانب المتعلقة بإدارة الاستثمار أو تشغيله أو بيعه (UNCTAD, 2007e).
- ويتمثل أحد التطورات الجديدة الهامة الأخرى في أن بعض اتفاقات معاهدات الاستثمار الثنائية تؤكد بدرجة أقوى أن حماية الاستثمار يجب ألا يكون على حساب المصالح العامة المشروعة الأخرى. ولهذا الغرض، يُلجأ أكثر من ذي قبل إلى إدراج استثناءات عامة في المعاهدات. وإلى جانب المجالات "التقليدية" التي شكلت فيها مثل هذه

الاستثناءات سمة مشتركة بين معاهدات الاستثمار الثنائية لسنوات عديدة - وتحديدًا فرض الضرائب والتكامل الاقتصادي الإقليمي - فإن عددًا متزايدًا من الاتفاقات يستثني اليوم أيضاً من نطاق معاهدات الاستثمار الثنائية، استثناءً كاملاً أو جزئياً، تدابير البلد المضيف المتعلقة بمجالات متنوعة مثل الأمن الأساسي والنظام العام، وحماية الصحة، والسلامة والموارد الطبيعية، والتنوع الثقافي، وتدابير الحيطه المتعلقة بالخدمات المالية. وتوضح هذه الاستثناءات سلم القيم الذي تتبعه الأطراف المتعاقدة عند وضع سياساتها، وتُخضع حماية الاستثمار لهذه الأهداف السياسية الرئيسية الأخرى (UNCTAD, 2007c).

وانتشار الاستثناءات العامة لا يتبع نمطاً إقليمياً خاصاً. بل إن الزيادة في الاستثناءات العامة التي تدرج في معاهدات الاستثمار الثنائية تمثل اتجاهًا عالمياً. ومع ذلك، فإن بعض البلدان تركز على حماية أهداف سياسية أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال، يكاد يقتصر استخدام الاستثناءات المتعلقة بحماية التنوع الثقافي على معاهدات الاستثمار الثنائية المتفاوض بشأنها من جانب كندا وفرنسا.

وتحتوي بعض اتفاقات الاستثمار الدولية أيضاً على أحكام تدعو الدول المضيفة إلى عدم الانحراف عن معايير العمل أو معايير البيئة المعترف بها دولياً في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وإن كانت هذه الأحكام لا تفرض في أحيان كثيرة ما يلزم بذلك. وتختلف لغة هذه المعاهدات عن الاستثناءات العامة من حيث إنها تلمس فعلياً الحد من السلطة التقديرية التنظيمية وإن كان باسم حماية المصالح العامة في مجالات مثل الحماية البيئية وحقوق العمل (UNCTAD, 2007c).

• ولم تدرج إلا في قلة قليلة من معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة مؤخراً، مثل المعاهدات التي أبرمتها كندا والولايات المتحدة، تحديثات فيما يتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ويتضمن ذلك زيادة شفافية إجراءات التحكيم زيادة كبيرة، وجعل جلسات الاستماع علنية، وإصدار الوثائق القانونية ذات الصلة، وإتاحة إمكانية لمثلي

المجتمع المدني لتقديم مذكرات موجزة إلى محاكم التحكيم بصفتهم "أصدقاء المحكمة". وتأتي تلك المذكرات، على الأرجح، من منظمات غير حكومية تمثل مصالح تتعلق بالبيئة أو العمالة أو غير ذلك من المصالح، ولذلك يرجح أن تدافع عن المحافظة على المرونة التنظيمية للدول المضيفة. ويكمن أحد الشواغل المثارة في أن الأحكام التي تنص على مشاركة الجمهور قد تزيد من تكلفة الدعاوى بسبب ارتفاع رسوم المحامين والمحكمين، وبالتالي فإنها قد لا تمثل دوماً نعمة خالصة للبلدان النامية. وتنص شروط مفصلة جديدة أخرى على اتباع سلوك أكثر استناداً إلى القانون وقابلية للتنبؤ وتنظيماً في مختلف مراحل عملية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وتتوخى أيضاً إمكانية إنشاء آلية استئناف لتعزيز تطبيق القانون الدولي في قرارات التحكيم، تطبيقاً أكثر اتساقاً وصرامة. وقد اتخذت اتفاقات الاستثمار الدولية هذه أيضاً خطوات لتحسين الشفافية.

ولا يُعرف بعد ما إذا كان تطور اتفاقات الاستثمار الدولية مستقبلاً سيؤدي إلى تقارب تدريجي بين النماذج المختلفة. وسيعتمد ذلك إلى حد كبير على التطور المقبل في منازعات الاستثمار. وتعكس العديد من التغييرات الأخيرة المدخلة على معاهدات الاستثمار الثنائية تجارب التحكيم. وفي حال أصبح عدد متزايد من البلدان أطرافاً مدعى عليها في منازعات الاستثمار ورأت هذه البلدان أن محاكم التحكيم تتمتع بسلطة تقديرية كبيرة للغاية في تفسير أحكام اتفاقات الاستثمار الدولية، فقد ترغب في اتباع هذا النهج. ومع ذلك، من المحتمل أن تؤدي الزيادة الكبيرة في قرارات التحكيم أيضاً إلى توحيد السوابق القضائية التي تجعل نتيجة التحكيم في المستقبل أمراً يمكن التنبؤ به بصورة أكبر، على الرغم من أن محاكم التحكيم ليست بالضرورة ملزمة باتباع أي سابقة قضائية في هذا الخصوص. وسيقلل ذلك التوحيد المحتمل من ضرورة إدراج تعديلات في اتفاقات الاستثمار الدولية.

(ب) المسؤولية الاجتماعية للشركات

هناك مسألة أخرى عادة ما تطرح في المناقشات التي تدور حول كيفية الموازنة بين مصالح المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة، وهي مسألة ما إذا كان ينبغي تضمين

اتفاقات الاستثمار الدولية التزامات تُفرض على المستثمرين الأجانب مقابل الحقوق الممنوحة لهم. وقد تكون تلك الالتزامات مجرد التزامات سلبية تأخذ شكل الالتزام بالامتناع عن نشاط من نوع معين، كالأنشطة التي من شأنها أن تنتهك حقوق الإنسان أو حقوق العمال، أو تضر بالبيئة، أو تشكل ضرباً من ضروب الفساد. غير أن الالتزامات قد تكون أيضاً ذات طبيعة إيجابية كالالتزام بالمساهمة في التنمية. كما أن الصك الذي يفرض التزامات على المستثمر قد يمنح البلد المضيف أيضاً حق اللجوء إلى آليات التحكيم نفسها التي لا يحق في الوقت الحاضر لغير المستثمرين اللجوء إليها.

وقد جرت آخر المحاولات لفرض هذه الالتزامات في الثمانينات من القرن الماضي في سياق المفاوضات التي تناولت مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية. ويتمثل الاتجاه السائد منذ ذلك الحين في تناول هذه المسألة ضمن سياق مبادئ توجيهية طوعية للمستثمرين الأجانب، كالمبادئ التوجيهية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهذه المبادئ التوجيهية لا تُخضع المستثمرين الأجانب لالتزامات دولية في اتفاقات الاستثمار الدولية؛ ومع ذلك، يُتوقع من المستثمرين الأجانب أن يسلوكوا سلوكاً معيناً. ومن هنا يطرح السؤال لمعرفة ما إذا كان من المفيد على سبيل المثال وضع مبادئ توجيهية بشأن مساهمات الشركات في التنمية الاقتصادية، بحيث تتناول تحديداً شواغل التنمية الاقتصادية. وتزداد أهمية هذه المسألة على ضوء زيادة استخدام الشركات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة للاستثمار في المشاريع الكبرى في البلدان النامية وتشغيلها. وفي هذا السيناريو، يصبح المستثمر الخاص معنياً مباشرة بتقديم الخدمات العامة والبن التحتية.

ومن الأسئلة الأخرى الهامة المطروحة في هذا السياق، معرفة ما إذا كان ينبغي في المفاوضات المستقبلية المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية الإشارة إلى الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بمسؤولية المستثمر. وتتناول المسألة الثالثة استمرار الطلبات لإدراج التزامات ملزمة للمستثمرين الأجانب في اتفاقات الاستثمار الدولية. وسيشكل هذا تحدياً كبيراً، لأسباب ليس أقلها أن المبادئ التوجيهية الطوعية بصورتها الحالية قد صيغت صياغة غامضة للغاية بحيث لا يمكن استخدامها كأداة ملزمة قانوناً.

وإضافة إلى ذلك، قد تعتبر الدول المضيفة أن فرض التزامات دولية موجبة على المستثمرين لا يتسق مع سياسات التشجيع على تدفقات الاستثمار إلى الداخل. فعلى سبيل المثال، قد يحد شرط المساهمة الإنمائية من الجهود التي تبذلها الدولة المضيفة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي بالحوافز الضريبية. وقد منعت البلدان النامية في بعض الأحيان التخلي عن الحوافز المكلفة، لاعتقادها بأن ذلك يضعها في مركز تنافسي أضعف من البلدان النامية التي تواصل تقديم هذه الحوافز، وبوجه خاص في المنطقة نفسها. ويمكن أن تثار شواغل مماثلة في حالة التزامات المستثمرين. وقد يرى أحد البلدان النامية أنه غير قادر على فرض التزامات ما لم تحذوه البلدان النامية الأخرى التي يتنافس معها على اجتذاب الاستثمار. ولذلك فإن أفضل طريقة لمعالجة مسألة التزامات المستثمر هي معالجتها على المستوى المتعدد الأطراف.

(ج) الآثار

من النتائج الهامة لهذه التطورات هو ازدياد الحاجة إلى بحث وتحليل السياسات، فضلاً عن بناء القدرات، لمساعدة البلدان النامية في تقييم آثار مختلف خيارات السياسات للموازنة بين المصالح الخاصة والعامة في اتفاقات الاستثمار الدولية والحفاظ على المرونة التنظيمية. وهذا الأمر من مصلحة جميع البلدان، لأن اختلال نظام اتفاقات الاستثمار الدولية سيجعله غير مستدام على المدى الطويل. ويُطرح عدد من الأسئلة التي تستحق اهتماماً خاصاً. ومن بين هذه الأسئلة معرفة ما إذا كانت آليات "المرونة" المنصوص عليها في اتفاقات الاستثمار الدولية (مثل الاستثناءات، والإعفاءات، والفترات الانتقالية، والضمانات) كافية لتمكين البلدان النامية المضيفة من المضي في استراتيجياتها الإنمائية والاستفادة إلى أقصى حد من الاستثمار الأجنبي. وكذلك هل هناك ضرورة لمواصلة دعم المصالح العامة مقابل المصالح الخاصة في اتفاقات الاستثمار الدولية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي المجالات - الأحكام الموضوعية في اتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات - التي سيكون من المناسب فيها القيام بذلك، وما هي الطريقة للقيام به؟ وكيف تزيد اتفاقات الاستثمار الدولية مساهمة المستثمرين الأجانب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

٣- تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية

تكمن المسألة الأخيرة البالغة الأهمية في كيفية إدماج البُعد الإنمائي في اتفاقات الاستثمار الدولية على النحو الأفضل. وتشمل الآليات القائمة في اتفاقات الاستثمار الدولية المصممة من أجل التصدي لشواغل التنمية التحفظات، والاستثناءات، والإعفاءات المؤقتة، والترتيبات الانتقالية، والإجراءات المؤسسية للرصد والتشاور. والسؤال المطروح هو هل هناك الكثير مما يمكن عمله في اتفاقات الاستثمار الدولية لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية⁽⁸⁾.

(أ) البعد الإنمائي في الممارسة الحالية لاتفاقات الاستثمار الدولية

لا تتناول الأغلبية العظمى من اتفاقات الاستثمار الدولية صراحة المسائل الإنمائية، أو تتناولها بصورة هامشية أو عرضية. فالهدف الإنمائي لهذه المعاهدات هو في المقام الأول هدف سياسي.

ويتضمن عدد كبير من اتفاقات الاستثمار الدولية أحكاماً تتيح استثناءات قطاعية من الالتزامات التعاهدية أو تشمل استثناءات عامة تتعلق بحماية الأمن الوطني أو الصحة العامة أو السلامة أو البيئة على سبيل المثال لا الحصر. وقد تنطبق هذه الاستثناءات والتحفظات على جميع الأحكام الفنية وتستخدم للأغراض الإنمائية، بيد أنها غير معدة صراحة لهذا الغرض (UNCTAD, 2006g). وقد يلجأ إليها أي بلد بصرف النظر عن مستواه الإنمائي. وبذلك يمكن، من حيث المبدأ، أن يعكس كل حكم من أحكام المعاهدات الشواغل الإنمائية، ويمكن أن يُكيّف لمراعاة احتياجات الأطراف المشاركة، كما يمكن بشكل خاص أن يعكس أوجه عدم التماثل القائمة بين بلدان ذات مستويات تنمية متفاوتة.

ويمكن أن يظهر البعد الإنمائي أيضاً في أساليب تطبيق الاتفاقات. فعلى سبيل المثال، يمكن تحديد مراحل انتقالية لتنفيذ التزامات المعاهدات. ولكن هذه الأداة المحددة للأغراض الإنمائية نادراً ما تدرج في اتفاقات الاستثمار الدولية⁽⁹⁾. وهذا أمر مفهوم عندما يوضع في الاعتبار جانب حماية الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية، فكلما أفسح المجال للمراحل الانتقالية وأشكال المرونة الأخرى، كان إسهام اتفاقات الاستثمار الدولية أقل في الاستقرار القانوني وفي تحقيق هدفها المتمثل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

وختاماً، يمكن القول إن البعد الإنمائي ليس من الأولويات في برنامج وضع القواعد الحالية للاستثمار الدولي. وهو إن عولج فبصورة غير مباشرة ومن موقف دفاعي أساساً. ويعني ذلك أن نهج الأخذ بالاستثناءات والتحفظات وما شابهها يلتمس تحصيل الأطراف المتعاقدة بصورة دائمة أو مؤقتة من تحمل مسؤولياتها الكاملة بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية. ويمكن التساؤل عما إذا كان هذا النهج الحمائي كافياً لتحقيق الأغراض الإنمائية.

(ب) الخيارات المتاحة لتعزيز البعد الإنمائي في اتفاقات الاستثمار الدولية المقبلة

قد يقتضي تعزيز البعد الإنمائي إضافة أنواع جديدة من الأحكام التي لا ترد كثيراً في اتفاقات الاستثمار الدولية. وكما لوحظ آنفاً، كانت هذه الاتفاقات في السابق تسعى عادة، بصورة غير مباشرة فقط، إلى تشجيع الاستثمار عن طريق حمايته. وهنا يطرح السؤال عما إذا كان ينبغي لتلك الاتفاقات أن تشجع الاستثمار بوسائل مباشرة أكثر من ذي قبل، بما في ذلك من خلال تدابير يتخذها بلد المنشأ. (UNCTAD 2001). ويمكن أن تشمل تلك الوسائل، على سبيل المثال، زيادة الشفافية وتبادل المعلومات المتعلقة بالاستثمار، وتشجيع الروابط بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية، وبناء القدرات والمساعدة التقنية، ومنح التأمين على الاستثمار، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتذليل العقبات غير الرسمية التي تعوق الاستثمار، وإنشاء آلية مؤسسية لتنسيق أنشطة تشجيع الاستثمار. وعوضاً عن ترك هذه التدابير للسلطة التقديرية لكل بلد، فإن اتفاقات الاستثمار الدولية المقبلة يمكن أن تتضمن التزاماً متبادلاً بين الأطراف المتعاقدة لاتخاذ هذه الإجراءات. وقد تصبح هذه الأنواع من التدابير أدوات إضافية هامة لتعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية.

وفكرة إدراج أحكام محددة لتشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية ليست جديدة كلياً. فبعض اتفاقات الاستثمار الدولية تحتوي بالفعل على أمثلة لأنواع المشار إليها أعلاه. بيد أن هذه الفئة من الاتفاقات تظل فئة صغيرة من مجموع اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة (UNCTAD b) يصدر لاحقاً).

وقد يكون لزيادة اللجوء إلى أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية عدة مزايا. أولها وربما أهمها، بخلاف التزامات اتفاقات الاستثمار الدولية السلبية المتعلقة بحماية الاستثمار، يمكن أن تُنشئ أحكام تشجيع الاستثمار التزاماً على

الأطراف المتعاقدة بأن تعمل بنشاط على تشجيع الاستثمار الأجنبي. وبالتالي فإنها قد تترك أثراً ترويجياً أسرع وأقوى. ثانياً، يمكن اللجوء إلى أحكام تشجيع الاستثمار في سياق سياسات الاستثمار الاستراتيجية للبلدان النامية الرامية إلى توجيه الاستثمار الأجنبي إلى قطاعات أو أنشطة أو مناطق بعينها.

وإذا تعين التركيز بدرجة أكبر على تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية، فسيكون من المهم تبادلي الحالة التي تدرج فيها التزامات التشجيع لدعم المسألة قولاً وفعلاً، بحيث لا تولي الأطراف المتعاقدة اهتماماً كبيراً للأحكام بمجرد إبرام الاتفاق. وهذا الاحتمال مطروح ما دامت التزامات التشجيع غير مقترنة بنوع من آليات المتابعة التي تراقب وترصد تنفيذ التدابير التشجيعية المحددة المتفق عليها، كما تقمّم مدى نجاحها. ولذلك فإن المسألة المطروحة لا تتمثل في معرفة ما إذا كان ينبغي أن تتضمن اتفاقات الاستثمار الدولية المزيد من أحكام تشجيع الاستثمار أم لا، بل أيضاً ما ينبغي القيام به لجعل هذه الأحكام فعالة.

(ج) الأنواع المختلفة لاتفاقات الاستثمار الدولية

كما أشير إليه أعلاه، أصبح عالم اتفاقات الاستثمار الدولية متعدد الأوجه على نحو متزايد، بمعنى أنه يتكون من مجموعة كبيرة من مختلف أنواع المعاهدات، مثل معاهدات الاستثمار الثنائية، واتفاقات التجارة الحرة، واتفاقات التعاون الاقتصادي، والاتفاقات الإقليمية، والمعاهدات القطاعية المحدودة الأطراف أو المتعددة الأطراف. وهل هناك نوع من المعاهدات أفضل من غيره عندما يتعلق الأمر بخدمة الأهداف الإنمائية؟ وهل من الممكن التوصل إلى بعض الملاحظات العامة المتفق عليها؟ أو أن الجواب يعتمد اعتماداً كلياً على حالة كل بلد على حدة؟ وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن إبرام عدد متزايد من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية، من جهة، في الوقت الذي تناقص فيه عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة سنوياً، أو ظل على حاله طوال فترة العامين الماضيين من جهة أخرى. وما الذي يعنيه ذلك في إطار الجانب الإنمائي من عملية وضع قواعد الاستثمار؟ وهل هو اتجاه حسن أم سيئ، أو أنه لا يكتسي أهمية على الإطلاق؟

لا يمكن الإجابة عن السؤال المتمثل في معرفة أي نوع من اتفاقات الاستثمار الدولية يمكنه أن يخدم الأهداف الإنمائية على أفضل وجه وحيد يناسب جميع

البلدان. فقد يختار بلد ما، مثلاً، إبرام معاهدة استثمار ثنائية تقليدية تركز على حماية الاستثمار، أو معاهدة استثمار ثنائية تتضمن التزامات سابقة لتأسيس الاستثمار، أو اتفاق استثمار وتجارة تفضيلي ينص على تحرير شامل ويتناول مسائل أخرى غير الاستثمار كالحدمات أو حرية تنقل العمالة أو المنافسة أو الملكية الفكرية، أو إبرام اتفاق للتعاون الاقتصادي يقتصر على التمهيد لوضع القواعد في المستقبل عن طريق اتخاذ تدابير كزيادة الشفافية. بيد أن بعض البلدان، ولا سيما البلدان النامية لا تملك خياراً على الإطلاق، لأن الشركاء المحتملين في المعاهدات لا يعتبرونها مغرية بما يكفي لاجتذاب أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي الأكثر تقدماً.

وتحديد نوع اتفاق الاستثمار الدولي الذي يخدم على النحو الأفضل الأهداف الإنمائية لبلد ما يتوقف أيضاً على الإجابة عن السؤال العسير المتعلق بالأثر المتوقع لتلك الاتفاقات. وقد انتهت الدراسات التجريبية إلى استنتاجات متضاربة نوعاً ما بشأن مسألة ما إذا كان إبرام اتفاقات الاستثمار الدولية يرتبط بتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر(انظر الفرع ثانياً - ألف - ه أعلاه).

وكذلك، قد يكون دور اتفاقات الاستثمار الدولية في خلق مناخ موات للاستثمار دوراً معقداً. فمثلاً، قد تسهم هذه الاتفاقات في تحديد الإصلاحات الداخلية التي تكون في حد ذاتها مهمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي. كما أن الجهود التي تُبذل في سبيل تنفيذ اتفاق من اتفاقات الاستثمار الدولية قد تؤدي إلى إجراء مزيد من الإصلاحات الداخلية، سواء كانت ذات طابع فني أو إجرائي، وقد تسهم هذه الإصلاحات، بمرور الوقت، في خلق بيئة أكثر مواتة للاستثمار الأجنبي فضلاً عن المحلي. وقد تكون لتلك الاتفاقات أيضاً نتائج غير مقصودة، كصدور قرار تحكيم يفسر أحكام اتفاق استثمار دولي ما على أنها تضمن نوعاً من الحماية من النشاط التنظيمي الذي يقوم به البلد المضيف، وهي حماية لم يكن ذلك البلد ينوي منحها. وكذلك قد تكون لمختلف الأحكام المنصوص عليها في اتفاقات الاستثمار الدولية آثار مختلفة، بحسب الظروف الاقتصادية للبلد المعني. ويجب على البلدان النامية أن تجري تقييماتها الخاصة كي تعرف، بعد بحث المسألة من كافة جوانبها، أي نوع من الاتفاقات يرحح أن تكون له المساهمة الأكبر في تحقيق أهدافها الإنمائية.

وخلاصة القول إن البُعد الإنمائي مسألة تُطرح عند اختيار نوع الصك الذي سيتم التفاوض بشأنه، وأيضاً عند صياغة كل حكم من أحكام الاتفاق. وعليه، لا ينبغي أن ينعكس البُعد الإنمائي في أحكام معينة ومنفصلة فقط من اتفاق الاستثمار الدولي بل ينبغي أن ينعكس في الصك كله.

(د) السبل البديلة لحل المنازعات

للبعد الإنمائي في اتفاقات الاستثمار الدولية جانب آخر أيضاً يتعلق بتسوية المنازعات. فالوسيلة المعتادة لحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين والدول، والتي لا يمكن حلها بالمفاوضات بين الأطراف المتنازعة هي التحكيم الدولي. ومع أن هذا النوع من حل المنازعات يشكل أداة هامة لتعزيز سيادة القانون وزيادة ثقة المستثمرين، فقد تكون له أيضاً سلبيات كبيرة. فمن بين العيوب المحتملة أن التحكيم قد يستغرق وقتاً طويلاً، وقد يرتب تكاليف باهظة مباشرة وغير مباشرة على الجانبين، بما في ذلك احتمال قطع علاقة اقتصادية هامة بينهما. ومن وجهة نظر البلد المضيف، قد ينجم عيب آخر عن أن قرار التحكيم الملزم يفرض عليه قيوداً فيما يتعلق بتنظيم المشاريع تتجاوز كثيراً حدود الحالة الفردية. وكذلك يمتثل أن يؤثر التحكيم سلباً على مناخ الاستثمار في البلد وعلى الدعم العام للاستثمار الأجنبي. وبعبارة أخرى، لا يواقي التحكيم التنمية كثيراً حتى لو جاء قرار التحكيم في النزاع لصالح البلد المضيف النامي في نهاية المطاف.

وقد تفاقمت هذه المشاكل بسبب ارتفاع عدد المنازعات بين المستثمرين والدول في السنوات الأخيرة. ويواجه عدد متزايد من البلدان، منها العديد من البلدان النامية، منازعات بين المستثمرين والدول (انظر الفرع ثانياً - ألف - ٣ أعلاه).

ويمكن بذل جهود لتحسين نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وقد اتخذت مؤخراً بالفعل بعض الخطوات في هذا الاتجاه (انظر الفرع ثالثاً - باء ١ ج أعلاه). ومن الخيارات الأخرى الممكنة اللجوء بدرجة أكبر إلى الأساليب البديلة لحل المنازعات في اتفاقات الاستثمار الدولية المقبلة. وأحد هذه الأساليب البديلة هو استخدام إجراءات غير ملزمة لحل المنازعات عن طريق طرف ثالث، مثل الوساطة أو التوفيق. وفي هذه الإجراءات، يقوم طرف ثالث، يُختار عادة بموافقة المتنازعين، بمساعدتهم في التفاوض على إيجاد تسوية للنزاع بينهم. ولهذا السبب يشار في بعض الأحيان أيضاً إلى الأساليب البديلة لحل المنازعات بتعبير "تيسير التفاوض". فمثلاً يقدم المركز الدولي لتسوية منازعات

الاستثمار مرفقاً للتوفيق بين الدعاوى. ووضعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسترال) قواعد للتوفيق (١٩٨٠)، وقانوناً نموذجياً بشأن التوفيق التجاري الدولي (٢٠٠٢)^(١). فإذا تكللت هذه الإجراءات غير الملزمة لحل المنازعات عن طريق طرف ثالث بالنجاح، فقد تكون أقل تكلفة وأسرع وقد تحمي العلاقات بين المستثمرين الأجانب والبلد المضيف أكثر مما يحميها التحكيم الرسمي.

وفي الوقت الراهن، لا يوجد سوى عدد ضئيل من اتفاقات الاستثمار الدولية التي تنص على اللجوء إلى إجراءات غير ملزمة لحل المنازعات عن طريق طرف ثالث (انظر على سبيل المثال معاهدة الاستثمار الثنائية الموقعة بين بولندا والولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٩)، ومعاهدة الاستثمار الثنائية النموذجية للولايات المتحدة لعام ٢٠٠٤). وإضافة إلى ذلك، حيثما تضمنت اتفاقات الاستثمار الدولية حكماً ينص على هذه الإجراءات، فإن المستثمرين يختارون عادة اللجوء إلى التحكيم الملزم عوضاً عنها. ولعل ذلك يظهر أن المستثمر يفضل إجراء حل المنازعات الذي يؤدي إلى قرار نهائي خلال فترة زمنية محددة. وفي حالات كثيرة، لا يطلب التحكيم إلا بعد فشل المفاوضات. وعند ذلك، قد لا يرى المستثمر أن إجراء المزيد من المفاوضات، ولو بمساعدة طرف ثالث، سيكون مثمراً. ولذلك، فإن الإجراءات غير الملزمة لكي تكون فعالة يستعين اللجوء إليها في مرحلة مبكرة من النزاع.

ونظراً إلى المزايا المحتملة لآليات الأساليب البديلة لحل المنازعات، مثل الإجراءات غير الملزمة لحل المنازعات عن طريق طرف ثالث، فقد ترغب البلدان في أن تسند إليها دوراً أهم عند وضع المعاهدات في المستقبل. (UNCTAD c، يصدر لاحقاً). بيد أن نجاحها سيتوقف على التزام سياساتي تقدمه البلدان المضيفة باللجوء إلى هذه الإجراءات في مراحل مبكرة من النزاع، قبل أن تصل إلى مرحلة يتعذر عندها التفاوض. وقد يقتضي ذلك بدوره إصلاحات في السياسات المحلية من شأنها أن تتيح لحكومة البلد المضيف الإذن بتسديد تكاليف دعوى عند الافتقار إلى قرار ملزم ضد البلد المضيف. وتؤكد هذه المسألة علاقة الترابط بين نظام اتفاقات الاستثمار الدولية والسياسات الوطنية.

الحواشي

- (١) يشمل ذلك، بوجه خاص، العدد المتزايد لاتفاقيات الاستثمار الدولية، وتوسع نطاق هذه الاتفاقيات، وزيادة تعقيدها وتنوعها، وتسارع عدد المنازعات المقدمة للتحكيم بين المستثمرين والدول.
- (٢) إن برنامج عمل الأونكتاد للمساعدة التقنية المتعلق ببناء القدرات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بمسائل اتفاقيات الاستثمار الدولية يركز تحديداً على التفاوض بشأن اتفاقيات الاستثمار الدولية وإدارة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.
- (٣) يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات الأونكتاد المتاحة مباشرة على الإنترنت والخاصة بصكوك الاستثمار الدولية على العنوان التالي: www.unctad.org/ia.
- (٤) انظر الإشارات المرجعية الواردة في الإطار ١ أعلاه.
- (٥) ورقة مناقشة مقدمة من أمانة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، بعنوان "التحسين الممكن لإطار التحكيم للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار" Improvement of the "Possible Framework for ICSID Arbitration"، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.
- (٦) نوقشت هذه المسألة في مؤتمر عن "تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: القضايا والتحديات الناشئة التي تواجه بلدان أمريكا اللاتينية ومستثمريها" عُقد في واشنطن العاصمة، في الفترة ١١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، واشترك في تنظيمه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج كولومبيا المتعلق بالاستثمار الدولي بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية ومركز التجارة والاستثمار للاقتصادات الصغيرة/أكاديمية أمريكا الوسطى.
- (٧) اقترح ذلك القاضي في محكمة العدل الدولية، باتريك روبنسون، في تعليق له بشأن هذه الورقة.
- (٨) يرتبط هذا التحدي بالتحديين الآخرين وهما تماسك السياسات، والموازنة بين المصالح الخاصة والعامة، لأن لهما أيضاً زاوية إنمائية.
- (٩) يستثنى من ذلك، اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية الذي تضمن مراحل انتقالية للبلدان النامية.
- (١٠) متاح على العنوان التالي: http://www.uncitral.org/en/uncitral_texts/arbitration.html.

رابعاً - آفاق المستقبل

عَرَضَ الفصل السابق التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في وضع قواعد الاستثمار الدولي في مطلع القرن الحادي والعشرين. كما عيّن التحديين الرئيسيين المتمثلين في معوقات القدرات وفي محتوى الاتفاقات وذلك فيما يتعلق بالحفاظ على مماسك السياسات العامة المتبعة في إطار نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وتحقيق التوازن الملائم بين المصالح الخاصة والعامة في اتفاقات الاستثمار الدولية، وضمان مراعاة البعد الإنمائي بالقدر الكافي.

ولقد بحثت الورقة المسائل الرئيسية التي تنشأ عند مواجهة هذه التحديات وقدمت أيضاً عدداً من الاقتراحات بشأن كيفية التصدي لها. ومن بين هذه الاقتراحات إجراء المزيد من الأبحاث والتحليلات السياسية بشأن المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، وتوفير مساعدة تقنية إضافية للبلدان النامية عند إبرام المعاهدات وتنفيذها، فضلاً عن تقديم آراء معينة بشأن جوانب تخص فرادى اتفاقات الاستثمار الدولية.

والقاسم المشترك بين جميع هذه الاعتبارات هو أنها موجهة إلى البلدان بخصوص برامجها واستراتيجياتها الفردية المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية. ويأخذ ذلك في الاعتبار تجزؤ نظام اتفاقات الاستثمار الدولية المعمول به حالياً، وعدم توفر بديل آخر أمام البلدان في ظل هذه الحالة سوى التماس حلول فردية فيما تبذله من جهود لإبرام المعاهدات. ورغم فائدة النهج الفردي إلى حد ما في التصدي للتحديات الراهنة المتعلقة بوضع قواعد الاستثمار الدولي، فإن لهذا النهج حدوده لأنه عاجز عن معالجة أوجه القصور الكامنة في النظام والمتعلقة بعالم اتفاقات الاستثمار الدولية الحالي.

وشدة تجزؤ النظام الحالي، كما يتجلى ذلك بإبرام أكثر من ٢٨٠٠ معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاق من اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية في نهاية عام ٢٠٠٧، إنما يثير مشاكل لا يمكن حلها بفعالية من الداخل. وذلك يعني أنه يجب أن تقف البلدان بمفردها للدفاع عن مصالحها في مفاوضات اتفاقات الاستثمار الدولية. ويضع ذلك أغلبية البلدان النامية في موقف ضعيف لأن قدرتها على المساومة محدودة. وقد يكون من الصعب على هذه البلدان - إن لم يكن من المستحيل - تحقيق التماسك في شبكة اتفاقاتها الاستثمارية الدولية؛ وتحقيق توازن ملائم بين المصالح الخاصة والعامة لدى وضع قواعد اتفاقات الاستثمار الدولية؛ وضمان مراعاة البعد الإنمائي بالقدر الكافي. وطالما ظل عالم اتفاقات الاستثمار الدولية مجزأ إلى هذا الحد، فالأمل ضعيف في إمكانية زيادة درجة التجانس والشفافية إلى حد كبير والاعتراف

بالشواغل الإنمائية المشروعة. وتطور نظام اتفاقات الاستثمار الدولية نفسه هو، بحكم تعريفه، الطريقة الوحيدة لمعالجة أوجه القصور هذه بفعالية.

يضاف إلى ذلك أن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الحالي لا يسمح، في أحسن الحالات، إلا بتخفيف التحديات المواجهة في مجال القدرات، ولا التغلب عليها في واقع الأمر. ذلك أن الاتفاقات ما انفكت تزداد عدداً وتعقيداً مثلها مثل منازعات الاستثمار. وفي ظل حالة كهذه، قد تقع البلدان النامية تحت وطأة الجهود التي يستعين عليها بذلك مجرد مواكبة التطورات، ناهيك عن التأثير عليها. هذا فضلاً عن أن الميل المتزايد إلى إبرام عدد أكبر من اتفاقات التجارة الحرة التي تشمل أحكاماً استثمارية قد يسيء إلى العديد من البلدان النامية لأنها قد لا تكون جذابة بما فيه الكفاية لإبرام هذه الاتفاقات، وقد تتخلف بالتالي عن عملية وضع القواعد الدولية.

ونظراً إلى عدم وجود أي تنسيق على مستوى النظام، تواصل البلدان إبرام معاهدات الاستثمار على أساس فردي، وتديم وتعزز من ثمّ الخليط الحالي من اتفاقات الاستثمار الدولية الذي يشبه أحياناً بـ "طبق المعكرونة" (UNCTAD, 2006c). ونتيجة لذلك، تتجه عملية تحديد قواعد الاستثمار الدولي إلى اتباع نهج ثنائي ونهج إقليمي بدرجة أكبر - وهو بالضبط عكس النهج الجماعي المنسق والضروري لتعزيز الوضوح والاستقرار والشفافية في علاقات الاستثمار الدولية، وتمكين البلدان النامية من المشاركة بفعالية في ذلك النظام.

وما دام عالم اتفاقات الاستثمار الدولية شديد التجزؤ فمن المحتمل أن يتدهور النظام في نهاية المطاف إلى خليط قليل الشفافية من القواعد المتضاربة تجذب البلدان النامية المقيدة قدراتها صعوبة متزايدة في التعامل معه. وزيادة تعقد عالم اتفاقات الاستثمار الدولية يجعل من الصعب أيضاً على الشركات عبر الوطنية، بصفة متزايدة، معرفة القواعد الدولية التي تسري وإلى أي مدى يكون استثمارها في البلد المضيف محمياً.

ويُستنتج من هذه الاعتبارات أن السعي لتحقيق توافق في الآراء على مستوى متعدد الأطراف في مسائل اتفاقات الاستثمار الدولية عمل لم يُنجز بعد. ولا يوجد في الوقت الحاضر أمل يُذكر في تحقيق تقدم كبير في هذا المجال. ومن شأن بذل جهد جماعي أن يسهم مساهمة لا يُستهان بها في زيادة فعالية وكفاءة النظام الحالي لقواعد الاستثمار الدولية وجعله أكثر مواتاة للنمو والتنمية. وقد يؤدي ذلك بصفة تدريجية إلى زيادة الوضوح والاستقرار في علاقات الاستثمار، وتحسين اتساق القواعد، واتخاذ هذا النظام مرجعاً رئيسياً لوضع قواعد الاستثمار الدولي، وضمان مشاركة جميع البلدان على قدم المساواة في هذه العملية، أيّاً كان مستوى تنميتها.

المراجع

- Banga, Rashmi (2003) "Impact of Government Policies and Investment Agreements on FDI Inflows", Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi.
- Gallagher, Kevin and Melissa Birch (2006), "Do Investment Agreements Attract Investment? Evidence from Latin America", *The Journal of World Investment & Trade*, Volume 7, (December), pp. 961-973.
- Neumayer, Eric and Laura Spess (2005) "Do bilateral investment treaties increase foreign direct investment to developing countries?" (May), available online at ([http://eprints.lse.ac.uk/627/01/World_Dev_\(BITs\).pdf](http://eprints.lse.ac.uk/627/01/World_Dev_(BITs).pdf)).
- Schreuer, Christoph (2006). "Diversity and Harmonization of Treaty Interpretation in Investment Arbitration", *Transnational Dispute Management*, Volume 3, Issue Number 2.
- _____ (2007). "Preliminary rulings in investment arbitration", in Karl Sauvant (ed.), *Coherence and Consistency in International Investment Law* (Oxford: Oxford University Press) (forthcoming).
- Tobin, Jennifer and Susan Rose-Ackerman (2006), "Bilateral Investment Treaties: Do They Stimulate Foreign Direct Investment?", available online at: (www.upf.es/dret/civil/clef/sra.pdf).
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (1999a). *Lessons from the MAI. UNCTAD Series on issues in international investment agreements*. (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.99.II.D.26.
- _____ (1999b). *Most-Favoured-Nation Treatment. UNCTAD Series of Issues in International Investment Agreements* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.99.II.D.11.
- _____ (2000). *Taxation. UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.00.II.D.5.

_____ (2001). *Home Country Measures. UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.01.II.D.19.

_____ (2003a). *Dispute Settlement: Investor-State. UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.03.II.D.5.

_____ (2003b). *Dispute Settlement: State-State. UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.03.II.D.6.

_____ (2004). *Transparency. UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.04.II.D.7.

_____ (2005a). *South-South Cooperation in International Investment Arrangements. UNCTAD Series on International Investment Policies for Development* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.05.II.D.5.

_____ (2005b). *Investor-State Disputes Arising from Investment Treaties: A Review. UNCTAD Series on International Investment Policies for Development* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.06.II.D.1.

_____ (2006a). "The Entry into Force of Bilateral Investment Treaties (BITs)", *IIA Monitor*, No.3 (UNCTAD/WEB/ITE/ IIA/2006/9)

_____ (2006b). *Investment Provisions in Economic Integration Agreements* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, UNCTAD/ITE/IIT/2005/10.

_____ (2006c). "Systemic Issues in International Investment Agreements (IIAs)", *IIA Monitor*, No. 1 (UNCTAD/WEB/ITE/IIA/2006/2).

_____ (2007a). *International Investment Rule-making* (New York and Geneva: United Nations), Note by the UNCTAD Secretariat, Expert

Meeting on Development Implications of International Investment Rule-making, Geneva, 28–29 June 2007, TD/B/COM.2/EM.21/2.

_____ (2007b). *Investor-State Dispute Settlement and Impact on Investment Rulemaking* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.07.II.D.10.

_____ (2007c). *World Investment Report 2007. FDI in Extractive Industries* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.07.II.D.9.

_____ (2007d). *Bilateral Investment Treaties 1995-2006: Trends in Investment Rule-making* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.06.II.D.16.

_____ (2007e). *World Investment Prospects Survey 2007-2009* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication.

_____ (2007f) "Development implications of international investment agreements", *IIA Monitor* No. 2 (UNCTAD/WEB/ITE/IIA/2007/2)

_____ (2007g). *International Investment Rule-setting: Trends, Emerging Issues and Implications* (New York and Geneva: United Nations), Note by the UNCTAD Secretariat, Commission on Investment, Technology and Related Financial Issues, Geneva, 8-14 March 2007, TD/B/COM.2/73

_____ (2008a). "Recent developments in international investment agreements (IIAs) in 2006", *IIA Monitor* No. 3, 2007.

_____ (2008b). "Recent developments in international investment agreements (2007-june 2008) *IIA Monitor* No. 2, 2008.

_____ (2008c). "Latest developments in investor-State dispute settlement", *IIA Monitor* No. 1, 2008.

_____ (2008d) *World Investment Report 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.08.II.D.23).

_____ (2008e). *Investment Promotion Provisions in International Investment Agreements* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E08II.D.5.

_____ (forthcoming a). *Alternative Methods of Treaty-Based Investor-State Dispute Resolution* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication.

SELECTED UNCTAD PUBLICATIONS ON TRANSNATIONAL CORPORATIONS AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT

(For more information, please visit www.unctad.org/en/pub)

A. SERIAL PUBLICATIONS

World Investment Reports

(For more information visit www.unctad.org/wir)

World Investment Report 2007. Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge. Sales No. E.07.II.D.23. \$80.
http://www.unctad.org/en/docs/wir2008_en.pdf.

World Investment Report 2007. Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge. An Overview. 42 p. http://www.unctad.org/en/docs/wir2008_en.pdf.

World Investment Report 2007. Transnational Corporations, Extractive Industries and Development. Sales No. E.07.II.D.9. \$75.
http://www.unctad.org/en/docs/wir2007_en.pdf.

World Investment Report 2007. Transnational Corporations, Extractive Industries and Development. An Overview. 50 p. http://www.unctad.org/en/docs/wir2007overview_en.pdf.

World Investment Report 2006. FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development. Sales No. E.06.II.D.11. \$75.
http://www.unctad.org/en/docs/wir2006_en.pdf.

World Investment Report 2006. FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development. An Overview. 50 p.
http://www.unctad.org/en/docs/wir2006overview_en.pdf.

World Investment Report 2005. Transnational Corporations and the Internationalization of R&D. Sales No. E.05.II.D.10. \$75. http://www.unctad.org/en/docs/wir2005_en.pdf.

World Investment Report 2005. Transnational Corporations and the Internationalization of R&D. An Overview. 50 p. http://www.unctad.org/en/docs/wir2005overview_en.pdf.

World Investment Report 2004. The Shift Towards Services. Sales No. E.04.II.D.36. \$75. http://www.unctad.org/en/docs/wir2004_en.pdf.

World Investment Report 2004. The Shift Towards Services. An Overview. 62 p. http://www.unctad.org/en/docs/wir2004overview_en.pdf.

World Investment Report 2003. FDI Policies for Development: National and International Perspectives. Sales No. E.03.II.D.8. \$49. http://www.unctad.org/en/docs/wir2003_en.pdf.

World Investment Report 2003. FDI Policies for Development: National and International Perspectives. An Overview. 66 p. http://www.unctad.org/en/docs/wir2003overview_en.pdf.

World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness. 352 p. Sales No. E.02.II.D.4. \$49. http://www.unctad.org/en/docs/wir2002_en.pdf.

World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness. An Overview. 66 p. http://www.unctad.org/en/docs/wir2002overview_en.pdf.

World Investment Report 2001: Promoting Linkages. 356 p. Sales No. E.01.II.D.12 \$49. <http://www.unctad.org/wir/contents/wir01content.en.htm>.

World Investment Report 2001: Promoting Linkages. An Overview. 67 p. <http://www.unctad.org/wir/contents/wir01content.en.htm>.

Ten Years of World Investment Reports: The Challenges Ahead. Proceedings of an UNCTAD special event on future challenges in the area of FDI. UNCTAD/ITE/Misc.45. <http://www.unctad.org/wir>.

World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development. 368 p. Sales No. E.99.II.D.20. \$49. <http://www.unctad.org/wir/contents/wir00content.en.htm>.

World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development. An Overview. 75 p. <http://www.unctad.org/wir/contents/wir00content.en.htm>.

World Investment Directories

(For more information visit

http://r0.unctad.org/en/subsites/dite/fdistats_files/WID2.htm)

World Investment Directory 2004: Latin America and the Caribbean. Volume IX. 599 p. Sales No. E.03.II.D.12. \$25.

World Investment Directory 2003: Central and Eastern Europe. Vol. VIII. 397 p. Sales No. E.03.II.D.24. \$80.

Investment Policy Reviews(For more information visit <http://www.unctad.org/pr>)

Investment Policy Review – Rwanda. 130 p..Sales No. E.06.II.D.15.\$25

Investment Policy Review – Colombia 73 p..Sales No. E06.II.D.4 \$25

Investment Policy Review – Kenya. 126 p. Sales No. E.05.II.D.21. \$25.

Investment Policy Review – Benin. 147 p. Sales No. F.04.II.D.43. \$25.

Investment Policy Review – Sri Lanka. 89 p. No. E.04.II.D.19 \$25

Investment Policy Review – Algeria. 110 p. Sales No. F04.II.D.30. \$25.

Investment Policy Review – Nepal. 89 p. Sales No. E.03.II.D.17. \$20.

Investment Policy Review – Lesotho. 105 p. Sales No. E.03.II.D.18. \$15/18.

Investment Policy Review – Ghana. 103 p. Sales No. E.02.II.D.20. \$20.

Investment Policy Review – Tanzania. 109 p. Sales No. E.02.II.D.6 \$20.

Investment Policy Review – Botswana. 107 p. Sales No. E.01.II.D.I. \$22.

Investment Policy Review – Ecuador. 136 p. Sales No. E.01.II D.31. \$25.

Investment and Innovation Policy Review – Ethiopia. 130 p. UNCTAD/ITE/IPC/Misc.4.

Investment Policy Review – Mauritius. 92 p. Sales No. E.01.II.D.11. \$22.

Investment Policy Review – Peru. 109 p. Sales No. E.00.II.D.7. \$22.

Investment Policy Review – Egypt. 119 p. Sales No. E.99.II.D.20. \$19.

Investment Policy Review – Uganda. 71 p. Sales No. E.99.II.D.24. \$15.

Investment Policy Review – Uzbekistan. 65 p. UNCTAD/ITE/IIP/Misc. 13.

International Investment Instruments

(For more information visit <http://www.unctad.org/iia>)

International Investment Instruments: A Compendium. Vol. XIV. Sales No. E.05.II.D.8. 326 p. \$60.

International Investment Instruments: A Compendium. Vol. XIII. Sales No. E.05.II.D.7. 358 p. \$60.

International Investment Instruments: A Compendium. Vol. XII. Sales No. E.04.II.D.10. 364 p. \$60.

International Investment Instruments: A Compendium. Vol. XI. 345 p. Sales No. E.04.II.D.9. \$60. http://www.unctad.org/en/docs/dite4volxi_en.pdf.

International Investment Instruments: A Compendium. Vol. X. 353 p. Sales No. E.02.II.D.21. \$60. <http://www.unctad.org/en/docs/psdited3v9.en.pdf>.

International Investment Instruments: A Compendium. Vol. IX. 353 p. Sales No. E.02.II.D.16. \$60. <http://www.unctad.org/en/docs/psdited3v9.en.pdf>.

International Investment Instruments: A Compendium. Vol. VIII. 335 p. Sales No. E.02.II.D.15. \$60. <http://www.unctad.org/en/docs/psdited3v8.en.pdf>.

International Investment Instruments: A Compendium. Vol. VII. 339 p. Sales No. E.02.II.D.14. \$60. <http://www.unctad.org/en/docs/psdited3v7.en.pdf>.

International Investment Instruments: A Compendium. Vol. VI. 568 p. Sales No. E.01.II.D.34. \$60. http://www.unctad.org/en/docs/ps1dited2v6_p1.en.pdf (part one).

International Investment Instruments: A Compendium. Vol. V. 505 p. Sales No. E.00.II.D.14. \$55.

International Investment Instruments: A Compendium. Vol. IV. 319 p. Sales No. E.00.II.D.13. \$55.

UNCTAD Investment Guides

(For more information visit

<http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=2705&lang=14>)

An Investment Guide to Rwanda: Opportunities and Conditions. 79 p.
UNCTAD/ITE/IIA/2006/3

An Investment Guide to Mali: Opportunities and Conditions. 68 p.
UNCTAD/ITE/IIA/2006/2.

An Investment Guide to Kenya: Opportunities and Conditions. 92 p.
UNCTAD/ITE/IIA/2005/2.

An Investment Guide to Tanzania: Opportunities and Conditions. 82 p.
UNCTAD/ITE/IIA/2005/3.

An Investment Guide to the East African Community: Opportunities and Conditions. 109 p. UNCTAD/ITE/IIA/2005/4.

An Investment Guide to Mauritania: Opportunities and Conditions. 80 p.
UNCTAD/ITE/IIA/2004/4.

Guide de l'investissement au Mali: Opportunités et Conditions. 76 p.
UNCTAD/ITE/IIA/2004/1.

An Investment Guide to Cambodia: Opportunities and Conditions. 89 p.
UNCTAD/ITE/IIA/2003/6. http://www.unctad.org/en/docs/iteiia20036_en.pdf.

An Investment Guide to Nepal: Opportunities and Conditions. 97 p.
UNCTAD/ITE/IIA/2003/2. http://www.unctad.org/en/docs/iteiia20032_en.pdf.

An Investment Guide to Mozambique: Opportunities and Conditions. 109 p.
UNCTAD/ITE/IIA/4. <http://www.unctad.org/en/docs/poiteiid4.en.pdf>.

An Investment Guide to Uganda: Opportunities and Conditions. 89 p.
UNCTAD/ITE/IIA/2004/3.

An Investment Guide to Bangladesh: Opportunities and Conditions. 66 p.
UNCTAD/ITE/IIT/Misc.29. <http://www.unctad.org/en/docs/poiteiitm29.en.pdf>.

An Investment Guide to Ethiopia: Opportunities and Conditions. 90 p.
UNCTAD/ITE/IIA/2004/2.

International Investment Policies for Development
(For more information visit <http://www.unctad.org/ia>)

Investment Promotion Provisions in International Investment Agreements. 103 p. Sales no. E.08.II.D.5. \$15

Preserving Flexibility in IIAs: The Use of Reservations. 104 p. Sales no.: E.06.II.D.14. \$15.

International Investment Arrangements: Trends and Emerging Issues. 110 p. Sales No. E.06.II.D.03. \$15.

Investor-State Disputes Arising from Investment Treaties: A Review. 106 p. Sales No. E.06.II.D.1 \$15

South-South Cooperation in Investment Arrangements. 108 p. Sales No. E.05.II.D.26 \$15.

International Investment Agreements in Services. 119 p. Sales No. E.05.II.D.15. \$15.

The REIO Exception in MFN Treatment Clauses. 92 p. Sales No. E.05.II.D.1. \$15.

Issues in International Investment Agreements

(For more information visit <http://www.unctad.org/ia>)

International Investment Agreements: Key Issues, Volumes I, II and III. Sales no.: E.05.II.D.6. \$65.

State Contracts. 84 p. Sales No. E.05.II.D.5. \$15.

Competition. 112 p. E.04.II.D.44. \$ 15.

Key Terms and Concepts in IIAs: a Glossary. 232 p. Sales No. E.04.II.D.31. \$15.

Incentives. 108 p. Sales No. E.04.II.D.6. \$15.

Transparency. 118 p. Sales No. E.04.II.D.7. \$15.

Dispute Settlement: State-State. 101 p. Sales No. E.03.II.D.6. \$15.

Dispute Settlement: Investor-State. 125 p. Sales No. E.03.II.D.5. \$15.

Transfer of Technology. 138 p. Sales No. E.01.II.D.33. \$18.

Illicit Payments. 108 p. Sales No. E.01.II.D.20. \$13.

Home Country Measures. 96 p. Sales No.E.01.II.D.19. \$12.

Host Country Operational Measures. 109 p. Sales No E.01.II.D.18. \$15.

Social Responsibility. 91 p. Sales No. E.01.II.D.4. \$15.

Environment. 105 p. Sales No. E.01.II.D.3. \$15.

Transfer of Funds. 68 p. Sales No. E.00.II.D.27. \$12.

Flexibility for Development. 185 p. Sales No. E.00.II.D.6. \$15.

Employment. 69 p. Sales No. E.00.II.D.15. \$12.

Taxation. 111 p. Sales No. E.00.II.D.5. \$12.

Taking of Property. 83 p. Sales No. E.00.II.D.4. \$12.

National Treatment. 94 p. Sales No. E.99.II.D.16. \$12.

Admission and Establishment. 69 p. Sales No. E.99.II.D.10. \$12.

Trends in International Investment Agreements: An Overview. 133 p. Sales No. E.99.II.D.23. \$12.

Lessons from the MAI. 52 p. Sales No. E.99.II.D.26. \$10.

Fair and Equitable Treatment. 85 p. Sales No. E.99.II.D.15. \$12.

Transfer Pricing. 71 p. Sales No. E.99.II.D.8. \$12.

Scope and Definition. 93 p. Sales No. E.99.II.D.9. \$12.

Most-Favoured Nation Treatment. 57 p. Sales No. E.99.II.D.11. \$12.

Investment-Related Trade Measures. 57 p. Sales No. E.99.II.D.12. \$12.

Foreign Direct Investment and Development. 74 p. Sales No. E.98.II.D.15. \$12.

B. INVESTMENT ADVISORY SERVICES

Series A. No. 1. *Aftercare: A Core Function In Investment Promotion*. UNCTAD/ITE/IPC/2007/1 (October 2007).

Series A. No. 2. *Shaping the Investment Climate: The IPA as Policy Advocate* (forthcoming)

No. 18. *A Survey of Support by Investment Promotion Agencies to Linkages*. UNCTAD/ITE/IPC/2005/12. ISSN: 1819-5938

C. INDIVIDUAL STUDIES

Investor-State Dispute Settlement and Impact on Investment Rulemaking. 110 p. Sales No. E.07.II.D.10. \$30.

Bilateral Investment Treaties 1995—2006: Trends in Investment Rulemaking. 172 p. Sales No. E.06.II.D.16. \$30.

Investment Provisions in Economic Integration Agreements. 174 p. UNCTAD/ITE/IIT/2005/10.

Globalization of R&D and Developing Countries. 242 p. Sales No. E.06.II.D.2. \$35.

Prospects for Foreign Direct Investment and the Strategies of Transnational Corporations, 2005-2008. 74 p. Sales No. E.05.II.D.32. \$18.

World Economic Situation and Prospects 2005. 136 p. Sales No. E. 05.II.C.2. \$15. (Joint publication with the United Nations Department of Economic and Social Affairs.)

Foreign Direct Investment and Performance Requirements: New Evidence from Selected Countries. 318 p. Sales No. E.03.II.D.32. \$35. http://www.unctad.org/en/docs/iteiia20037_en.pdf

FDI in Land-Locked Developing Countries at a Glance. 112 p. UNCTAD/ITE/IIA/2003/5.

FDI in Least Developed Countries at a Glance: 2002. 136 p. UNCTAD/ITE/IIA/6. http://www.unctad.org/en/docs/iteiia6_en.pdf.

Foreign Direct Investment in Africa: Performance and Potential. 89 p. UNCTAD/ITE/IIT/Misc.15. Free of charge. Also available from <http://www.unctad.org/en/docs/poiteiitm15.pdf>.

TNC-SME Linkages for Development: Issues-Experiences-Best Practices. Proceedings of the Special Round Table on TNCs, SMEs and Development, UNCTAD X, 15 February 2000, Bangkok, Thailand. 113 p. UNCTAD/ITE/TEB1. Free of charge.

Measures of the Transnationalization of Economic Activity. 93 p. Sales No. E.01.II.D.2. \$20.

The Competitiveness Challenge: Transnational Corporations and Industrial Restructuring in Developing Countries. 283p. Sales No. E.00.II.D.35. \$42.

FDI Determinants and TNC Strategies: The Case of Brazil. 195 p. Sales No. E.00.II.D.2. \$35. Summary available from <http://www.unctad.org/en/pub/psiteiitd14.en.htm>.

Studies on FDI and Development

TNCs and the Removal of Textiles and Clothing Quotas. 78 p. Sales No. E.05.II.D.20.

Measuring Restrictions on FDI in Services and Transition Economies, 56 p. Sales No. 06.II.D.13.

D. JOURNALS

Transnational Corporations Journal (formerly *The CTC Reporter*). Published three times a year. Annual subscription price: \$45; individual issues \$20. http://www.unctad.org/en/subsites/dite/1_itncs/1_tncs.htm.

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Please consult your bookstore or write:

For Africa, Asia and Europe to:

Sales Section
United Nations Office at Geneva
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
Switzerland
Tel: (41-22) 917-1234
Fax: (41-22) 917-0123
E-mail: unpubli@unog.ch

For Asia and the Pacific, the Caribbean, Latin America and North America to:

Sales Section
Room DC2-0853
United Nations Secretariat
New York, NY 10017
United States
Tel: (1-212) 963-8302 or (800) 253-9646
Fax: (1-212) 963-3489
E-mail: publications@un.org

All prices are quoted in United States dollars.

QUESTIONNAIRE

INTERNATIONAL INVESTMENT RULE-MAKING: STOCKTAKING, CHALLENGES AND THE WAY FORWARD

Sales No. E.08.II.D.1

In order to improve the quality and relevance of the work of the UNCTAD Division on Investment, Technology and Enterprise Development, it would be useful to receive the views of readers on this publication. It would therefore be greatly appreciated if you could complete the following questionnaire and return it to:

Readership Survey
UNCTAD Division on Investment, Technology and Enterprise Development
United Nations Office in Geneva
Palais des Nations, Room E-9123
CH-1211 Geneva 10, Switzerland
Fax: 41-22-917-0194

1. Name and address of respondent (optional):

2. Which of the following best describes your area of work?

Government	<input type="checkbox"/>	Public enterprise	<input type="checkbox"/>
Private enterprise	<input type="checkbox"/>	Academic or research Institution	<input type="checkbox"/>
International organisation	<input type="checkbox"/>	Media	<input type="checkbox"/>
Not-for-profit organisation	<input type="checkbox"/>	Other (specify) _____	

3. In which country do you work? _____

4. What is your assessment of the contents of this publication?

Excellent	<input type="checkbox"/>	Adequate	<input type="checkbox"/>
Good	<input type="checkbox"/>	Poor	<input type="checkbox"/>

5. How useful is this publication to your work?
 Very useful Somewhat useful Irrelevant
6. Please indicate the three things you liked best about this publication:

7. Please indicate the three things you liked least about this publication:

8. If you have read other publications of the UNCTD Division on Investment, Enterprise Development and Technology, what is your overall assessment of them?
 Consistently good Usually good, but with some exceptions
 Generally mediocre Poor
9. On the average, how useful are those publications to you in your work?
 Very useful Somewhat useful
 Irrelevant
10. Are you a regular recipient of Transnational Corporations (formerly The CTC Reporter), UNCTAD-DITE's tri-annual refereed journal?
 Yes No
- If not, please check here if you would like to receive a sample copy sent to the name and address you have given above:
